



NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL
RESEARCH AND DEVELOPMENT

الرسوب والتسرب والإحجام بمرحلة التعليم الأساسي في محافظة القاهرة (دراسة حالة)

رئيس الفريق البحثي

أ.د. م. محمود شهاب

إشراف

أ.د/ نادية جمال الدين

مدير المركز

القاهرة ٢٠٠٤

تقديم

تعتبر مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام من أخطر المشكلات التي يمكن أن تواجه نظم التعليم في دول العالم الثالث، حيث تعد هدراً في مجال التنمية الانسانية ونقطة ضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وتتفاقم حدة هذه المشكلة في سياق المتغيرات العالمية والتكنولوجية والمعرفية السريعة والمتلاحقة في عصرنا الراهن، والتي فرضت على العديد من النظم التعليمية مد مظلة "التعليم الأساسي" لأكبر عدد من سنوات الدراسة، كل بلد حسب احتياجاته وقدراته الاقتصادية.

وتعتبر هذه المشكلات آلية ضيق لهؤلاء ممن ينضمون إلى جيوش الأمية والبطالة والفقر، ناهيك عما تسهم به هذه المشكلات في العديد من المخاطر الاجتماعية كظاهرتي عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، فضلاً عن تدنى مستوى تأهيل الفتيات المتسربات للقيام بأدوارهن في مجال الأسرة والتربية لاحقاً.

لهذه الإعتبارات كانت هذه الدراسة المدرجة ضمن الخطة البحثية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية للعام البحثي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، والتي قام بها فريق من الباحثين تعددت زوايا تناولهم للموضوع من إطلالة على المفاهيم، ورصد الأسباب الكامنة خلف هذه المشكلات، إلى وضع التصورات بشأن دور الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مواجهتها، ثم عرض لبعض الاتجاهات العالمية بهذا الشأن.

وقد تم اختيار محافظة القاهرة لتكون موقعاً للدراسة الميدانية، كدراسة حالة، ثم تم وضع رؤية لسبل المواجهة والتصدي في ضوء نتائج الدراسة الميدانية. وفي نهاية الدراسة تم وضع تصور لدراسة ومواجهة مشكلات كل من الرسوب والتسرب والاحجام في ضوء "معايير المدرسة الفعالة" الواردة ضمن وثيقة المعايير القومية للتعليم في مصر.

ويتمنى فريق البحث في النهاية أن تكون هذه الدراسة إسهاماً ضمن الاسهامات الأخرى في دراسة وتفسير وإقتراح سبل العلاج لهذه المشكلات التعليمية المزمنة.

رئيس الفريق البحثي

أ.د. مي محمود شهاب

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	١- تقديم
	٢- فريق البحث
١٦-١	٣- الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة
٥٣-١٧	٤- الفصل الأول:- نظرة عامة على مفاهيم الدراسة والأسباب الكامنة خلف مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام.
٧٢-٥٤	٥- الفصل الثاني: دور الهيئات الحكومية وغير الحكومية فى مواجهة مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام.
١٢٣-٧٣	٦- الفصل الثالث: بعض الاتجاهات العالمية فى مواجهة مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام.
١٣٨ -١٢٤	٧- الفصل الرابع: وقائع الدراسة الميدانية ونتائجها
١٥٠-١٣٩	٨- الفصل الخامس: المعايير القومية للمدرسة الفعالة فى تفسير مواجهة ظاهرة "التسرب"
٤-١	ملاحق البحث

فريق البحث

رئيس الفريق البحثي	استاذ ورئيس قسم الرأى العام	١- أ.د. مى محمود شهاب
الفصل التمهيدي والثاني	باحث	٢- د. انتصار محمد على
الفصل الأول	باحث	٣- د. رؤوف عزمى
الفصل الثالث والرابع	باحث	٤- د. عبد الخالق يوسف سعد
الفصل الخامس	باحث	٥- د. أحمد يوسف سعد
القيام بالترجمة	باحث	٦- د. حسن حسن الشندويلي
الفريق المعاون		
	باحث معاون	١- منال محمد كامل
	باحث معاون	٢- ايناس عبد الرازق ابراهيم
	باحث معاون	٣- مصطفى قاسم
الفريق الإداري		
		منال ابراهيم عباس
		هناء توفيق على على

الاشراف العام

أ.د. نادية جمال الدين

مدير المركز

فصل تمهيدى

الإطار العام للدراسة^(*)

مقدمة:

لما كان التعليم الأساسى هو المشروع التحدى لرفع مستوى الأمة، إذ يمكن الفرد من إكتساب العادات الفكرية الأولى التى عليها يتوقف إزدهار مختلف قدراته واستعداداته الكامنة، وعن طريقه يحصل الفرد على أسس المعرفة فى مختلف فنون القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا والتاريخ وغيرها، وهى كلها بمثابة الدرجات الأولى من سلم المعرفة، لذا يجب أن يحصل التعليم الأساسى على الدعم الأكبر، وعلى كافة المستويات، من جانب الحكومات والمجتمعات وأولياء الأمور بقيامهم بتأدية واجباتهم بجدية لضمان إلحاق أطفالهم بالمدارس فى السن المناسبة، ومنع ظاهرة الإنقطاع عن الدراسة فى منتصف الطريق وتطبيق العقوبات القانونية الصارمة على المنظمات والأفراد الذين يستخدمون الأطفال فى سن الدراسة فى الأعمال الحرفية، ومن أجل ذلك، وعلى الرغم أن معدلات القيد لدى الفئات الأقل حظاً- خاصة الإناث وذوى المستوى الاقتصادى والإجتماعى المنخفض^(١). وقد زادت خلال العقود الأخيرة، فإن وضع المحرومين من التعليم، وخاصة الراسبين والمتسربين من التعليم الأساسى لم يتحسن بالصورة المطلوبة، فالدعدد الكبير منهم لم يستفد الاستفادة الكاملة من الفرص الموفرة لهم، مما أظهر المدرسة وكأنها عاجزة عن تكثيف جهودها وأساليبها وتمكين من أمكنهم الإلتحاق بها من المعارف الأساسية وأدوات التعلم الضرورية، وتحصنهم ضد الإرتداد إلى الأمية.

والرسوب والتسرب هما ظاهرتا الهدر التعليمى، أجريت حولهما دراسات عديدة وقدمت حلول كثيرة، وقد تكون الأسباب المثيرة المؤدية للرسوب هى مقدمات للتسرب من المدرسة، وقد يكون العكس هو الصحيح، وهناك أسباب كامنة

(*) إعداد د/ إنتصار محمد على

خلف الظاهرتين، وعندما نشخص تلك الأسباب فقد يسهل علينا إيجاد الحلول الإجرائية لها بشكل عملي حتى تقلل من الهدر الناجم عن ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسى.

ان التعليم الأساسى يسعى الى التنوع فى تقديم المناهج والمقررات الأساسية للتلاميذ كل حسب طبيعة البيئة التى يعيش فيها، وهو ذلك التعليم الذى يبدأ به السلم التعليمى فى مصر من الصف الأول حتى الصف الثالث الاعدادى وهى ثمانى سنوات وبالتالى يمثل الجزع المشترك من التعليم الذى ينبغى ان يحصله كل متعلم كحد أدنى من التحصيل الذى يؤهله ليستطيع ان يعبر عن نفسه ويتكيف مع مجتمعه كأنسان متحضر، كما يمكنه من الاستمرار فى التعليم حتى المستوى الجامعى، كما أن التعليم يهتم بنوعية المادة المقدمة للتلاميذ، وأهمها الأهتمام باللغة العربية والدين، أساسيات التعلم (قراءة-كتابة-حساب). لذا يجب أن يحصل التعليم الأساسى على الدعم الأكبر، وعلى كافة المستويات، من جانب الحكومات والمجتمعات وأولياء الأمور بقيامهم بتأدية واجباتهم بجدية لضمان الحاق أطفالهم بالمدارس فى السن المناسبة، ومنع ظاهرة الانقطاع عن الدراسة فى منتصف الطريق وتطبيق العقوبات القانونية الصارمة على المنظمات والأفراد الذين يستخدمون الأطفال فى سن الدراسة فى الأعمال الحرفية. وهذا يخالف الواقع التعليمى^(٢).

فالرسوب يتمثل فى اعادة السنة الدراسية أو الرغبة فى تحسين مجموعه أو أنه لم يوفق فى اجتياز امتحان نهاية العام، فمكث فى الاعدادى للعام التالى، وهو نوع من الهدر فى التعليم أما التسرب، ذلك الهروب، أو الانصراف عن التعليم الأساسى، بأن يتركه المتعلم دون العودة اليه" ودون الالتحاق بنظام تعليمى مواز له أما الاحجام يتمثل فى الانقطاع نهائيا عن التعليم وهذه المشكلة لا يكفى لحلها اصدار التشريعات والأوامر التنظيمية، وانما يتطلب بحث دراسة كل ما يحيط بالعملية التعليمية من تلميذ ومعلم ومدرس وظروف اجتماعية واقتصادية تدعو الى ذلك. كما أن تمثيل هذه المشكلة لا تستطيع الحكومة وحدها التصدى لها وأكد على

ذلك ما ذكره وزير التعليم فى وثيقة مبارك والتعليم ٢٠٠٢ ان الحكومة وحدها وسهما رصدت من مبالغ ضخمة لإصلاح التعليم، لا يمكنها ان تفى بمتطلبات العملية التعليمية والاصلاحات المنشودة، ومن ثم كان من الضروري ان تتضافر الجهود غير الحكومية مع الجهود الحكومية فى التصدى لمثل هذه المشكلة الى جانب هناك أسباب كامنة خلف الظاهر منها (الرسوب والتسرب) وعندما نشخص تلك الأسباب فقد سيطر علينا ايجاد الحلول الاجرائية بها بشكل علمى حتى تقلل من الهدر الناجم عن ظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى والاحلال عن التعليم.

مشكلة البحث

تعانى مصر -بالرغم من الجهود المبذولة فى السنوات الأخيرة- من قيود وعقبات فى التعليم الأساسى، أهمها- صنف مكتظة بالتلاميذ ومضامين تعليمية لا تراعى كافة احتياجات التلاميذ وطموحاتهم وثقافتهم، ونقص مزمّن فى التجهيزات المدرسية والوسائل المعنية، وجدول دراسى غير متكيف بالقدر الكافى مع طبيعة التلميذ..... وهذه العقبات متحدة تعمل على الاضرار بنوعية وتحصيل التلاميذ الذين يصلون الى نهاية التعليم الأساسى، كما ان عوامل الرسوب والتسرب واسبابها قد تكون متشابهة، وهناك حد مشترك فيما بينها وخاصة فى المناخ الدراسى والبيئة المحيطة به. كما لا يوجد عامل واحد بمفرده يعتبر المسؤولة عن (الرسوب أو التسرب) والاحجام ومن ثم فالعوامل قد تكون متضافرة ساهمت فى احداث الرسوب والتسرب والاحجام عن التعليم^(٣).

ونستنتج من ذلك ان الأسباب والعوامل كثيرة ومتنوعة ولذا قد نركز فى تلك الدراسة على أهمها نقدم حلولاً تعمل على الاقلال من ظاهرتى الرسوب والتسرب، وبالتالي تجفيف منابع الأمية مع ضرورة توجه التلاميذ الأساسى من الكم الى الكيف، والاهتمام بتنمية قدرات التلاميذ على تحليل المشكلات وايجاد حلول مناسبة لها باستخدام التكنولوجيا فى تطوير التعليم.

وهذا ما تحاوله الدراسة الحالية عن طريق الاجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما واقع التعليم الاساسى فى مصر من حيث الفلسفة والاهداف؟
- ٢- ما أهم المفاهيم الأساسية لظاهرتى الرسوب والتسرب والاحجام والصلة بينهما فى اطار الدراسات السابقة؟
- ٣- ما الصعوبات التى تقف كامنة لتقليل الهدر من التعليم تجاه الرسوب والتسرب والاحجام؟
- ٤- ما العوامل و الأسباب المؤدية للرسوب والتسرب والاحجام؟
- ٥- بعض المقترحات التى يمكن ان تسهم فى حل تلك المشكلة؟ وتقليل الفاقد من التعليم؟

ويعتبر التسرب من أسباب الفقد فى التعليم، حيث يؤدى الى ارتفاع تكلفة الخدمة التعليمية، نتيجة للهدر الذى يترتب على انقطاع الدارسين بعد توفير فرص تعليمية لهم، كما خصصت لهم نفقات مالية مباشرة وغير مباشرة، والتسرب أحد الأسباب لتفاقم مشكلة الأمية باعتباره أحد المصادر التى تمد رصيد الأميين باعداد جديده عاما بعد عام، والتسرب لا ترجع أسبابه الى اعادة السنة فقط (الرسوب) وانما الى أسباب ثقافية ومادية، وهو يعد مشكلة تتسبب فى اهدار الموارد المالية المخصصة لمحو الأمية، وعلى الرغم من أن قوانين العمل المصرية تنص على ألا يعمل الأطفال قبل بلوغهم سن ١٥ سنة فانه فى كثير من الحالات ينغمس الأطفال المتسربون أو الذين لم يقيدوا بالمدرسة فى بعض الأعمال.

أما عن اعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الابتدائى، ففى الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ : ١٩٩٢/١٩٩١م وصل عدد المقيدين بالمدارس الى ٤٧٩٦٩٢٣ والمتسربين الى ١٨٤٧٢٣ أى بنسبة ٣,٨٥%.

وفى خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ : ٢٠٠٢/٢٠٠٣م وصل عدد المقيدين بالمدارس الى ٧١٤١٣٠٣ والمتسربين الى ٦٠١٦٥ أى بنسبة ٠,٨٤%^(٤).

ويتضح من تلك النسب ان هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة التسرب فى مرحلة التعليم الابتدائى.

أما عن تعليم الإناث فى تلك المرحلة حيث انخفضت نسبة التسرب بينهن فى المرحلة نفسها لتصل الى أدنى حد لها، حيث بلغت (٠,٥٣%) فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بعد أن كانت (٦,٥%) فى عام ١٩٩٢/١٩٩١ م^(٥).

أما عن أعداد ونسب المتسربين والمتسربات فى مرحلة التعليم الاعدادى.

ففى خلال الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ : ١٩٩٢/١٩٩١ م وصل عدد المقيدين بالمدارس الى ٢٧٧٣٤٨٩ والمتسربين الى ٢٩٩٨٣٩ أى بنسبة ١٠,٨١% وفى خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ : ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م وصل عدد المقيدين بالمدارس الى ٢٨٧٩٩٩٦ والمتسربين الى ١٠١٨٩٨ أى بنسبة ٣,٥٤% ويتضح من ذلك أن هناك انخفاضا ملحوظا فى نسبة التسرب فى المرحلة التعليم الاعدادى فبعد أن كانت النسبة (١٠,٨١%) فى عام ١٩٩٢/١٩٩١ م، انخفضت لتصل الى (٣,٥٤%) فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م.

ونتيجة لتعزيز مفهوم "التعليم للجميع" والاهتمام بتعليم الاناث، انخفضت نسبة التسرب بينهن الى أدنى حد فبعد أن كانت (٩,٩١%) فى عام ١٩٩٢/١٩٩١ م، انخفضت الى (٣%) فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م.

- يعتبر الرسوب فى الصفوف المختلفة العامل الأول للفقد فى التعليم الابتدائى، كما يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية على انخفاض مستوى كفاءة المدرسة، وتزيد نسبة الرسوب على ١٥% من أعداد المقيدى فى المدرسة الابتدائية، ومع تراكم سنوات الفقد تم تقدير عدد المواطنين الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى بحوالى ما بين ٢-٣ ملايين فرد فى الشريحة العمرية من ٨-١٤ سنة، لأسباب متعددة منها عدم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، أو نتيجة التسرب والرسوب وعدم استكمال الدراسة، مما يعد عائقا أساسيا فى توفير فرص التعليم الأساسى للجميع، وذلك طبقا لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

و الفقد الناتج عن عدم الاستيعاب الكامل فى سنة ١٩٩٢/٩١ بلغ عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائى ١١٦٠٦٥٤ بنسبة ٨,١%، بحيث كان عدد الأطفال فى سن السادسة ١٤٤٠٠٠٠، بينما بلغ عدد المقبولين ١٣٣٣٣٣٥ مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه البيانات لا تشمل المقبولين بمدارس الأزهر، وصلت نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ١٠٤,٤% وقد رافق هذه الزيادة فى عدد التلاميذ زيادة فى الفاقد التعليمى نتيجة لعدم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الملتزمين وبسبب ظاهرتى (الرسوب والتسرب)، والى جانب ذلك قد صدر القرار الوزارى بتعديل السلم التعليمى عام ١٩٩٩، وبدأ تطبيقه على التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول الابتدائى فى العام الدراسى ١٩٩٩-٢٠٠٠ والذين سيصلون الى الصف السادس الابتدائى فى العام الدراسى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ [فالتلاميذ فى المرحلة العمرية ٥-١٥ سنة لا يستوعبهم التعليم النظامى، مما يؤدى الى الفقد الكبير فى النظام التعليمى الرسمى، ممثلاً فى الاستيعاب والتسرب والرسوب].

أهداف البحث:

- ١- تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم جوانب القصور لعلاج ظاهرتين الرسوب والتسرب والاحجام.
- ٢- التعرف على واقع التعليم الأساسى فى مصر والمفاهيم الأساسية للرسوب والاحجام.
- ٣- دراسة ظاهرة كل من التسرب والرسوب والاحجام والتطبيق الميدانى على محافظة القاهرة (لأنها محافظة مميزة فى الأداء الفعلى فى التعليم).
- ٤- التوصل الى الحلول والمقترحات لحل تلك المشكلات التى تقف كإعانة وراء ظاهرة الرسوب والتسرب والاحجام والتقليل من جانب القصور.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية: يعد البحث عددا من الإجراءات والخطوات المقترحة التي تنوعت واختلفت مع طبيعة هذه الدراسة فتم في جمع المادة سواء نظريا أو ميدانيا ثم يتطلب مراجعته بالأدبيات التي كتبت في هذا الموضوع ثم المقابلات المقترحة على أهم قيادات هذه الجهود وكذلك المتخصصين الذين يمثلون خبرة علمية في هذا المجال.

وسوف تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد واقع التعليم الأساسي (الرسوب والتسرب والاحجام) ذلك تمهيدا للقيام بالدراسة الميدانية والتطبيق على محافظة القاهرة (كدراسة حالة).

هناك دراسات عديدة ومتنوعة بعضها دراسات أجنبية والأخرى عربية يرى البحث ان تدخل تلك الدراسات ضمن متن البحث حتى تحقق فاعليته.

مصطلحات البحث:

- الرسوب: يتمثل في إعادة السنة الدراسية، سواء أنجح الطالب، ويرغب في تحسين مجموعه، أو أنه لم يوفق في اجتياز إمتحان نهاية العام، فمكث في الإعادة للعام التالي، هو نوع من الهدر في التعليم.

- التسرب: ذلك الهروب، أو الإنصراف من التعليم الأساسي، بأن يتركه المتعلم دون العودة إليه، دون الإلتحاق بنظام تعليمي موازى له.

- مرحلة التعليم الأساسي:يشمل التعليم الأساسي الحلقة الابتدائية (الحلقة الأولى) وتضم الأطفال من الشريحة العمرية ٦-١١ سنة، والحلقة الإعدادية (الحلقة الثانية) وتضم الأطفال من الشريحة العمرية ١٢-١٤ سنة.

- الاحجام: الانقطاع نهائياً عن مواصلة الدراسة وعدم إقبال التلاميذ على التعليم مرة أخرى.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة ومتنوعة بعضها دراسات أجنبية والأخرى عربية يرى البحث أن تدخل تلك الدراسات ضمن مثلى البحث حتى تتحقق فاعليته.

١- دراسة عبد العظيم عبد السلام ابراهيم على "الفقد فى التعليم الأساسى - دراسة حالة لمدينة أبو حماد" ١٩٩٢^(٦) وتهدف الدراسة الى الوقوف على أسباب الفقد الكمي، وطرق قياسه والعوامل المسببه وأيضاً أسباب الفقد الكيفى وطرق قياسه، ومظاهره، وطرق استخدام الباحث منهج دراسة الحالة - والمنهج الوصفى للحصول على معلومات كمية وكيفية عن الفقد فى التعليم الأساسى وللتعرف على الواقع التعليمى بهذه المرحلة، وقد بلغت العينة ٥٣٧ تلميذ التحقوا عام ١٩٨٢/٨١ وتم تتبعهم حتى عام ١٩٩١/٩٠ من خلال سجلات المدارس وذلك لقياس الفقد الكمي بهذه المدارس، كما تم اختيار عينة بلغت ٢٠٠ تلميذا وتلميذه من الصف التاسع وذلك للتعرف على الفقد الكيفى بهذه المرحلة، وأوصت الدراسة الى أعفاء التلاميذ غير القادرين من المصروفات الدراسية، واعطاؤهم وجبة غذائية وخاصة فى المناطق الريفية والناحية، وأن يراعى فى المناهج أنها تتفق مع ظروف كل بيئة حتى يمكن ربط التلميذ بالبيئة التى يعيش فيها.

٢- دراسة سعيد جميل سليمان ١٩٩٤^(٧) "تطوير أنظمة تعليم وتدريب المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسى" فى جمهورية مصر العربية، وتحليل الجوانب المختلفة لتلك النظم والتوصل الى جوانب التطوير الممكنة لنواحى القصور التى تضعف الكفاءة التعليمية لتلك الأنظمة، واقتراح بعض البدائل الكفيلة بتجويد نوعية التعليم المقدم من خلال بعض الصنيع المستحدثة واقتרכת الدراسة الى أن تتسم أنظمة القبول بمدارس المجتمع الريفى بالمرونة، والبعد عن الجهود، مع اتخاذ ما يبيده الدارسون من اهتمامات ورغبات، أما بالنسبة للمدرسين فى المجالات العملية المختلفة فيتم اختيارهم بعناية بعد التحقق من كفاءتهم فى المجال المخصص لهم، وبعد

اجتيازهم دورة تدريبية عن كيفية القيام بالتدريب المطلوب وأساليب التعامل مع الدارسين.

٣- دراسة عبد الله محمد بيومي ١٩٩٤^(٨) "معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى بمدارسهم" وتهدف الدراسة الى التوصل لبعض الإجراءات التى يمكن أن تساعد فى زيادة نسبة الاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى واستكمالهم الدراسة حتى نهاية الحلقة، واستخدام الباحث المنهج الوصفى، كما استند الى الدراسة الميدانية بما تتضمنه من وصف وتفسير وتحليل للبيانات والاحصاءات والعوامل المؤثرة ايجابا وسلبا لما هو قائم بالفعل، والذي يؤثر على نسب الاحتفاظ بالتلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة جوانب الضعف فى العملية التعليمية بمدارس التعليم الاساسى والتي تشجع على ترك التلاميذ للمدرسة، اعادة النظر فى المناهج الحالية بحيث يتنوع ما تحويه من خبرات بما يسمح بتوفير الفرص للجميع ليتعلموا وتنمو قدراتهم الى أقصى حد ممكن برغم ما بينهم من فروق فردية.

٤- دراسة محمد وجيه زكى الصاوى ١٩٩٨^(٩) "رؤية علاجية لظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى" وتناولت الدراسة عناصر المنظومة التعليمية فى تفاعلاتها التبادلية، وعلاقتها الثنائية وبشكل متكامل، وبالعرض والتحليل والتفسير للمكونات المشتركة، من تلميذ، ومعلم، ومحتوى، وأهداف، وأسلوب تقويم، وإدارة، وعلاقات خارج المدرسة، وتوصلت الدراسة إلى إتاحة بعض مجالات الحرية للتلاميذ فى التفكير والتعبير عن أفكارهم، ومناقشة المعلم بروح ديمقراطية، بذل المعلم الجهد والتنوع فى طريقة تدريسه، وإستخدام الأساليب الحديثة المشوقة التى تساعد على الكشف عن الموهوبين وتنمى قدرات الآخرين وتقابل الفروق الفردية لدى التلاميذ وتساعدهم على متابعة الدراسة، وأوصت الدراسة بفتح المدرسة الإبتدائية ومرحلة التعليم الأساسى لكل من يريد أن يتعلم

بدون التقيد بشيء، تشجيع الخريجين الجدد على العمل في مدارس الريف، وزيادة الراتب لمن يعمل في المرحلة الابتدائية.

٥- دراسة نجوى يوسف جمال الدين ١٩٩٨^(١٠) "صيف مقترحة لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الاساسي" وتهدف الدراسة لتقديم أساسا مرجعيا بالنسبة لعدد من القضايا ذات الصلة بظاهرتي الرسوب والتسرب في مرحلة التعليم الاساسي استنادا الى ما أجرى في هذا المجال من بحوث ودراسات وبخاصة في المنطقة العربية، وقسمت الدراسة الى ثلاث أقسام رئيسية يتم النظر الى الرسوب والتسرب من خلالها، القسم الأول يتناول الأطار المفاهيمي للرسوب والتسرب، القسم الثاني يتناول العوامل والأسباب التي تقف وراء الرسوب والتسرب كما توصلت اليها الدراسات المختلفة، القسم الثالث ويتناول الأطار العلاجي والذي يتحرى المقترحات والتوصيات التي طرحتها الدراسات السابقة لعلاج الرسوب والتسرب، وأوصت الدراسة الى معالجة جوانب الضعف في العملية التعليمية بمدارس التعليم الاساسي والتي تشجع على ترك التلاميذ للمدرسة.

٦- دراسة محمد مالك محمد سعيد ١٩٩٨^(١١) "تجارب عالمية لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الاساسي" وتهدف الدراسة الى ان يشارك في أساليب ووسائل علاج ظاهرتي الرسوب والتسرب، جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومعظم القطاعات سواء أكانت عامة أم خاصة، وكذا المجتمعات المحلية، أن يتم تكامل بين السياسات التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والاعلامية، كي يتحقق توفير فرص ناجحة لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الاساسي، أوصت الدراسة الى تصميم مواد للقراءة معدة للاستعمال في المنزل، بدءا من وسائل يسهل الحصول عليها مثل المجلات المصورة والكتيبات، واثارة تفاعلات مفيدة بين الآباء والأولاد بنصح الأولين حفر أبنائهم على القراءة وسرد القصص، وتشجيعهم عندما يتعثرون أمام بعض الكلمات المعقدة،

تمويل أبحاث مرتكزة على طوائف نوعية تسمح باكتشاف متعمق لطبيعة التفاعلات بين الأهل والأولاد على نحو يساعد التلاميذ الراسبين والمتسربين المنحدرين من مجتمعات محرومة أن يتعلموا بطريقة أكثر فاعلية.

٧- دراسة محمد أحمد إبراهيم علام ١٩٩٨^(١٢) "الجمهورية غير الحكومية ومدى إسهامها في علاج ظاهرتي الرسوب والتسرب" (دراسة ميدانية) وتهدف الدراسة إلى تقويم التجارب التي تقوم بها بعض الجمعيات غير الحكومية في علاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في مصر من خلال الدراسة الميدانية، وذلك للتعرف على أهم جوانب التميز وجوانب القصور بها، وتوصلت الدراسة إلى عدم قدرة بعض المعلمات على متابعة عدة صفوف وعدد من المناهج المختلفة في نفس الوقت، نقص التوصيلات الكهربائية والمياه مما يترتب عليه عدم تشغيل الأجهزة والمعدات لمشروعات التدريب مما يعطل تنفيذ المنهج، إسناد تدريس المشروعات في بعض الإدارات التعليمية لخريجات دبلوم صنایع دون تدريبهن، وأوصت الدراسة بتأسيس قاعدة معلومات لتوفير البيانات لهذه الجمعيات، ليتسنى التنسيق بينهما بحيث لا تنشأ أكثر من تجربة متشابهة في نفس الوقت.

٨- دراسة جون، روبنسون، هوكر ٢٠٠٠^(١٣) "العوامل المؤدية للهروب من المدرسة" وتهدف الدراسة إلى الوقوف على العوامل المؤدية للهروب من المدرسة من خلال استجابات الدارسين والمعلمين، وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات من التلاميذ، الأولى من التلاميذ الهاربين من المدرسة حالياً، والثانية من التلاميذ الهاربين السابقين (لهم تاريخ سابق في الهروب من المدرسة) والثالثة من التلاميذ المنتظمين في المدرسة، ثم مجموعة أخرى من المعلمين، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم التلاميذ خاصة الهاربين من المدرسة يفضلون البيئة الدراسية الأكثر تفتحاً وتقيلاً واهتماماً من المعلمين وإدارة المدرسة، وأن هناك علاقة دالة بين الهروب من

المدرسة، وكل من سيطرة جماعة الأقران والاتصالات الاجتماعية بين التلاميذ وتقبل المعلمين لهم.

٩ - دراسة سومر، باربارا ٢٠٠٣^(١٤) "دراسة مقارنة بين التلاميذ الهاربين وغير الهاربين من المدرسة في الصف الثامن" وتهدف الدراسة إلى عقد مقارنة بين التلاميذ الهاربين وغير الهاربين من المدرسة في عدد من المتغيرات منها القابلية التعليمية، والبيئة الأسرية، والاتجاهات نحو المدرسة، والعلاقات الاجتماعية بين التلاميذ، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة بين المجموعتين في المتغيرات الأسرية ونماذج العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ والاتجاهات نحو المدرسة لصالح مجموعة غير الهاربين من المدرسة، والمتغيرات المعرفية وهي القابلية للتعليم والتحصيل الدراسي لصالح مجموعة غير الهاربين من المدرسة.

ومما سبق يتضح لنا أن الدراسات السابقة عند معالجتها لظاهرتي الرسوب والتسرب أخذت عدداً من الإجراءات التشريعية أو التنظيمية، وكثيراً منها أظهرت من تبسيط في نظرتها لعوامل الرسوب والتسرب مما أدى إحياء بإمكان الإكتفاء، دون النظر إلى الاعتبارات الآتية:-

١- تشابك العوامل المسببة لظاهرتي الرسوب والتسرب، وعدم إمكان فصلها عن بعضها البعض مما يتفق مع ما ألمحنا إليه من قبل.

٢- تنوع العوامل وتعددتها، فبعضها عوامل ذات صلة بالتعليم ونظامه يمل مسئولو التعليم وخبراته فرصة التحكم، إلى حد ما، في مواجهتها، وبعضها الآخر يدخل في نطاق المجتمع والبيئة والأسرة والتلميذ ذاته. بمعنى أن بعضها قد يكون تعليمياً بينما البعض الآخر إقتصادي والبعض الثالث إجتماعي إلخ.

٣- النظرة التجزئية إلى عوامل الرسوب والتسرب بسبب طبيعة الميدان وما يفرضه من تناول للعوامل على صورة محاور مستقلة لتسهيل عملية

التحليل والمناقشة قد يكون أمراً ضرورياً عند تحرى الأسباب لكنه قد لا يكون بنفس الضرورة عند تحرى أساليب المواجهة والعلاج، والتي تقتضى نظرة أكثر شمولاً فى إطار المنظومة التعليمية.

- وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على أن يوجد صلة وثيقة بين الرسوب والتسرب بحيث تجعل من الصعوبة وضع خطوط فاصلة بينهما، إلى جانب تشابك العوامل المسببة لظاهرتى الرسوب والتسرب، فرسوب التلاميذ فى البيئات الريفية، من الأسباب الرئيسية المشجعة للأباء لمنع أبنائهم من مواصلة الدراسة (التسرب).
- وأن يتم تكامل بين السياسات التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية والإعلامية، كى يتحقق توفير فرص ناجحة لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى.

حدود البحث:

تتناول الدراسة واقع التعليم الأساسى فى مصر من سنة ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥ والتركيز على ظاهرتى الرسوب والتسرب والإحجام.

إجراءات وأدوات البحث:

تتناول الدراسة عناصر المنظومة التعليمية فى تفاعلاتها التبادلية وأهداف وفلسفة التعليم الأساسى وتشريعاته بالعرض والتحليل والتفسير وتطبيق أدوات الاستبيان على كل من (تلميذ - معلم - محتوى - وأهداف - وإدارة - وعلاقات خارج المدرسة - التقييم).

خطوات الدراسة:

- ١- الفصل التمهيدى: الاطار النظرى للدراسة
- ٢- الفصل الأول: نظرة عامة على مفاهيم التعليم الأساسى ومفاهيم الدراسة:
 - تعريفات الرسوب والتسرب والأحجام كما تناولته الدراسات السابقة.
 - المفاهيم الأساسية لظاهرة الرسوب والتسرب والإحجام.
 - الرسوب و التسرب كمؤشرين (للفاقد التربوى).

- الصعوبات أو المشكلات التى تقف كامنة تجاه الرسوب والتسرب والإحجام.

الفصل الثانى : دراسة بعض الاتجاهات العالمية فى هذا المجال.

٣- عوامل داخلية مثل : المناهج - المعلم - الإدارة - التجهيزات - التقويم.

- عوامل خارجية: التلميذ - الأسرة - البيئة.

٤- الفصل الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة ظواهر

الرسوب والتسرب والاحجام فى مرحلة التعليم الأساسى.

٥- الفصل الرابع: وقائع الدراسة الميدانية ونتائجها.

٦- الفصل الخامس: المعايير القومية للمدرسة الفعالة فى تفسير ومواجهة ظاهرة

التسرب.

المراجع

- ١- معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠١، القاهرة ٢٠٠١- ص ٦٤.
- ٢- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم (النقلة النوعية) فى المشروع القومى للتعليم تطبيق مبادئ الجودة الشاملة، قطاع الكتب- مطابع روز اليوسف الجديدة- ٢٠٠٢، ص ٣٥.
- 3- UNICEF; Review of the school Project, Cairo, 1999, p.5.
- ٤- وزارة التربية والتعليم، احصاءات التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ص ص ١٧-١٨
- ٥- المرجع السابق، ص ص ١٩-٢٠.
- ٦- عبد العظيم عبد السلام ابراهيم، الفقد فى التعليم الأساسى "دراسة حالة لمدينة أبو حماد"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية النوعية- بورسعيد، ١٩٩٢.
- ٧- سعيد جميل سليمان، تطوير انظمة تعليم وتدريب المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسى "بحث ميدانى"، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٨- عبد الله محمد بيومى، معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى بمدارسهم "دراسة ميدانية"، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٩- محمد أحمد إبراهيم علام، الجهود غير الحكومية ومدى إسهامها فى ملامح ظاهرتى الرسوب والتسرب، الندوة القومية حول الرسوب فى التعليم الأساسى والتسرب منه "رؤية علاجية" من ٢٨ فبراير - ٣ مارس القاهرة ١٩٩٨.

١٠- محمد وجيه زكى الصاوى، رؤية علاجية لظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى، الندوة القومية حول الرسوب فى التعليم الأساسى والتسرب منه "رؤية علاجية" من ٢٨ فبراير - ٣ مارس القاهرة ١٩٩٨.

١١- نجوى يوسف جمال الدين، صيغ مقترحة لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى، الندوة القومية حول الرسوب فى التعليم الأساسى والتسرب منه "رؤية علاجية"، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٨.

١٢- محمد مالك محمد سعيد، تجارب عالمية لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب، الندوة القومية حول الرسوب فى التعليم الأساسى والتسرب منه "رؤية علاجية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية من ٢٨ فبراير - ٣ مارس القاهرة ١٩٩٨.

13- Robinson, Jhon V, Hooler: A study conducted on Truants, A project Report, England, 2000.

14- Sommar, Bakbara: What's Different about Truants? A Comparative study of Eight- Gvatevs, Journal of youth and Adloescences, Vol 14, 2003.

الفصل الأول

نظرة عامة على مفاهيم الدراسة

والأسباب الكامنة خلف مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام^(*)

إن المشكلة التي نحن بصدد دراستها يمكن اعتبارها المشكلة القديمة الحديثة، ويمكن أن نضيف أنها أساس لمشكلات أخرى تربوية ومجتمعية وتنموية، ينتج عنها ومنها وبها مسببات تتفاوت درجة تأثيرها وتأثرها في المجتمع حسب كثافتها، وتكمن خطورة المشكلة أنها تراكمية بمعنى أنها مع معالجتها وتقليل نسبتها من عام إلى آخر فإن نسبة العام الحالي تضاف إلى نسب الأعوام السابقة، مما يجعل العلاج المرحلي مع أهميته غير كاف، ولكن يجب أن تكون النظرة شاملة ذات حلول تكفل توجهات غير تقليدية في هذا المضمار.

وإذا تجاوزت مشكلتنا مراحل التعليم كافة فإنها تكمن وتتركز في مرحلة التعليم الأساسى التى تعتبر بصفة أصيلة أول السلم التعليمى والذى يلتحق به الصغار منذ طفولتهم المتوسطة إلى ما حول سن المراهقة بقصد تحصيل بعض المعارف والمهارات الأساسية، والتى اشتهر على المستوى العالمى أن يحصل الأطفال المواد الأساسية الثلاث (القراءة، الكتابة، الحساب) ويقصد أيضاً بالتعليم الأساسى تأمين قدر كاف من التعليم لجميع المواطنين بدون تمييز يسمح لهم بمتابعة دراستهم حسب إرادتهم ووفق إمكانياتهم، ويرتبط هذا بمفهومين.

الأول: له صفة تربوية بمعنى توفير تعليم مناسب لجميع المواطنين والاهتمام بالمكانة التربوية المدرسية واللامدرسية.

الثانى: صفة اجتماعية وتعنى توفير الفرصة لأكبر عدد من أفراد المجتمع بعيداً عن القهر الاجتماعى والربط بين المجتمع والمدرسة.

وفى ضوء ما تقدم يمكن تحديد وظيفة المدرسة الابتدائية على النحو التالى:

(*) إعداد: د. رؤوف عزمى توفيق

- إكساب التلاميذ القدرة على فهم العلاقات الاجتماعية الصالحة وممارستها.
 - مساعدة التلميذ على اكتشاف الصالح من استعداداته وميوله وقدراته وتمييزها.
 - تنمية عادة التفكير المنطقي المنظم لديه.
 - تعود النشاط المنتج واستخدامه في وقت الفراغ ومجال الهوايات والمشروعات بالمدرسة.
 - تحصيل المعلومات وأدوات المعرفة.
 - تكوين جسم سليم.
 - تكوين اتجاهات عقلية صالحة.
 - الاهتمام بالمدرسة الفعالة والمنتجة.
 - التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية.
- ويتفق ما سبق مع الإعلان العالمي حول "التربية للجميع"، المعايير القومية للتعليم.

نظرة عامة على مفهوم التعليم الأساسي:

المدرسة الابتدائية قديمة للغاية بما لا نستطيع تحديد تاريخ إنشاء أول مدرسة من هذا النوع ولكن يمكن القول أن مولدها ارتبط بابتداع الإنسان الرموز الكتابية واستخدامها في اختزان خبراته وثقافته، كما أنها أول منظمة تربوية في مجال التعليم، وتعتمد على اكتساب المهارات بالإضافة إلى القراءة والكتابة والحساب.

ويمكن التراجع من خلال الدراسات التاريخية بأن المدرسة النظامية بدأت في الظهور بمراحلها المختلفة ابتداء من القرن الرابع قبل الميلاد، وتوالى الأنظمة والأساليب لتربية النشء والاهتمام بحياة الصغار بما يناسب مداركهم واهتماماتهم.

وعندما صدر أول دستور مصري مكتوب ١٩٢٣ نص في المادة ١٩ على أن "التعليم الإلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة"،

وبدأ تنفيذه ١٩٢٤ ومدة الدراسة فيه ست سنوات، ولكن المشروع تغير وأنقصت الدراسة إلى خمس ثم ظهر مشروع آخر ١٩٤١ لاصلاح التعليم أهم ما فيه.

- ليس الغرض من التعليم الالزامى مجرد محو أمية بل يجب أن يشمل تثقيف أبناء الشعب بما يؤدي إلى حياة قومية مناسبة.

- يجب توحيد مناهج التعليم الأولى والابتدائي.

وحدثت النقلة على يد طه حسين ١٩٥٠ بإلغاء الفوارق بين المدرستين إلى أن قامت الثورة ١٩٥٢ واصدر اسماعيل القبانى القانون - ٢١ لسنة ١٩٥٣ ليؤكد وحدة المرحلة والزاميتها ومجانيتها.

فلسفة التعليم الإبتدائى:

المدرسة الابتدائية مجتمع يتعلم فيه الأطفال أن يعيشوا كأطفال وهى بهذا الاعتبار تقدم إلى الطفل خبرة تختلف عن خبرة بيئته فهو فى المدرسة يعيش أطفال لا يتقاربون معه فى السن وخصائص النمو بينما يعيش فى بيئته الآخرين يتباينون فى أعمارهم والمؤثرات المحيطة بهم.

- فالمدرسة الابتدائية تهىء للأطفال بيئة صحية تساعد على النمو العام بخطوات مناسبة.

- والمدرسة الابتدائية تشجع الفرد على فحص الأشياء وعلى العمل الإبداعي وتتيح لهم فرص اثبات ذاتيته، وهو بذلك يتدرب على المسؤولية وعلى تقبل نتائج سلوكه.

- والمدرسة الابتدائية تؤمن بأن المعرفة والعمل واللعب أمور ليست بمعزل عن بعضها وأن كل منها يكمل الآخر.

- والمدرسة الابتدائية تربي الطفل، والمجتمع هو مقياس ومعيار المواءمة ومرجع الملاءمة، فإن غاب المجتمع بصوره وخصائصه ومتطلباته عن عقل المدرسة وهى تربي الطفل فإنه بعد تخريجه إما متعطل تعطلاً كاملاً ظاهراً، ولا يجد عملاً لأنه لا يصلح لشيء فى المجتمع، وأما أن يجد عملاً

لا يتقنه ولا يصلح له فهو متعطل مستتر يتقاضى أجراً عن انتاج غير أن
فلسفة التعليم الابتدائى تستفيد بالإضافة على ما سبق إلى طائفة من
المبادئ والاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية نذكر
منها:-

- تعتبر القوى البشرية أثمن موارد المجتمع لذلك وجبت رعاية وتربية وتعليم
وتدريب الأطفال لتنمية طاقاتهم وقدراتهم وبالتالي ينمو المجتمع.
- التربية مدى الحياة هى الأساس السليم للمواطنة الصالحة البناءة.
- إن شرعية حقوق الطفل تأكدت من خلال المواثيق والقوانين والمؤتمرات
لما لها من دور فى تكوين شخصية الفرد.
- تعقد البيئة ومصادر المعرفة ومجالات الخبرة الإنسانية يحتاج لتضافر
الأسرة والمجتمع لاستخدامها فى نمو الطفل المتكامل.
- تتجه أسرة اليوم إلى تقليص عدد أفرادها، وإلى مزيد من الانشغال وهذا
يزيد المسئولية نحو المؤسسة التربوية الرسمية (المدرسة)
- يحتاج الأطفال إلى اكتساب خلاصة التجارب الإنسانية وللمدرسة الابتدائية
مقومات أساسية نلخصها فيما يلى:

- الإلزام: وهو حرص من المجتمع لحسن التألف والتضامن.
- العمومية: بمعنى أن جميع المواطنين لابد أن يجتازوا تلك المرحلة
بغض النظر عن مواقعهم المالية والاجتماعية والسياسية والدينية.
- المجانية: و أهميتها فى الدول النامية أكبر لضمان وصول الخدمة
للجميع.

أولاً: تعريفات الرسوب والتسرب والاحجام ومفاهيمهم كما تناولته الدراسات السابقة.

• أولاً الرسوب:

تعددت مفاهيم الرسوب على أنه أحد مفاهيم الفقد المادى أو الفقد الكمي فى التعليم الاساسى، ويعنى فى تعريفه الأولى البسيط بأنه عدد التلاميذ الذين يبدأون وحدة تعليمية سواء كانت سنة أو مفردة دراسية ولا يتجاوزونها (محمد أحمد الغنام، ١٩٩١، ١).

يعد الرسوب أحد مظاهر الفقد الكمي، كما أنه من المشكلات البارزة فى مرحلة التعليم الأساسى والتي تعوقها عن تحقيق أهدافها.

فقد نتج عن التوسع الكمي فى هذه المرحلة دون الاستعداد الجيد بالامكانيات المطلوبة إلى انخفاض انتاجية التعليم فمثلا فى ارتفاع نسبة الرسوب وانطلاقا من حقيقة أن التعليم الأساسى هو الركيزة الأساسية لنظام التعليم فى مصر، فإن أى فقد فيها يترتب عليه خسارة بشرية ومادية كبيرة ويمكن أن نعرف الرسوب فى مرحلة التعليم الأساسى بأنه بقاء التلميذ فى نفس الصف الذى كان به فى العام الماضى بمعنى أنه لا ينتقل الى الصف التالى من نفس المرحلة أو المرحلة التالية لها. وتم تعريف الرسوب ضمن تعريف الفقد الكمي، ولذا سنتناول أنواع الرسوب وأسبابه.

- أنواع الرسوب:

يمكن تقسيم الرسوب الى نوعين هما النوع الأول هو "الرسوب الكمي الذى يتمثل فى عجز الطالب عن تحقيق الأهداف الكمية للمرحلة فى المدة المقررة (حسان محمد حسان، ١٩٩١، ٨٥) بمعنى أنه لم يستطيع إنهاء المرحلة الدراسية الملتحقة بها فى المدة المقررة رسميا نتيجة عدم نجاحه وهو ما سنتناوله فى هذا الفصل، أما النوع الثانى فهو الرسوب الكيفى ويقصد به عدم وصول الطالب لمستوى النضج المطلوب كنتيجة لدراسته والذى يمكنه أن

يكون نشطاً اقتصادياً واجتماعياً ومن ثم يحقق له حياة ذات معنى "فمن الممكن وجود طالب راسب كفيلاً رغم نجاحه كمياً بمعنى أنه لم يرسب ومع ذلك فإن مستوى تحصيله للمعلومات ومدى اقتناعه بالاتجاهات، ودرجة إتقانه للمهارات دون المستوى المحدد كأهداف للمرحلة ومن ثم نجد أن كثير من التلاميذ ناجحون كمياً بحسب المقاييس المستخدمة في تقويمهم في حين أن مستواهم الحقيقي وقدراتهم على الممارسة العقلية لا تؤهلهم للنجاح ولو قوموا بتقوية أدق وأعمق لرسبوا بالفعل. أى أن الرسوب الكيفي يتعلق بمستوى التلميذ، ويصدق هذا بدرجة كبيرة على النظم التعليمية التي تعتمد على نقل تلاميذهم وتقسيمهم على أساس امتحانات واختبارات نظرية تقيس قدرة التلميذ على الحفظ والتذكر فقط دون باقى القدرات الأخرى مثل القدرة على التحليل والربط والاستنتاج والتي تفوق فى أهميتها القدرة على الحفظ والاستظهار، ومثل هذه الأنظمة التعليمية تسمح بوجود تلاميذ ينجحون بمستوى عالى ولكن قدرتهم فى الحقيقة لا تؤهلهم لمثل هذا المستوى، بينما قد يرسب آخرون أو يحصلون على مستوياتهم دنيا وهم يملكون قدرات تؤهلهم لمستوى رفيع، ومما سبق يتضح أن الرسوب الكيفي يرتبط ارتباطاً مباشراً بطرق تقويم التلاميذ فإذا كان التقويم شاملاً ودقيقاً بحيث يقيس بالفعل ما يجب قياسه مثل القدرات المتنوعة التى لدى الأفراد لا نخفضت نسبة الرسوب.

وتضيف مجموعة من الدراسات أن الراسبين هم غير الخريجين سواء الراسبين الباقون للإعادة أو الذين يتركون المدرسة دون الإعادة ومع ارتفاع معدل الرسوب الذى يعود كما أشارت دراسة (سعيد جميل سليمان، ١٩٩١، ٢٥٣) بأنها ضعف كفاءة المعلمين، وما يستخدمونه من طرق تدريس إلى جانب عيوب المناهج وحشوها بالمعلومات بالإضافة إلى ازدحام الفصول بأعداد كبيرة من التلاميذ، وتعدد الفترات فى عدد من المدارس، وعدم وجود الألفية والمرافق فى بعض المدارس، وتكمن المشكلة وخطورتها فى ضخم الراسبين فى التعليم الى مجموع المتسربين بشكل أو بآخر، وتزداد الخطورة فى اعتبار هذا المجموع ضمن الفاقد فى التعليم.

ثانياً: التسرب: Dropout

تعرفه (اليونسكو Unesco، ١٩٩٢، ٧، ٨)، بأنه الذى يترك المدرسة قبل نهاية المرحلة ويضيف (رؤوف عزمى، ١٩٩٧، ٣) بأن التسرب مجموعة من المصطلحات لها نفس المعنى تقريبا، منها الانصراف عن التعليم، الهروب من المدرسة، ويمكن بأن تلخص التسرب بأنه انقطاع التلميذ المنتظم عن الدراسة بعد التحاقه بها عن مرحلة التعليم لأى سبب عدا الوفاة، أو ترك المدرسة قبل السنة الأخيرة ولم يلتحق بأى مدرسة أخرى، أو التغيب عن المدرسة بدون إذن أو عذر مقبول لمدة طويلة،

ويعرف كارتر جود (Carter Good، ١٩٧٣، ٥٦) التسرب بأنه ترك التلميذ للمدرسة قبل تخرجه منها.

يمثل التسرب مشكلة من المشكلات التى تواجه مرحلة التعليم الأساسى بصورة أكثر وخصوصا فى القرى والأحياء الشعبية من المدن، كما أنه دليل على فشل النظام الكمى فى الاحتفاظ بتلاميذه الذين أتيحت لهم الفرصة التعليمية بالفعل، وقد تم تعريف التسرب سابقا ضمن تعريف الفقد الكمى لذا سنتناول الاهتمام بدراسته تاريخيا وأنواعه وأسبابه فى الصفحات التالية.

التطور التاريخى لدراسة التسرب فى مصر:

تعد مصر من أسبق الدول العربية اهتماما بمشكلة التسرب، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة عدد السكان، وارتفاع كثافتهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والتعليمية فالمتتبع لتاريخ التعليم فى مصر يجد أن مؤسسات التعليم المصرى قبل تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ كانت قاصرة على الكتاتيب التى تمثل المرحلة الأولى، والجامع الأزهر الذى يمثل المرحلتين المتوسطة والعالية.

وعندما قام محمد على ببناء الدولة المصرية الحديثة إهتم فى البداية بالمدارس العليا المرتبطة بإعداد الجيش المصرى معتمدا فى ذلك على طلاب

الأزهر، نتيجة لعجز الأزهر عن إمداده بالقوى البشرية الكافية، إهتم بإنشاء المدارس التجهيزية (الثانوية) وظلت الكتاتيب ممثلة للقاعدة الأساسية للتعليم فى مصر، حتى ظهور ما عرف باسم "لائحة رجب" والتي تمثل خطة على مبارك فى اصلاح التعليم عام ١٨٦٨، حيث استهدفت تطوير واصلاح ودعم الكتاتيب باعتبارها قاعدة للتعليم الشعبى، ثم تلاها مشروع التعليم القومى عام ١٨٨٠ الذى اهتم بنشر وتطوير التعليم الأولى. ونص على ضرورة وجود مدارس ابتدائية فى كل قرية ومدينة، وفى عام ١٩٦١ تم تحويل الكتاتيب التابعة للحكومة إلى مدارس أولية، وهنا بدأ يظهر التسرب المدرسى الشكى المعروف الآن، مما يوضح أنه "ارتبط بنظام التعليم الشعبى منذ قيام المدارس الأولية فى ريف مصر عام ١٩١٦ (أحمد عزت عبد الكريم، ١٩٣٨، ٥١٧).

ويعد قيام ثورة ١٩١٩ وصدر دستور ١٩٢٣ والذى نصت المادة التاسعة عشرة منه أن التعليم الأولى الزامى لجميع المصريين من البنين والبنات. وبذلك صدر أول قانون للتعليم الإلزامى فى مصر، وصاحب ذلك ولأول مرة اهتمام المسئولين -عن هذا النوع من التعليم- بمشكلة انتظام التلاميذ الملزمين بالالتحاق بالمدارس، ولقد بذلت جهود كثيرة للحد من انقطاع الاطفال عن المدرسة بعد ان يلحقوا بها جنبا لجنب مع الجهود التى كانت تبذل لقيد الأطفال الملزمين فى المدارس. ولكن هذه الجهود كانت دائما تنتهى بالإخفاق، وأصبح انقطاع التلاميذ وتكرار غيابهم عن المدرسة لفترات طويلة - أو غيابا كاملا - ظاهرة مفزعة حتى قد قيل يومئذ بحق أنه لا جدوى من هذه المدارس الإلزامية. وأنه من الخير أن توفر الدولة الأموال التى تنفقها على هذا النوع من التعليم. ولقد تناول الكثير من كتاب التربية أسباب تفشى هذه الظاهرة فى ذلك العهد، ومن أهمها العوامل الاقتصادية وسوء مستوى التعليم وعدم جدواه وقصور الوعى التعليمى (محمد محمود رضوان، ١٩٥٨، ٢٠٣).

ورغم محاولات الحكومة فى تلك الفترة الحد من التسرب عن طريق تقليل الفجوة بين المدرسة الابتدائية والمدرسة الأولية، الا أن الاهتمام ظل

موجهها إلى التعليم الابتدائي وكان ذلك نتيجة طبيعية وتأكيد للوضع الطبقي الذى يسود المجتمع المصرى حيث تراوحت نسب غياب التلاميذ فى بعض السنوات فيما بين ٢٠% و ٦٦% ولقد مرت سنوات لم يكن ينتظم فى الدراسة إلا حوالى ٦٠% من المقيدى رسميا بالمدارس الإلزامية ولعل الدافع الغالب فى هذا الانتظام يكمن فى تفادى الغرامة المفروضة (اسماعيل القباني، ١٩٥٨، ٧٥) وحاولت الوزارة عام ١٩٣٨ تقليل الفجوة بين المدرسة الابتدائية والأولية بإلغاء تدرس اللغة الأجنبية من منهج الصف الأول الابتدائي، وفى عام ١٩٤٠ أوضح تقرير أعده الأستاذ اسماعيل القباني عن حالة التعليم الإلزامى بان الغرض منه تثقيف أبناء الشعب تثقيفا عاما، ومن الضرورى توحيد المناهج فى النوعين، ومد مرحلة الإلزام إلى ٦ سنوات وتطبيق نظام اليوم الكامل.

وفى عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٤٣ والذى نص على إلغاء التعليم الأولى وتوحيد التعليم بالمرحلة الأولى، وأن يبدأ التعليم الرسمى بالنسبة لجميع الأطفال ذكورا وأنثا من سن ٦ سنوات، وفى نفس العام قرر البرلمان المصرى أن يكون التعليم اجباريا فيما بين ٦-١٢ سنة لجميع الأطفال المصريين، ورغم الإصلاحات الكثيرة التى طرأت على تعليم المرحلة الأولى والتى تناولت نظامه اذا صار موحدا بعد أن كان يعانى من ازدواج مناهجه ومبانيه ومعلميه ومع أن ظاهرة انقطاع التلاميذ قد خفت حدتها، الا أنها ظلت مشكلة تلفت الانتباه وعندما أختفت الثنائية فى تعليم المرحلة الأولى، وقامت المدرسة الابتدائية الموحدة التى ورثت من خصائص المدرسة الأولية الشعبية أكثر مما ورثت من خصائص المدرسة الابتدائية البرجوازية، ولذا كشفت ظاهرة التسرب عن وجودها بشكل مزعج (محمود قمير، ١٩٧٣، ١٠٧).

قامت " الإدارة العامة للإحصاء بوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٨ بدراسة تعتبر أول دراسة إحصائية نبهت الأذهان إلى خطورة التسرب وكان موضوعها (بحث عوامل انقطاع التلاميذ بالمرحلة الأولى) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة فى مجال نسب الانقطاع بين الصفوف المختلفة

والمناطق المتعددة وبين البنين والبنات وقد أدت هذه الدراسة إلى اتجاه وزارة التربية والتعليم إلى العمل على مواجهة مشكلة التسرب ومحاولة الحد منها إلى أقصى درجة ممكنة، وأصدرت بهذا المعنى توجيهاتها إلى المناطق التعليمية وحثها على تنفيذ القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بدقة (وزارة التربية والتعليم، ١٩٥٨، ٢٠-٢٥)، ثم حاولت وزارة التربية والتعليم "فى عام ١٩٦٠ علاج مشكلة التسرب بكل وسيلة ممكنة أما بالتشدد فى تطبيق أحكام الإلزام والجدية فى توقيع الغرامات التى قررها القانون، أما بمحاسبة المعلمين فى مدارس القرى عن نسب الغياب فى مدارسهم، وإما بالمتابعة المستمرة بغية تحسين مستوى الأداء فى المدرسة الابتدائية، واقناع أولياء الأمور أن أبنائهم وبناتهم لا يضيعون الوقت سدى، مع أن هذه الجهود قد أسفرت عن تحسن واضح، فان الظاهرة ظلت قائمة (محمد محمود رضوان، ١٩٧٣، ٢٠٠٣).

كما قامت الإدارة العامة للإحصاء فى عام ١٩٦٧ بدراسة أخرى بعنوان "دراسة ظاهرة التسرب بين صفوف المرحلة الأولى بالجمهورية العربية المتحدة من عام ١٩٥٦/٥٥ حتى عام ١٩٦٧/٦٦ وقد بحثت هذه الدراسة ظاهرة التسرب بين البنين والبنات على نطاق الجمهورية كلها فى كل صف من صفوف المرحلة الأولى واستبعدت دراسة التسرب فى كل محافظة على حدة بسبب تيار الهجرة الداخلية، كما أمكن استبعاد أثر الوفاة من معدلات التسرب. وقد أخذ على هذه الدراسة أن الأسلوب الذى اتبعه لا يؤدى إلى معرفة أسلوب التسرب ودوافعه ووسائل علاجه، كما أنه لا يؤدى إلى معرفة الفوارق بين المحافظات فى معدلات التسرب ولا بين الريف والحضر فى كل محافظة (محمد توفيق خفاجى، ١٩٥٨، ١٣٤).

استمرت الجهود تبذل للحد من نسبة التسرب فى المرحلة الابتدائية وللتقليل من الفقد البشرى والمادى الذى يحدث نتيجة لذلك، ولم تكن هذه الجهود قاصرة على وزارة التربية والتعليم، بل شارك الرأى العام مشاركة فعالة فى توعية بخطورة المشكلة وأهمية علاجها عن طريق المنظمات

السياسية والشعبية فى تلك الفترة، مما دفع المسؤولين عن خطة التنمية إلى إشارة هذه المشكلة فى المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى فى عام ١٩٦٨ حيث دعا المؤتمر إلى أهمية تضافر الجهود فى القضاء عليها بشتى الطرق، ثم توالى بعد ذلك العديد من الدراسات والمؤتمرات التى تناولت المشكلة وأسبابها وطرق علاجها.

وسار نمو جهود الدولة فى مواجهة الفاقد فى التعليم الأساسى ويمكن مقارنة إنجازات الوزارة فى المجالات المختلفة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣، ٥٠-٣٤)

١- إنجازات الوزارة فى مجال تطوير المدارس (دعم البنية الأساسية)

التوسع الكمى فى المباني المدرسية تم إنشاء ١٣١٧ مدرسة جديّة خلال العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليبلغ إجمالى عدد المدارس فى مصر إلى ٣٦٣٣٢ (بين عامى ١٩٩٢/٨٢) كان لدينا ٦٠٩٢ مدرسة، ما بين ٢٠٠٣/٩٢ تم إنشاء ١٣٣٥٠ مدرسة حتى ٢٠٠٣/٩/٣٠.

- التطوير النوعى: روعى عند التصميم المدرسى وجود (مكتبة، معمل، قاعدة متعددة الأغراض) حجرة كمبيوتر، وأوساط تعليمية، ورش مجالات، فصل للمعاقين فصول رياض أطفال، حجرة طبيب، ملاعب، صالات أنشطة).

٢- تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ بتوفير فرص متكافئة للجميع، ومواجهة مشكلة الأمية، مشكلة أطفال الشوارع (كان معدل الاستيعاب ١٩٩٣/٩٢ ٧٥,١٢% أصبح عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ٩٤,٨%).

٣- انخفضت نسبة التسرب فى الابتدائى من ٣,٨٥% عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٠,٨٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

٤- كما انخفضت نسبة التسرب فى الاعدادى من ١٠,٨١% عام ٩١/ إلى ٣,٥٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

- ٥-الاهتمام بتعليم الفتيات، وتضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث.
- ٦-التوسع فى مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع.
- ٧-تشجيع الجهود الأهلية وتجاربها مثل المدرسة الموازية مع جمعية الصعيد للتربية والتنمية.
- ٨-الاهتمام بالتعليم فى الريف لتضييق الفجوة التعليمية بين الريف والحضر.
- ٩-الاهتمام بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة.

أنواع التسرب:

ترتبط ظاهرة التسرب بحركة التعليم ارتباطا وثيقا ومن ثم تأخذ صورا وأشكالا مختلفة يتوقف نوعها على الأساس الذى سيعتمد عليه فى التقسيم، ويمكن تقسيم التسرب إلى أنواع مختلفة منها:

أ-حسب موقع حدوث التسرب:

هذا النوع من التسرب يتحدد بناء على الموقع الذى ترك فيه التلميذ المدرسة ويسبق التسرب عدم الالتحاق بالمدرسة والذى يمثل المظهر الأول للفقد والامية حيث يمكن فى ضوءه قياس مدى قدرة التعليم على مواجهة مطالب المجتمع، وهو نوع يزداد بحثه ودراسته وخاصة بعد أن أصبحت مرحلة التعليم الاساسى مرحلة الزامية، تلتزم الدولة بتعميمها وتوفير الفرصة أمام كل طفل، وهذا النوع من الفقد يبدو واضحا فى معظم الدول النامية فى الوقت الذى كاد أن يختفى فى الدول المتقدمة حيث تمكنت معظم هذه الدول من تعميم التعليم الابتدائى منذ عام ١٩٦٠ وتمكنت بعض هذه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية من تعميم التعليم الثانوى منذ عام ١٩٧٥، على حين وصلت نسبة الالتحاق فى بعض الدول النامية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٧، إلى ٨٧%، بينما كانت فى عام ١٩٦٠، ٦٧,٥% (انجمير، لورانس & Ingemer

Lowrens ١٩٨٢، ٢٣٦) ولعل ذلك يوضح مدى الأهتمام الذى توليه الدول المتقدمة للتعليم وبخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى.

أما النوع الثانى: فهو تسرب التلاميذ من المدرسة قبل وصولهم الى نهاية المرحلة وهو النوع السائد والمنتشر عند تعريف التسرب، وهو يشمل فى الحقيقة أعداد هائلة فى البلاد النامية على وجه الخصوص، مهما كانت عملية سياسة القبول فى المرحلتين الثانوية والعالية وينطبق عليه التصريف الدولى الذى تقرره منظمة اليونسكو، ويرتبط هذا النوع بمشكلة الرسوب فالرسوب قد يكون سببا فى التسرب (محمد الهادى، ١٩٥٨، ٨٣) حيث يوجد ارتباط احصائى بينهما .

أما النوع الثالث: فهو التسرب المرحلى والذى يبدو واضحا فى نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية وبخاصة مرحلة التعليم الأساسى، حيث يشمل التلاميذ الذين لا يتقدمون إلى امتحان نهاية المرحلة أو الذين يرسبون فى هذا الامتحان، أو الذين يجتازون الامتحان ولا يلتحقوا بالمرحلة الأعلى، مما سبق يتضح أن التسرب يشمل صورا.

عديدة أهمها:-

- التلاميذ الذين تسربوا أثناء العام الدراسى.
- التلاميذ الذين استنفذوا مرات الرسوب.
- التلاميذ الذين رسبوا فى الامتحان النهائى أو تغيبوا عنه ولم يستكملوا دراستهم.
- التلاميذ الذين نجحوا فى اجتياز صف دراسى، ومع ذلك تسربوا من الصفوف المختلفة نتيجة أسباب أخرى.

ب- حسب نوع التسرب:

ويوجد نوعان أولهما: التسرب المعنوى غير المحسوس والذى ظهر منذ أنشأ محمد على نظامه التعليمى فى العشرينات من القرن التاسع عشر ويتمثل

فى الحالة النفسية التى يشعر بها التلاميذ قبل تسربهم والتى يصاحبها بعض التغيرات تتضح فى سلوك التلاميذ وتصرفاتهم مثل شعورهم بالضيق والحزن، عدم مشاركتهم فى الأنشطة التى تمارس داخل المدرسة نتيجة للأسلوب القهرى المتبع فى هذه المدارس، مما دفع بعض التلاميذ إلى تغيبهم عن المدرسة حينما تتاح الفرصة لهم.

أما النوع الثانى: فهو التسرب المادى أو الشكلى والذى ارتبط بنظام التعليم الشعبى منذ قيام المدارس الأولية فى ريف مصر سنة ١٩٥٦" فالتسرب المادى فى مدارس محمد على لم يكن له وجود نظرا لأسلوب التعبئة الاجبارية الذى مارسه محمد على فى ملء مدارس بأعداد وفيرة من أبناء الفلاحين. فالمدارس كثنات عسكرية كانت تقوم أسوارها كحاجز يمنع التسرب الشكلى وعلى التلاميذ الذين يثبتوا تقدما دراسيا ملحوظا بعد عدد من السنوات أن يوجهوا إلى الجنديّة فى الجيش، بينما يتابع الآخرون الدراسة لسنوات أخرى حيث يؤخذ من بينهم متوسطو القدرات للقيام بوظائف الخدمة أو العمل بمكاتب حكومية أما المتفوقون الذين ينهمون المراحل التعليمية بنجاح فقد يكونون كوادى الدولة العليا (أحمد عزت عبد الكريم، ١٩٣٨، ٥١٧) وبذلك يتم تضيف التلاميذ إلى ثلاث فئات حسب القدرات والاستعداد ويقل الفقد البشرى والمادى فى نظامه التعليمى.

ج- حسب درجة الفقد:

يوجد نوعان أولهما: التسرب الكلى وهو خاص بمرحلة التعليم الأساسى حيث ينقطع التلميذ انقطاعا كاملا عن مواصلة دراسته بهذه المرحلة ومن ثم يعد فقد كليا لأن المتسرب يرتد غالبا إلى الأمية، كما أن التلاميذ غالبا لم يكتسبوا المهارات الأساسية التى تمكنهم من المشاركة بفعالية فى تنمية مجتمعهم.

أما الثانى: فهو التسرب الجزئى ويقصد به حالات الغياب والهروب والتسرب من المدرسة ثم العودة إليها مرة أخرى وتشير احدى الدراسات إلى "إمكانية أن يكون

التسرب وقتياً أى يعود المتسربون لإتمام دراستهم وذلك أما بقيدهم بنفس الصف أو التحاقهم بالعام الدراسي الذى يليه وفى ضوء ما سبق نجد أن هناك تداخلاً كبيراً بين أنواع التسرب السابقة حيث لا توجد حدود فاصلة بينهم سواء كان تسرب كلياً أو جزئياً، مادياً أو معنوياً، مرحلياً أو بين الصفوف الدراسية أو قبل الالتحاق بالمدرسة أو بعده ولا شك أن التعليم فى معظم الدول النامية يجمع بين معظم هذه الأنواع من التسرب.

ثالثاً: الإحجام:

الإحجام هو أحد صور الفقد التعليمى، وتعنى عدم الالتحاق بالمدرسة والاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة لهم مع علمهم بوجود هذه الفرص، بل ودعوتهم إليها (عبد الفتاح جلال، ١٩٧٧).

وقد يرجع الاحجام إلى بعض الفروض التالية أو جميعها:

١- عوامل اقتصادية.

٢- عوامل اجتماعية ترتبط بالبيئة.

٣- عوامل تتعلق بتخطيط وتنظيم المناهج وإدارتها.

٤- عوامل تربوية تتقبل بالعملية التعليمية.

أما أسباب الاحجام فتعود إلى:

١- قلة وقت الفراغ حيث أن التلميذ مصدر رزق الأسرة.

٢- العمل للتلميذ يكون مرهقاً فلا يسمح له بالتواصل أو الالتحاق بالتعليم.

٣- بعض المجتمعات ترفض تعليم الإناث.

٤- بعد مكان المدرسة عن مسكن التلميذ.

٥- عدم الاحساس بأهمية العائد من التعليم.

٦- زيادة كثافة الفصول فى بعض المناطق جعلت هناك إرجاء ولو بنسبة

بسيطة تتبعها عملية إحجام.

٧- الهروب من القيد الرسمى والتجنيد.

ثانياً: الرسوب والتسرب كمؤشر للفاقد التربوى:

يعد التعليم عنصراً هاماً من عناصر التنمية بحكم أنه عملية اقتصادية وإنتاجية واستثمارية فهو عملية اقتصادية بحكم ضخامة الاستثمار الموظفة فيه وضخامة حجم القوى المستفيدة والعاملة فيه. وعملية إنتاجية بحكم أنه يقوم بدور فعال فى التنمية بمعناها الشامل، مستوى خريجية يؤثر على سائر القطاعات. وعملية استثمارية بحكم أن عائدها قد يفوق العائد الناتج عن كثير من صور الاستثمار الأخرى. (حسان محمد حسان، ١٩٩٢، ٣)، لذا أصبح من الضروري قياس هذا العائد وتحديد حجم الفقد فى العملية التعليمية بكافة الطرق والأساليب الكمية والكيفية، حتى يمكن التأكد من سلامة الاستثمار التربوى. لهذا شغلت مشكلة الفقد والعائد من التعليم اهتمام المخططين والمنفذين لخطط التنمية والتعليم على المستويين الدولى والمحلى. ومن أجلها عقد الكثير من المؤتمرات والندوات وشكلت اللجان لمناقشة وبحث هذه المشكلة بهدف القضاء عليها أو التخفيف من حدتها، وجاء ذلك نتيجة طبيعية لزيارة الطلاب الاجتماعى على التعليم، وقلة الموارد الاقتصادية فى معظم دول العالم وبخاصة النامية منها.

ويعد الأسلوب الكمي من أدق الطرق التى يمكن استخدامها لتحديد حجم أى مشكلة والحكم عليها، لأنه يركز على استخلاص المؤشرات الكمية المباشرة التى تدل على درجة النمو فى النظام التعليمى من حيث الكم، كمعدلات النمو فى أعداد المقيدى والمقبولين فيه والخارجين منه، ولا شك أن الاتجاه الإحصائى فى وصف النظام التعليمى سواء فى صورة بيانات مطلقة أو خام عن حجم النظام التعليمى أو تطوره خلال سلسلة زمنية معينة أو فى صورة مؤشرات أو دلالات مشتقة من بيانات إحصائية كمية، يمثل اتجاهاً له أهميته وفائدته بجاذبية، وذلك لأنه يحاول أن يجعل المقارنات فى صورة عددية إحصائية، وبالتالي تبدو أكثر اقناعاً وبعداً عن التحيز والغموض هذا بالإضافة إلى أنه يتيح بسهولة التعرف على درجة النمو التعليمى التى حققها كل بلد فى سبيل الوصول إلى تحقيق الأهداف التربوية التى وضعتها (محمد سيف الدين فهمى، ١٩٨١، ٦٣).

وقبل التعرض لهذا التحليل الكمي الاحصائي لابد من التعرف على مفهوم
الفقد التعليمي.

مفهوم الفقد التعليمي:

بدأ الاهتمام بقضية الفقد في الاقتصاد في بداية القرن العشرين نتيجة
لشكوى أهل الصناعة من ارتفاع الإنفاق وقلة المبيعات من منتجاتهم، ودفعهم ذلك
إلى محاولة زيادة ما ينتج من المواد الخام مع تقليل الإنفاق في نفس الوقت ونتيجة
لجهود المتخصصين في علوم الإدارة والتربية اتضحت الجوانب الاجتماعية
لمشكلة الفقد، حيث بدأت دراستها في العلوم الاجتماعية بالدراسات في مجال
علاقة الإنسان بالطبيعة مثل العجز عن الانتفاع الكلي أو الجزئي وبأعلى قدر من
الكفاءة بما تنتجه الطبيعة من طاقات لإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة
(عبد الفتاح أحمد جلال، ١٩٧٧، ١٣).

وتتمثل الطاقات الطبيعية في الأشياء المادية مثل المواد الغذائية والنفط والمواد
الخام اللازمة للصناعات، كما تتمثل في المهارات العقلية واليدوية للإنسان.
فالتبيعة هالة من الطاقات تحتاج من الإنسان إلى بذل جهود متنوعة ومتعددة حتى
يشبع حاجاته الإنسانية. ولا يكفيه قط الاقتصار على الأشكال والأساليب والطرق
المباشرة في استخدام هذه الطاقات، واختفاق الإنسان في استخدام أقصى طاقة ذكائه
في استثمار هذه الطاقات هو السبب في وجود مشكلة الفقد ذلك لأن الحاجات
الإنسانية تتزايد بمعدل أسرع مما تعمل قدراته من استغلال الطبيعة. وهذا هو
المعنى الواسع لكلمة الفقد من منظور العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

ويعد الحرب الأولى ازداد الاهتمام بمشكلة الفقد نتيجة للتدمير والكساد الذي
أصاب العالم في أعقابها الأمر الذي دفع بالسياسيين والعلماء إلى إعطاء مزيد من
الاهتمام بمشكلة الفقد من حيث أنها تبيد لمصادر الثروة وأن إشباع الحاجات
الإنسانية لا يتم بطريقة متكافئة. (بيرسون، بدون، ٣٦٧-٣٦٨) لهذا يمكن القول
أن مفهوم الفقد التعليمي في أصله مصطلح اقتصادي ظهر لأول مرة في مجال
التعليم في التقرير الهندي الذي قدرته لجنة "هاتوغ" سنة ١٩٢٩ والتي اعتبرت أن

الفقد هو تسرب التلميذ قبل إنهاء المرحلة التعليمية أو رسوبه بها واعدته للصف الواحد أكثر من مرة (شارما، سارا، ١٩٧٣، ١٢) ومن ثم ارتبط مفهوم الفقد التعليمي بالكفاية الانتاجية ارتباطا وثيقا، فمن خلالها أتضح وجود نسبة فقد كمي وكيفي عالية. لذا يعتبر كلا من الفقد التعليمي والكفاية الانتاجية وجهان لعملة واحدة، بمعنى أنه عندما ترتفع الكفاية الانتاجية يقل الفقد والعكس صحيح.

ورغم تنوع تعريفات الفقد التعليمي إلا أنه يمكن تقسيمها حسب المقصود بها إلى المحاور التالية:

أولا: تعريفات تركز على الالتحاق والاستيعاب:

حيث يعرف الفقد بأنه يتمثل في "فشل النظام التعليمي في استيعاب الملزمين لمواجهة الطلب الاجتماعي عليه". (محمد أحمد الغنام، ١٩٧٣، ٣). ويتفق هذا مع المفهوم الذي يرى أن "الفقد التعليمي في تعميم التعليم وفشل في القدرة على جذب الأطفال للمدرسة وعدم كفاية النظام في تحقيق أهدافه" (بريمر، Birmer، ١٩٧١، ٩-١٣).

ثانيا: تعريفات تركز على التسرب والرسوب:

يرى البعض أنه يتمثل في فشل النظام التعليمي في القدرة على الاحتفاظ ببعض التلاميذ أو تمكنهم من الاستمرار فيه بنجاح خلال المدة المقررة، أي أن الفقد في هذه الحالة يقتصر على أعداد الراسبين والمتسربين (أحمد أبو العباس، ١٩٧٣، ١١) كما يطلق الفقد أيضا على كل تلميذ يرسب أو يعيد سنة دراسية أو أكثر أو يتأخر بمعنى أن يكون عمره في صف أعلى من السن المقرر لهذا الصف أو يتسرب أي يترك الصف، والمرحلة دون اتمام دراسته (محمد أحمد الغنام، ١٩٧٣، ١). كما يقتصر البعض في تعريفه للفقد على التسرب أو الرسوب حيث يعرف الفقد، بأنه عدد التلاميذ الذين يبدأون وحدة تعليمية سواء كانت سنة مقرر دراسية ولا يتجاوزنها (محمد الهادي عفيفي، ١٩٧٣، ٧٥) وتمثل التعريفات

السابقة الخطوة الأولى فى تحديد مفهوم الفقد رغم أنها قصرت الفقد على الالتحاق أو الاستيعاب أو التسرب أو الرسوب.

ثم انتقل التعريف إلى مرحلة أكثر تطوراً والتي يمكن أن نطلق عليها الفقد المادى حيث يعرف الفقد بأنه "الخسارة التى تتجم فى العملية التعليمية مترجمة فى أعداد المنقطعين من التلاميذ والطلاب وأعداد التلاميذ الذين يعيدون الدراسة فى فرقة واحدة مرة أو أكثر من مرة، وما يترتب على ذلك من خسارة فى الأموال المرصودة للتعليم وفى الجهد المبذول فيه" (يوسف صالح السيف، ١٩٧٣، ٣٥).

ويلتقى مع هذا التعريف مفهوم آخر حيث يعرف الفقد بأنه الخسارة الناجمة فى عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة فى الانفاق على التعليم وفى الجهد المبذول فيه، ويتضح أن هذا المحور قد أضاف جديداً لمفهوم الفقد حيث ركز على الخسائر المادية الناتجة عن التسرب والرسوب، أو ما نطلق عليه الفقد المادى.

ونتيجة للربط الطبيعى بين التعليم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت هذه التعريفات جديدة للفقد، منه ما يرى أن الفقد يتمثل فى عدم قدرة النظام التعليمى على إيجاد التوازن بين مخرجات وبين احتياجات سوق العمالة، ويكون النظام التعليمى قاصراً عن تخريج أعداد كافية من التخصصات المطلوبة لسوق العمل (محمد أحمد الغنام، ١٩٧٣، ٣).

ويركز هذا النوع من التعريفات على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل وما يطلق عليه الكفاية الخارجية للتعليم، ممثلة فى مدى تلبية التعليم لاحتياجات المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. وتعانى معظم الدول وخاصة النامية من هذا الفقد حيث فشلت فى ربط التعليم بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة لعدة عوامل منها قلة الموارد المالية، وتعرش خطط التنمية، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم، أكبر دليل على ذلك ندرة فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، مما يوضح أن التعليم فى واد وبقيّة عناصر المجتمع فى واد آخر.

يستخدم مصطلح الفقد أحيانا في مجال التعليم لوصف مختلف العوائق التي تمنع نظاماً تعليمياً من بلوغ أهدافه، ويستخدمه على وجه الخصوص كل من المخططين والاحصائيين لوصف الآثار المركبة للإعادة والتسرب، وعلى تقدم مجموعة من التلاميذ خلال مرحلة دراسية منها (منظمة اليونسكو، ١٩٨٤، ٣٧٧).

ويركز هذا التعريف على العوامل المسببة للفقد والآثار الناتجة عنه كما يقصد بالفقد عدم تحقيق العائد أو المردود التربوي الذي يتكافىء مع الجهد والوقت والانفاق المخصص لبرنامج تربوي، أو مرحلة تعليمية معينة في فترة زمنية معينة، وقد يتمثل الفقد في كم التعليم فلا تتحقق المعدلات المنشودة من حيث عدد التلاميذ، أو يتمثل في الكيف على حساب جودة التعليم فتتخفض مستوياته عن المستوى المستهدف (سيد ابراهيم، بدون، ٥٠) ويتشابه هذا مع التعريف الذي يرى أن الفقد بصفة عامة "هو كل جهد فكري ومادى تبذله الدولة في مجال التعليم، دون أن يحقق الغاية المرجوة منه على أفضل وجه من الناحيتين الكمية والنوعية" (محمد الهادي عفيفي، ١٩٥٨، ٧٥) ويمثل هذان التعريفان مرحلة أكثر تطوراً لمفهوم الفقد، حيث يجمعان بين الفقد الكمي والكيفي.

مما سبق يتضح اختلاف تعريفات الفقد التعليمي، والتي قد ترجع إلى اختلاف الدراسات التي تناولته، والفترات الزمنية التي عرف فيها، وفي ضوء ما سبق من تعريفات يمكن تعريف الفقد التعليمي في مرحلة التعليم الأساسي، بأنه أى قصور أو خسارة مادية أو معنوية تحدث فيه نتيجة عدم الالتحاق والتسرب والرسوب، وعدم وصول التلميذ إلى السنوى المطلوب في ضوء أهداف مرحله التعليم الأساسية.

أنواع الفقد:

يعد مفهوم الفقد من المفاهيم المتداخلة والمتشابكة، حيث يصعب الفصل بين أنواعه ومظاهره وأسبابه، وإذا حدث ذلك فيكون بهدف الدراسة، لأن ما هو كمي له آثاره الكيفية مما هو كيفي له جوانبه الكمية وما هو بشري له آثاره المادية وما هو له جوانبه البشرية، ومن ثم يمكن تقسيم الفقد إلى:

أولاً: الفقد الكمي:

يطلق الفقد الكمي على القصور في أية ظاهرة تعليمية يمكن حسابها بالأرقام سواء كانت مادية أو بشرية، وتعد نسبة الفقد الكمي "مؤشراً هاماً من مؤشرات الكفاية الإنتاجية، وذلك لارتباط الرسوب والتسرب (حسان محمد حسان، ١٩٩٢، ٧٥) في ضوء ما سبق يمكن أن نعرف الفقد الكمي في مرحلة التعليم الأساسى بأنه الفرق بين التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة، والذين ينهونها بنجاح في الفترة المحددة لها، والممثل في أعداد المتسربين والراسبين والآثار المادية الناتجة عن ذلك.

ثانياً: الفقد الكيفى:

لا تقتصر أنواع الفقد التعليمى على الناحية الكمية، ولكن يوجد نوع آخر هو الفقد الكيفى والذى يتصل بنوعية التعليم الذى يقدمه النظام التعليمى ومدى كفايته فى تحقيق أهداف بذاتها.

ثالثاً: الفقد البشرى:

تستطلع جميع دول العالم متقدمة كانت أو نامية إلى استثمار امكاناتها البشرية إلى أقصى درجة ممكنة للحصول على أكبر عائد ممكن، ولن يتسنى ذلك الا بتقليل الفقد إلى أقصى حد ممكن، لهذا فإن "البلد الذى لا يستطيع تنمية موارده البشرية يعجز عن تنمية بقية موارده" (فردريك هارليون، تشارلز مايرز، بدون، ٣٠) ويتمثل الفقد التعليمى فى عدة مظاهر منها ما يتعلق بالعناصر البشرية التى تقوم بالعملية التعليمية أو التى تتم من أجلهم العملية التعليمية، وأى قصور فى تلك العناصر يعد فقداً بشرياً.

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نعرف الفقد البشرى فى مرحلة التعليم الأساسى، بأنه يشمل مجموعة الأطفال الذين لم يلتحقوا بتلك المرحلة والمتسربين خلال سنوات الدراسة، مضافاً إليهم الذين يرسبون ولا يكملون المرحلة بنجاح، ومن ثم يرتدون إلى الأمية من جديد كل هؤلاء يشكلون منبعاً لا ينضب للأمية مما

يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد سبق الحديث عن ذلك فى الفصل الأول.

٤- الفقد التعليمى مشكلة عالمية: (بارمير، بايلي، Brimer & Payli، ١٩٧١)

قام بهذه الدراسة المكتب الدولى للتربية فى جنيف عام ١٩٧٠، واستهدفت دراسة المظاهر المختلفة للفقد التعليمى وتحديد العوامل المسببة له وإقتراف أوجه العلاج. ولتحقيق ذلك تناولت جوانب مشكلة الفقد وأشكاله، ومفهوم التسرب والرسوب، وتأثير أساليب النقل المختلفة على الرسوب، ثم عرضت الدراسة لأهم ما كتب عن الفقد مصنفاً حسب المكان الجغرافى معتمدة على ما نشره مكتب التربية والتعليم الدولى عام ١٩٦٩.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى فى وصف وتحديد المظاهر المختلفة للفقد، كما استخدم الاستبيان كأداة حيث أرسلت ثلاثة استبيانات للدول الأعضاء فى اليونسكو عام ١٩٦٩/٦٨ وذلك لحصر البيانات والمعلومات عن الفقد التعليمى لتكون ورقة عمل تعرض على المؤتمر الدولى بجنيف عام ١٩٧٠. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة منها:

أولاً: تحديد الهدر التعليمى فى خمسة مظاهر هي:

- عدم قدرة النظام التعليمى على تقديم تعليم عام لكل التلاميذ.
- عدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب كل التلاميذ.
- عدم قدرة النظام التعليمى على وضع وتحديد أهداف مناسبة له.
- عدم قدرة النظام التعليمى على تحقيق الأهداف الموضوعية له، والمتمثلة فى ضعف الكفاءة الداخلية والتى من أهم مؤشرات التسرب والرسوب وإعادة الصفوف الدراسية.

ثانياً: تحديد أهم العوامل المسببة للفقد التعليمي والمرتبطة به حيث صنفناها إلى نوعين هما:

أ- عوامل من داخل النظام التعليمي ومنها أساليب الانتقاء والترفيه، ونظم الامتحانات، والارشاد والتوجيه النفسى والتربوى، والمناهج وطرق التدريس، والكتب المدرسية والمعلمين.

ب- عوامل من خارج النظام التعليم منها المستوى التعليمي والاقتصادى والاجتماعى للأسرة، واتجاهات الآباء نحو المدرسة والعوامل الشخصية، وتفكك الأسرة، والنظرة المختلفة للجنس.

ثالثاً: أظهرت مدى الترابط والتداخل بين العوامل المسببة للفقد التعليمي بصورة مختلفة:

ورغم كل النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة، الا أنها لم تبين درجة أهمية كل عامل من هذه العوامل وأوزانها ودلالاتها الاحصائية، حيث اقتصرنا على جميع العوامل المسببة للفقد، وأكدنا أنها تصدق على كل صور ومظاهر الفقد. بالإضافة إلى أنها ركزت على الفقد الكمي دون الكيفى وقد يكون السبب فى ذلك هو بداية الاهتمام بدراسة الفقد وخاصة الكمي لأنه أكثر شيوعاً ووضوحاً. الا أن هذا لا يقلل من أهميتها لأنها الدراسة الأولى التى تناولت المدرسية، والتى ساعدت الباحث فى دراسة الفقد الكمي والكيفى فى التعليم الأساسى، كما تم التعرف على شكل تدفق التلاميذ وخاصة التسرب بين صفوف التعليم الإبتدائى.

٩- الفاقد الكمي فى المرحلة الابتدائية فى جمهورية مصر العربية (عبد الله السيد عبد الجواد، ١٩٧٧)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفاقد الكمي فى المرحلة الابتدائية فى مصر، وتبلورت مشكلة البحث فى عدة أسئلة أهمها:

- ما مصادر الانفاق أو تمويل التعليم بصفة عامة، وما مقدار ما ينفق على التعليم العام بالنسبة للدخل القومى؟

- ما نصيب التعليم الابتدائي من ميزانية وزارة التربية والتعليم؟
- ما العوامل التي تؤدي إلى الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية؟
- ما مقدار الفاقد في التعليم الابتدائي؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتناول الباحث تطور التعليم الابتدائي في مصر، وبعض مشكلاته مثل ارتفاع كثافة الفصل والفترات الدراسية، واستخدام معلمى الضرورة، مشكلة الفاقد وطرق قياسه، وقام الباحث بحساب الفاقد في التعليم الابتدائي احصائياً.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الطاقة الانتاجية للفصل تتأثر بالتسرب.
- يوجد تناقض في أعداد التلاميذ المقيدون في بعض صفوف المرحلة، بينما يوجد تزايد في صفوف أخرى، حيث يتزايد أعداد تلاميذ الصف السادس عن الخامس، وتلاميذ الصف الرابع عن الثالث، وتلاميذ الصف الثانى عن الأول.
- ان معدلات النقل تتذبذب بين الزيادة والنقص.
- معدلات الرسوب تتزايد في الصفوف السادس والرابع والثانى.
- ان متوسط معدلات التسرب تختلف من صف لآخر حيث وصل المستوى العام إلى ٨,٩% بحد أعلى ٢٦% فى الصف السادس، بينما يقل إلى ٢,٥% فى الصف الثانى.
- أن معدلات التسرب تتجه نحو التناقص بسبب زيادة الوعى بأهمية التعليم.

وأفادت هذه الدراسة البحث الحالى فى التعرف على طرق قياس الفقد الكمي، والعوامل المؤدية له، واعطاء فكرة معدلات التفرع بين صفوف الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

ثالثاً: الصعوبات والمشكلات التى تقف كامنة تجاه الرسوب والتسرب والإحجام:

تناولت مجموعة دراسات منها (فاروق حمزة رضوان، ١٩٩٧)، ابراهيم محمد الوشى، ٢٠٠٢)، (عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع، ١٩٩٧)، (يوسف عبد المعطى مصطفى، ١٩٩٧)، (سهير عادل محمد صبحى العطار، ١٩٩٧)، (عبد العظيم عبد السلام ابراهيم على، ١٩٩٢).

العوامل التى تؤثر فى ظاهرة الرسوب والتسرب والإحجام على النحو التالى:

أولاً: العوامل الإقتصادية:-

- إن الصعوبات الاقتصادية تعد من الأسباب الأساسية للتسرب حيث لا يستطيع التلاميذ أو أسرهم الوفاء بمصروفات التعليم. وحيث لا تتقاضى المدرسة أجوراً وقد تستلزم الحاجة لعمل التلميذ وتضطره إلى التسرب. وفى كثير من الأحيان ينتظم الطفل فى الدراسة ثم يتسرب حيث يبلغ الأطفال الآخرون فى الأسرة سن المدرسة. إذ لا يمكن إعالة جميع الأخوة بالمدرسة فى نفس الوقت.
- وإذا ركزنا على الجوانب أو الأبعاد الإقتصادية للتسرب فيمكن أن يرجع التسرب إلى العوامل الإقتصادية التالية:-
- انخفاض مستوى المعيشة مما يضطر أولياء الأمور إلى تشغيل أبنائهم قبل استكمالهم للتعليم أو مشاركة الأطفال فى أعمال الزراعة والحرف المختلفة وكذلك إنتقال الجماعى وهجرتها الموسمية، أو هجرتها الداخلية بحثاً عن الزرق أو ظروف أحسن للعمل، وهذا يفسر ظهور مشكلة التسرب بشكل واضح فى المناطق الريفية واشتدادها فى فترات موسمية معينة نظراً للحاجة إلى اليد العاملة فى مواسم الحصاد أو جنى القطن أو الصيد. كما أن حاجة الأسرة الفقيرة إلى دخل إضافى يسد نفقاتها الأمر الذى يمكن أن يوفره الأطفال عن طريق العمل بما يعد عاملاً هاماً فى التسرب ولقد عبر

معظم التلاميذ عن أنهم يشعرون من معاملة آبائهم لهم أنهم يشكلون حملاً ثقيلًا عليهم وأن هؤلاء الآباء أنفسهم يشعرون بالضيق الشديد من وجود أولادهم بالمدرس كما عبر معظم المتسربين أن آبائهم يلحون بصفة مستمرة عليهم بالبحث عن عمل يكسبون منه ليساعدوهم على مواجهة نفقات المعيشة للأسرة.

- كما تبين أن نسبة كبيرة منهم قد اضطروا لترك المدارس الابتدائية حتى يلتحقوا بأى عمل من الأعمال، بل إن هؤلاء الآباء كانوا يسيئون معاملة أبنائهم إذ تخلوا عن العمل أو رفضوا الاستمرار فيه وفى دراسة أجريت فى (ولاية ايمو فى نيجيريا) عن ظاهرة التسرب وجدت أن نسبة كبيرة من أولياء أمور المتسربين من العمال غير المهرة وغير القادرين على امداد أبنائهم مادياً، وكانت الحالة المادية فى الأسباب الأساسية لظاهرة التسرب من نقص الإمداد المادى للأطفال اللازم للدراسة من ناحية ومن نقص فى الخدمات التعليمية من ناحية أخرى.
- وفى دراسة أخرى وجدت أن أولياء أمور المتسربين كانت حرفة زراعية وتجارية وصيد وأعمال فى الغابات.
- إغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على العمال غير المهرة بأجور مرتفعة جداً حالياً تفوق قيمتها فى المتوسط ما يحصل عليه خريج الجامعة من أجر فى القطاع الحكومى والعام.

ثانياً: العوامل الإجتماعية والثقافية:

وتشمل العادات والتقاليد خاصة فى الريف كما تشمل المستوى الثقافى والصحى وتنحصر فى الآتى:-

- ١- الظروف العائلية غير المرضية فالعائلات التى يسودها الإنقسام أو تغيب الآباء أو عدم الإشراف على التلاميذ فى المنزل مما يؤدى إلى إهمال الأبناء وعدم متابعة دراستهم فيفقدون الميل أو الدافع للتعليم ويقابل ذلك

الإهتمام الزائد من جانب الآباء بسير أبنائهم فى الدراسة عن طريق تكليفهم بواجبات ثقيلة أو إظهار القلق على إختبارهم ودرجاتهم التى حصلوا عليها، فإن ذلك أيضاً يمكن أن يكون من العوامل الضارة بالتلميذ التى تؤدى إلى التسرب فالأسرة ذات أثر كبير فى الرسوب والتسرب لأبنائها بتعليم أبنائهم وتهئية الفرص لهم، ووسائل المواصلات المناسبة، وكذلك ما يعترى الآباء من نفسيات قلقة معقدة قد تؤثر فى تحصيل أبنائهم وحضورهم أو غيابهم عن المدرسة. وهناك علاقة بين حجم الأسرة ومستوى تعليم الأبناء فبمقدار ما يكون حجم الأسرة كبيراً يكون حظ الأبناء من الوصول إلى مستويات عليا من التعليم ضئيلة، كما أن هناك علاقة إرتباطية موجبة بين الخلفية الإجتماعية والثقافية للتلميذ وإنقطاعه عن مواصلة التعليم.

٢- المستوى الثقافى والإجتماعى لأسرة التلميذ الأمر الذى يظهر أثره على إستجابة للحياة المدرسية وإنخفاض للحياة المدرسة وإنخفاض هذا المستوى يساعد على التسرب فالمناخ الثقافى العام فى البيئة له الأثر على الإقبال على التعليم والإستمرار فيه.

٣- نقص الوعى التعليمى لدى كثير من أهل الريف فإن التعليم ليس له غرض واضح فى أذهان كثير من الآباء والأبناء يتصل فى مضمونه فى حياته اليومية، ولعل انتشار الأمية خصوصاً فى الريف عامل هام فى عدم وضوح الرؤية لدى الآباء فيما يتصل بقيمة التعليم المدرسى.

٤- التقاليد الإجتماعية الجامدة وخاصة ما يرتبط بتعليم البنات فى بعض المجتمعات إذ يرى بعض الآباء فى تعليم البنات خروجاً على التقاليد وبذلك يجبرون بناتهم على ترك المدرسة وخاصة فى الصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية، حيث تبدأ الفتاة فى النضج وتستعد للزواج. وهذا يؤدى إلى تسربهن خاصة عندما يبلغن العاشرة أو يتجاوزنها وهذا مما يؤدى إلى رفع نسبة التسرب فى الصف الخامس.

ثالثاً: العوامل المدرسية:

والمقصود بالعوامل المدرسية المناخ التنظيمى بالمدرسة على أساس أنها منظومة اجتماعية تربوية مكونة من مجموعة أجزاء، ويؤثر المناخ المدرسى فى ظواهر الرسوب والتسرب والأحجام فى صورة عناصرها على النحو التالى:

أولاً: الإدارة داخل المدرسة

من الملاحظ أن العملية الإدارية فى المدرسة مرتبطة بالتسرب من حيث سواء استغلال القوى والطاقات البشرية، مما يترتب عليه إنصراف التلاميذ عن مواصلة الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط بعدم كفاءة النظام التعليمى فى توفير التعليم والتدريب الملائمين للفرد والمجتمع معاً.

وترتب على ذلك عجز التلميذ عن الوصول إلى المستوى التعليمى المطلوب مما يؤدى إلى الفشل أو الرسوب وبالتالي إلى ترك المدرسة أو الإنقطاع عن الدراسة. ويرتبط بهذا الموضوع مدى ما يوفره المناخ المدرسى من ظروف مناسبة تساعد التلميذ على النمو المطرد وتهيئة المناهج الدراسية والبرامج التعليمية التى تناسب استعدادات التلميذ وتتمشى مع ميوله ونضجه واستعداده وتقع مسئولية تلافى العوامل المدرسية المسؤولة عن التسرب للسلطات التعليمية وأجهزتها الإدارية.

ومما يستدعى الانتباه المتابعة الشكلية من جانب المدرسة للتلاميذ المتغيبين أو المنقطعين عن الدراسة، وبحث حالتهم، وتذليل العقبات التى تعترض استمرارهم فى التعليم، كذلك توزيع العمل بين المدرسين دون مراعاة العدالة واحداث التفاعل لاطراف العملية الإدارية، وانقطاع الاتصال بين المدرسة والأسرة كذلك اختلاف توقيت الدراسة مع المواسم الزراعية وسوء توزيع المدارس داخل المكان الواحد، وسوء توزيع الكفايات التدريسية والإدارية بين هذه المدارس.

ثانياً: التوجيه والإشراف التربوى:

من المعروف أن الإشراف التربوى خدمة فنية ديمقراطية تعاونية، تعنى بدراسة الظروف المؤثرة فى عمليتى التعليم والتعلم، فلا بد أن يكون من أول

واجبات هذا الجهاز دراسة الظروف المؤثرة والمشكلات التى تعاني منها المدرسة، ويأتى فى مقدم هذه المشكلات قضايا الإهدار التربوى فمثلاً فى ظاهرة التسرب وتخلخل الصفوف وغير ذلك، فالموجه كأحد أفراد هذا الجهاز مهما كانت وظيفته ولقبه ومهما كانت فكرة الأفراد عن طبيعة عمله عاملاً هاماً فى سير العمل المدرسى بطريقة فعالة، وفى التنسيق بين وظيفة المدرسة وضروب النشاط التعليمى التى يمارسها المجتمع المحلى، ومن ثم يكون الإشراف التربوى من أهم العوامل التى تساعد على نجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

فالموجه له مجالات فى عمله على جانب كبير من الأهمية منها الملاحظة والتوجيه والإرشاد وليس التعليم والتفتيش والإلزام كذلك يوجد إتصال حقيقى بين التلميذ وثقافته بحيث يجب أن يولد لدى التلميذ رغبة فى استمرارها فى التعليم والتعلم.

ثالثاً: عقاب التلاميذ:

من أبرز أساليب عقاب التلاميذ الأكثر استخداماً فى المدارس ما يلى:-

التهديد بالرسوب فى الإمتحان - وقوف التلميذ ووجهه للحائط- وقوف التلميذ مكانه- تأنيب التلميذ منفرداً- تأنيب التلميذ أمام زملائه- حرمان التلميذ من الأنشطة الترويحية- إرسال التلميذ لناظر المدرسة وحرمانه من إشراكه فى المناقشة- مقارنة التلميذ بأخر أفضل منه- تكليف التلميذ بواجبات إضافية- إبلاغ ولى الأمر بحالة التلميذ- الإمتحانات الشهرية الصعبة- إحضار ولى الأمر للمدرسة- طرد التلميذ من الفصل- سؤال التلميذ إحراجه- كتابة اسم التلميذ فى القائمة السوداء- حرمان التلميذ من حضوره شرح الدروس- إهانة التلميذ بالسب والشتم والسخرية- الضرب بالعصا- شد الشعر أو الأذن- الضرب باليد.

إستخدام كثير من المدرسين أسلوب العقاب لأنهم لا يعرفون وسائل أخرى لحل مشكلات الفصل، أو لحث التلاميذ على التحصيل والحفظ.

رابعاً: المنهج الدراسي وطرق التدريس:

المنهج الدراسي نوع من فروع المعرفة وعلم مستقل، وهو الوسيلة الأساسية لتحقيق الهدف من العملية التعليمية في المرحلة الإعدادية وعليه يتوقف مستوى المخرجات التعليمية في الجانب التعليمي والتربوي، وبمقدار ما يتوافر في هذا المنهج من عناصر القوة، ومراعاة مطالب المتعلمين وحاجاتهم بمقدار ما يتحقق المستهدف منه.

وواقع الأمر فإن المنهج هو مجموع من الخبرات والأنشطة التي تقدمها المدرسة تحت إشرافها للتلاميذ بقصد احتكاكهم بهذه الخبرات وتفاعلهم معها، فالمنهج يتضمن الخبرات الجسمية التي يكتسبها التلميذ من خلال قيامه بالألعاب الرياضية، وممارسة أنشطتها المختلفة، كما يتناول الخبرات العضلية والانفعالية والاجتماعية، وكل خبرة مربية تهيب للمتعلم مواجهة أى موقف في حياته اليومية أو التعامل معه. وهذا المعنى للمنهج ينطلق من مسلمة تربوية قوامها أن التربية هى عملية إعداد للفرد وكشف لقدراته، وتنمية لمواهبه ودعم لقيمه الأخلاقية، إذ هى تربية متكاملة لكل نواحي الفرد الجسمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والعملية والإنفعالية.

ويعتبر المنهج المدرسي من الأسباب الرئيسية للتسرب خاصة عندما يكون ارتباطه بحياة التلميذ ضعيفاً سواء في حاضره أو مستقبله، كما أن المناهج غير الملائمة تؤدي إلى الأحياط والتسرب.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الأسباب الأخرى مثل:-

١- تشغيل المدرسة الواحدة لأكثر من فترة مما يقل من عدد الساعات التي يقضيها التلميذ في المدرسة وبالتالي يتطلب ذلك تخفيض خطة الدراسة وتقليل الجرعة التعليمية.

٢- شغل أبنية المدارس وأماكن الفضاء فيها بمباني جديدة لإضافة فصول أخرى ترتب عليه حرمان التلاميذ من ممارسة أنشطتهم الثقافية

والرياضية، فضلاً عما يتمتع به التلاميذ من طاقة زائدة يتطلب الحركة المستمرة، والنشاط السريع خاصة في المرحلة الإعدادية.

يضاف إلى هذا أن المناهج إذا اقتصر محتواها على الجانب النظرى دون الاهتمام بالجانب العملى.

ويضاف إلى ما سبق طريقة التدريس والامكانيات التى يوفرها المعلم فى موقف تدريسي معين، والاجراءات التى يتخذها فى سبيل مساعدة تلاميذه على تحقيق الأهداف المحددة لذلك الموقف وهذا يعنى أن هناك ظروفاً وامكانيات يجب توفيرها، وهذه الظروف والامكانيات تتمثل فى مكان الدراسة ودرجة الاضاءة والتهوية فيه، والكتاب المدرسى والسبورة وأى اجهزة يوفرها داخل الفصل، أو أى وسيلة تعليمية أخرى يستخدمها فى هذا الإطار، وبهذا تصبح الوسيلة التعليمية جزءاً من الامكانيات التى يستطيع المعلم توفيرها فى الموقف التعليمى. وهما فى هذه الحدود تعد أداة يوفرها المعلم، ويتأكد من صلاحيتها للاستخدام بحيث تكون قابلة للتأثير إذا ما تم استخدامها إلى جانب غيرها من الامكانيات المتوافرة فى ذلك الوقت.

ومن الملاحظ أنه مازال كثير من المعلمين، وخاصة القدامى منهم فى التخرج يعتمدون فى تدريسهم على طرق عقيمة تعتمد على الحفظ والاستظهار، والتكرار والآلى مما يلقى عبئاً على بعض التلاميذ تجعلهم يكرهون الدراسة وبهجرون المدرسة. وهذه الطرق العقيمة فى التدريس تؤدى إلى ما يلى:-

١- اهمال طريقة التفكير واكتساب المهارات التى تواكب المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، واهمال الجوانب الأخرى كالتخيل والتصور والابتكار، واهمال الاتجاهات الاجتماعية المعاصرة.

٢- لا يوفر للتلاميذ المواقف التى تؤدى إلى نموهم واكتساب سمات اجتماعية معينة كالتعاون والاعتماد على النفس والرغبة فى اتقان العمل.

٣- العزوف عن النشاط المدرسى، وحرمانهم من الخبرة الذاتية والممارسة والنشاط الذى يبسر للتلاميذ تعلم كثير من المهارات والاتجاهات التى لا يمكن أن تتحقق عن طريق الدراسة النظرية وحدها.

٤- إن الطرق العقيمة فى التدريس تجعل المدرسين والتلاميذ يتصورون أن هذه المعارف ذات كيان مستقل من المصادر التى نشأت فيها، وقد أدى هذا الموقف الغريب إلى انفصال التلميذ والمدرس عن البيئة الاجتماعية والمادية التى يعيشان فيها، ولا شك أن هذا يعرقل التوافق مع المجتمع والحياة فيه.

ويضاف إلى ما سبق:

- إهمال الأنشطة المدرسية الصيفية واللاصفية.
- ازدحام الفصول بالتلاميذ (كثافة الفصول).
- المباني والتجهيزات المدرسية وما عليه فى بعض الأماكن من حالة سيئة تحتاج إلى صيانة ورعاية، وإعادة توظيف.
- نظم الامتحانات والنقل، وهى عبارة عن استظهار لما حفظه التلميذ ولا تراعى باقى نواحي نموه.
- المعلم وإعدادة، ودوره فى المنظومة التعليمية ومستواه العلمى والشخصى، والأساليب التى يستخدمها فى معاملة التلاميذ.

المراجع

أ- المراجع العربية:

- ١- إبراهيم محمد الحوكى (٢٠٠٣): أسباب التسرب من التعليم الأساسى (دراسة معمقة) حالة عزلة بنى هات مديرية العدين، محافظة إ ب، "مجلة البحوث والدراسات التربوية، ع ١٦ السنة ٨، اليمن، صنعاء، مركز البحوث والتطوير التربوى.
- ٢- أحمد أبو العباس، مسارع الراوى (١٩٧٣): الاهدار فى التعليم الابتدائى فى القرن، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والتنمية.
- ٣- أحمد عزت عبد الكريم، (١٩٣٨): تاريخ التعليم فى عصر محمد علي، ط١، القاهرة، النهضة المصرية.
- ٤- إسماعيل القبانى (١٩٥٨): دراسات فى تنظيم التعليم بمصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- ٥- حسان محمد حسن (١٩٩٢): الفاقد الكمى وعوامله فى التعليم الجامعى، القاهرة.
- ٦- رؤوف عزمى توفيق، محمد عباس البطل (١٩٩٧): ظاهرة التسرب وحلول مقترحة لها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى من أجل تنمية شاملة - كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٧-١٨ مارس، القاهرة، مركز الدراسات والاستشارات والتدريب.
- ٧- سعيد جميل سليمان (١٩٩٩): تطوير أنظمة تعليم وتدريب المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسى (بحث ميدانى)، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

٨- سعيد إسماعيل على (١٩٩١) التعليم الابتدائي في الوطن العربي، الحاضر والمستقبل، القاهرة مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية بوند باس.

٩- سهير عادل محمد صبحي العطار (١٩٩٧): تحليل اجتماعي لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، واقعها وكيفية مواجهتها، مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي من أجل تنمية شاملة، مركز الدراسات والاستشارات والتدريب، كلية الآداب- جامعة عين شمس.

١٠- سيد إبراهيم الجيار، بدون، التربية ومشكلات المجتمع، مجموعة دراسات، القاهرة، مكتبة غريب.

١١- شارما وسابرا، (١٩٧٣): الأهدار والرواسب في المدارس الابتدائية والمتوسطة في الهند، ترجمة أنعام الصغير، بيروت، مكتب اليونسكو.

١٢- عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع (١٩٩٧): مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي من أجل تنمية شاملة، مركز الدراسات والاستشارات والتدريب، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

١٣- عبد العظيم عبد السلام (١٩٩٢): الفقد في التعليم الأساسي (دراسة حالة لمدينة أبو حماد، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

١٤- عبد الفتاح أحمد جلال (١٩٧٧): عوامل الاحجام في محو الأمية في البلاد العربية، دراسة ميدانية، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي القاهرة، سرس الليان.

١٥- عبد الله السيد عبد الجواد، (١٩٧٧): "الفاقد الكمي في المرحلة الابتدائية بجمهورية مصر العربية" رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط.

- ١٦- فاروق حمزة رضوان (١٩٩٧): "دراسة عن ظاهرة التسرب في التعليم الأساسي، مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي من أجل تنمية شاملة، مركز الدراسات والاستشارات والتدريب، كلية الآداب - جامعة عين شمس.
- ١٧- فردريك هاريون، تشارلز ماير () : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، ترجمة ابراهيم حافظ، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ١٨- محمد أحمد الغنام، (١٩٩١) مفاهيم لأهدار التربوي، القاهرة، مكتب اليونسكو.
- ١٩- محمد أحمد الغنام، (١٩٧٣): مفاهيم الاهدار التربوي، بيروت، مكتب اليونسكو.
- ٢٠- محمد الهادي عفيفي (١٩٧٣): مفهوم التسرب وأنواعه حلقة تسرب التلاميذ وبخاصة الابتدائي، القاهرة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، إدارة التربية.
- ٢١- محمد سيف الدين فهمي (١٩٨١): المنهج في التربية المقارنة، ط١، القاهرة، الانجلو المصرية.
- ٢٢- محمد محمود رضوان (١٩٧٣): دراسة عن مشكلة التسرب في المرحلة الابتدائية في ج.م.ح، حلقة تسرب التلاميذ في التعليم الابتدائي، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.
- ٢٣- محمد محمود خفاجة (١٩٥٨): التسرب في التعليم العام، دراسة مقارنة المناهج العربية للتربية للعلوم والثقافة.
- ٢٤- محمود قمبر، (١٩٩٣): ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي والعوامل المؤثرة فيها في البلاد العربية، القاهرة المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

٢٥- نصيف غالى حنا تادزروس (٢٠٠٣): اساءة معاملة الأطفال والتسرب
الدراسى: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال فى مرحلة التعليم الأساسى
بمدينة بنى سويف، رسالة ماجستير، كلية الآداب بنى سويف- جامعة
القاهرة.

٢٦- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣) مبارك والتعليم، التعليم المصرى فى
مجتمع المعرفة، القاهرة قطاع الكتب.

٢٧- وزارة التربية والتعليم (١٩٥٨): الادارة العامة للاحصاء، بحث عوامل
انقطاع التلاميذ بالمرحلة الأولى، القاهرة، صحيفة التربية السنة ١٠، ع٤.

٢٨- يوسف صالح السيف (١٩٧٣): أسباب الرسوب والتسرب، وزارة
المعارف، وحدة التنظيم والإدارة، السعودية.

٢٩- يوسف عبد المعطى مصطفى (١٩٩٧): العوامل المدرسية المؤثرة فى
مشكلة التسرب (الهدر التربوى) فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى
(دراسة حالة لمحافظة الفيوم) المؤتمر العلمى الثانى لكلية الآداب، جامعة
عين شمس.

ب- المراجع الأجنبية:

- 30-Birmer, N., & Payli, L., (1971): Wastage in Education. A World Problem, Unesco, IBE, Paris, Geveva.
- 31-Carter V., Good (ed) (1973): Dictionary of Education third Edition, New York, McGraw-HillBook.
- 32-Inger, F., & Lowrence, J., (1982): Education and National Development A Comparative Study, Pergaman Press IIP. GENEVA.
- 33-Loxley (1985): W, Wastage in Education, the International Encyclopedia of Education Research and Studies, Vol. 9, Paris.
- 34-Person, H.S, without Wastage in Education Seligman R.A. (ED) Co., New York.
- 35-Unesco Office Statistics (1992): Statistical Study of Wastage at school, Unesco IE, Paris.

الفصل الثانى

بعض الاتجاهات العالمية فى مواجهة

مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام^(*)

لقد شهد مجال السياسات التعليمية سواء فى الإطار القومى أو الدولى العديد من المبادئ العامة التى ولدت فروعاً عديدة : الإلزام، الإستيعاب، القبول، التعليم للجميع

إن التغييرات الإقتصادية والإجتماعية التى أثرت فى السياسات التعليمية فى بعض الدول المتقدمة هوذة الدول قامت إعادة توجيه النظم فى ضوء هذه المتغيرات منها:

- (الفاقد التعليمى) "الرسوب والتسرب"، توزيع سلطات إدارة التعليم، تحديد المعايير التعليمية، تحديد أهداف المنهج القومى، والتعليم المتميز أو جودة التعليم، والربط بين التعليم وإحتياجات سوق العمل، مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.

كما نجد أن المناخ التربوى السائد فى الدول النامية ومنها مصر قد ساد فيها مايلى:

- زيادة كبيرة فى أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسى.
- زيادة فى أعداد المتسربين مع ظهور مشكلات الأمية الوظيفية.
- عدم الاستفادة من برامج ومناهج الدراسة بشكل تطبقى فى مجالات العمل الحديثة حيث إن هذه البرامج والمناهج الدراسية لا تلبي حاجات العمل بالرغم من زيادة سنوات التعليم^(١).

وبرغم كل ما كتب عن ظاهرتى الرسوب والتسرب والإحجام فى التعليم قبل الجامعى، من حيث أسبابها الإقتصادية والتربوية والاجتماعية، والعوامل المؤثرة

(*) إعداد/ د. إنتصار محمد على

فى كل منهما، ومحاولات العلاج الا أن المشكلة ما زالت قائمة وستظل قائمة حتى تتوافر كل الجهود، وبمفهوم جديد يعتمد على رؤيا موسعة وواعية بالمشكلة، ومدى الحاجة الملحة العاجلة لموجهتها^(٢)، وأهم ركائز هذه الرؤية الإستفادة من التجارب العالمية الناجحة لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب والإحجام فى التعليم قبل الجامعى وهو ما سوف نتناوله فى هذا الفصل.

ومن أهم التجارب العالمية الناجحة فى مجال الرسوب والتسرب والإحجام، فى الدول المتقدمة أو النامية، منها والاتجاهات الرائدة فى هذا المجال (الجزائر- بيرو- الصين- سرى لانكا- السويد- الولايات المتحدة الأمريكية- بنجلاديش - الهند- دول الخليج العربى- بعض دول افريقيا) والتى سنحاول إلقاء الضوء على أهم أهدافها والجهود المستهدفة وإستراتيجيات التدريس.

وتتميز معظم الاتجاهات بنظام اللامركزية بإعتبارها جعل المدرسة وحدة مؤثرة فى المجتمع المحلى، ومركز معلومات، إقتراح المدارس أعمالاً تتمحور حول التنمية المحلية وتحسين شروط معيشة السكان، الإهتمام بمجالس التلاميذ، وهى هيئات تنظيمية هدفها إشراك التلاميذ على نحو مسئول فى إدارة المدرسة والحكم الذاتى وتعويدهم على الحياة المدنية، وتنمية مواقف التعاون والتضامن فيما بينهم، وتدريبهم على طرق الإدارة، وإتخاذ القرارات المناسبة، والتحكم العلنى، والعمل ضمن فريق، وقد أدى ذلك إلى أن نسبة الرسوب والتسرب والإحجام لا تتعدى ١% او تكاد تنعدم فى تلك الدول المتقدمة وأن التعليم له عائد ولا يعتبر فاقداً مادياً^(٣) ومن أهم هذه الدول منها:

السويد تعتبر تجربة رائدة فى مجال الرسوب والتسرب، وإن سياسة التعليم يتضمن العديد من الأساليب والآليات منها^(٤):-

- إعادة النظر فى بنية التعليم الإلزامى ومناهجه.
- إنشاء تعليم تعويضى على المستويين الإبتدائى والثانوى.

- إلغاء "المراحل النهائية" من نظام التعليم المدرسى، بحيث تتيح جميع الفروع والقنوات الوصول إلى أنواع أخرى من التعليم.
- تأمين التناوب بين التعليم والعمل على المستويين الابتدائي والثانوى.

وبالتالى أصبحت السويد تجربة تربوية رائدة ذات طابع منهجى وإن سياسات التعليمية القائمة والبرامج الملحوظة فى الخطة المتحركة لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب والى كانت تهدف إلى تعديل وتطوير المعروض من الخدمات التربوية عند مختلف مستويات النظام من جهة، وبين السياسة الإقتصادية والإجتماعية وسياسة العمل من جهة ثانية، تأسيس نظام تعليمى أكثر مرونة، يعزز تكافؤ الفرص التعليمية وتقيم فى الوقت نفسه تطابقاً بين الطلب التعليمى المتنوع للأفراد والإحتياجات المتنوعة لسوق عمل فى حالة تطور مستمر.

أما تجربة الولايات المتحدة فى مجال الرسوب والتسرب، قامت وزارة التعليم بالتطبيق على ولاية ميسيسبي حيث قدر عدد المتسربين من المدارس الثانوية ثلاثة أمثال من ينتمون لهذه المرحلة، ليتدرجوا من عام لآخر إلى الفقر، وأقر المعلمون فى أحد المدارس المشاركة فى مشروع تفسير ومنع التسرب، بأنهم لم يدركوا من قبل مدى وحجم مشكلة التسرب فى مدارسهم، ومع التركيز على إكتشاف معدلات الرسوب والتسرب، وبرامج مواجهة المشكلة، والبرامج الحالية، والتشريعات المقترحة، ويرجع علاج التسرب إلى ضرورة التعرف على وجود أية مظاهر سلبية أو ذات خطورة فى مراحل مبكرة من التعليم سواء فيما يتعلق بمستوى التلاميذ، أو مهارات القراءة لديه وتقدمه فى السلم التعليمى، وإن الفرصة الأخيرة لمنع التسرب فى المدارس الثانوية كانت متاحة فى الصفوف المدرسية الوسطى. فهذا هو الوقت الذى يجب أن يقوم فيه الآباء والتلاميذ والمعلمين والمجتمع بإجراءات تصحيحية لضمان إتمام المرحلة الثانية بنجاح، وطبقاً للتقرير السنوى لقسم التربية بولاية ميسيسبي لعام ٢٠٠١، فهناك نسبة متزايدة ومتصاعدة من التسرب تبلغ ٩,٠٩ تلميذاً أو ١,٩٨% للعام الدراسى ١٩٩٨/١٩٩٩، ونسبة

أقل منها لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ تبلغ ٨,١٧٨ تلميذاً أو ١,٧٨%، وقد يرجع التسرب

إلى:-

- ١- كانوا مسجلين بالمدرسة لبعض الوقت خلال العام السابق.
 - ٢- كانوا غير مسجلين في بداية السنة الدراسية الحالية.
 - ٣- لم يتخرجوا من المدرسة الثانوية أو يتموا برنامجاً تعليمياً تابعاً للمقاطعة أو أى ولاية أخرى.
 - ٤- لا تنطبق عليهم أياً من الإستثناءات التالية:
 - الانتقال إلى منطقة تعليمية حكومية أخرى، أو مدرسة خاصة، أو برنامج تعليمي تابع للولاية.
 - متغييبين بصورة مؤقتة بسبب الطرد أو الوفاة^(٥).
- وفي تقرير مايو ٢٠٠٢ حول التسرب في المدارس الحكومية، أن هناك ٧٦٠١ تلميذاً متسرب من النظام التعليمي خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.
- أما عن برامج مواجهة التسرب بولاية ميسيسيبي، برامج تدريب المعلم، الدراسة والتصور الكامل حول حالات التسرب المحتملة، والخبرة المطلوبة لمساعدة المناطق التعليمية في تخفيض معدلات التسرب لديها، كما أن صعوبة اللغة بالنسبة للمهاجرين، والإعداد الأكاديمي الضعيف لمعظم المهاجرين قد يمنعهم ويعوقهم عن إكمال مدارسهم العليا وتقع المسؤولية الأولى على عاتق مدرس المدرسة الابتدائية حيث يعمل على ضمان تخرج التلميذ من المدرسة الثانوية. فإذا كان معلم الفصل غير مدرك ولا يلاحظ علامات ومظاهر الخطورة منذ البداية فسوف تتفاقم مشكلة التلميذ وسيصبح التلميذ نفسه مشكلة لمدرس المدرسة الثانوية بسبب إحباطاته بسبب الفشل، وتراجعته وبقائه في نفس الصف الدراسي وتلقيه نفس الدروس، وبالتالي سيتسرب من المدرسة، لذا فإن التعرف على مظاهر الخطورة يحدد المخاطر التي يتعرض لها التلميذ، كما أن وضع أسلوب التدريس المناسب لهذا التلميذ يمثل أيضاً حلاً أساسياً لتخفيض معدل التسرب، كما أن إدراك وتفهم أن كل

التلاميذ يمكنهم أن يتعلموا هو أيضاً عنصر عام لإيجاد طريقة لخفض التسرب، وبتطبيق ذلك فى المقاطعات المحلية بالولاية تحقق إنخفاض معدل الرسوب.

أما عن تجربة بنجلاديش إن نموذج BRAC للتعليم الابتدائى للأطفال من سن ١١-١٦ سنة يعتبر بمثابة الجهود الإبداعية الناجحة فى مواجهة مشاكل النسب المنخفضة للإلتحاق بالمدارس والنسب المنخفضة للحضور، والنسب العالية للتسرب، ويزداد عدد الأطفال المتسربين والراسبين فى المناطق الريفية نظراً لأدائهم لأعمال تتطلب مجهوداً عقلياً وبدنياً قاسياً لتوفير الحياة لأنفسهم وعائلاتهم مع معاناتهم من الاستغلال والإهانة^(٦)، وإفتقارهم للحياة الإجتماعية والتنويرية، وقد قامت تجربة BRAC بتحقيق الأهداف التالية:

- ١- الإهتمام بالحاجات اللازمة للتدريب المهنى والتعليمى لهؤلاء الأطفال لتحسين أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية وإعدادهم بالتعليم الأساسى.
- ٢- جعل البيئة التعليمية ممتعة وجذابة بإستخدام طريقة التدريس من خلال جعل الطفل محور العملية التعليمية.
- ٣- تدريب المدرسين تدريباً خاصاً لتمكينهم من أداء العمل الإجتماعى والتنويرى، وضمان نسبة حضور تزيد على ٨٥%، ونسبة تسرب لا تزيد عن ٥%^(٧).

إن معدلات الرسوب والتسرب فى الهند إنخفضت فى السنوات الأخيرة فى مدارس الصفوف الخمس الأولى من ٤٠% إلى ٢٠%، فى المدارس من الصف السادس إلى الثامن من ٦٠% إلى ٤٠%، كما خفض التفاوت فى البنين والبنات عن طريق زيادة المعلمات، فالتعليم الأساسى تعليم يحقق تكافؤ الفرص بين الريف والحضر.^(٨) إذ يتم تخطيط التعليم الأساسى بحيث يصلح لكل المناطق والبيئات الهندية مع اشتقاق محتوى المنهج الدراسى من البيئة المحيطة بالمدرسة وبين ما يشاهده فى البيئة، وتقليل الفاقد فى التعليم يرجع إلى أن التعليم الأساسى يحدث فى جزء منه خارج الفصل المدرسى. فالتلميذ يقضى وقته كله فى الفصل، بل تخصص أوقات للدراسة خارج الفصل، متمثلة فى

تطبيق التدريبات العملية في المزارع والورش والمصانع وغيرها، وإستغلال التعليم الأساسي لتدريب أبنائها على المواطنة المنتجة، وأن يكتسبوا من خلال المرافق التعليمية بعض أصول العمل الحرفي البسيط، وبذلك يكونوا على وعى بمشكلات بيئتهم ومزاياها، فيرتبطون بها وهم في إيجاد الحلول لهذه المشكلات في محاولة للإرتقاء ببيئتهم، بدلاً من إنفصالهم عنها وهروبهم منها، ولتلبية إحتياجات المتسربين والأطفال العاملين يتم تنفيذ مشروع التعليم غير الرسمي، ففي الوقت الحاضر يوجد ٢,٧٩ مراكز للتعليم غير الرسمي يلتحق بها ٧٠ طفلاً، وهناك حاجة ماسة إلى تقديم التدريب الضروري لمعلمي المرحلة الابتدائية، فهذا من شأنه أن يخفض معدلات التسرب وتحسين جودة التعليم المقدم فيها، وخفض الفجوة بين البنين والبنات خاصة في المناطق المتأخرة تعليمياً والتي تقل فيها معدلات تعلم الإناث عن المتوسط القومي^(٩).

أما في دول الخليج العربي، حيث تعد مشكلة الرسوب والتسرب من أهم مشاكل التعليم لديهم المزمنة والمتجددة، وتتمثل خطورة هذه المشكلة في تلك الدول في أثارها السلبية على الفرد والمجتمع. بالنسبة للفرد يمثل الفشل الدراسي رسوباً وتسرباً يمثل عائق إجتماعي على قدر كبير من الخطورة حيث تخل بأحد الحقوق الأساسية للإنسان في الحصول على الحد الأساسي من التعليم وحرمانه من الحصول على فرص عمل^(١٠).

وإذا كانت وزارة التعليم في تلك الدول قد حققت خطوات هامة في التعليم قبل الجامعي منذ الثمانينات حتى الآن وخاصة فيما يتعلق بالتوسع الكبير الكمي، إلا أن جودة العملية التعليمية لا تزال موضع تساؤل خاصة فيما يتعلق بإستمرار ظاهرتي الرسوب والتسرب، وتوجد فجوة كبيرة بين البنين والبنات، وتؤكد البيانات الإحصائية الصادرة عن هذه الدول (الإمارات - البحرين - قطر - السعودية - عمان - الكويت) وخاصة المتعلقة بمعدلات النجاح والرسوب والتسرب، من حيث تدفق الطلبة خلال هذه المرحلة الدراسية وخاصة المقارنة بين البنين والبنات^(١١).

- ففي المرحلة الابتدائية في دول الإمارات ٥٥% للبنين و٦٩% للبنات أما المرحلة الإعدادية ٥٠% للبنين و٦٣% بنات.
- أما في دولة البحرين فالمرحلة الابتدائية ٥٠% للبنين و٦٥% للبنات أما المرحلة الإعدادية ٤٨% للبنين و٥٥% بنات.
- أما في دولة الكويت في المرحلة الابتدائية ٤٥% للبنين و٥٨% للبنات أما المرحلة الإعدادية ٦٠% للبنين و٥٤% بنات.

ونتيجة لزيادة الطلب الإجتماعي على التعليم في السنوات الأخيرة، قامت وزارة التعليم في دول الخليج التقليل من الفاقد الناتج عن الرسوب والتسرب، حيث يؤدي ذلك لمزيد من الفرص التعليمية وخاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي وتقليل الفجوة بين البنين والبنات ومدى كيفية إستيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام دون أن يحدث أي فقد، وقد قامت عدد من الدراسات في دول الخليج لمعرفة الواقع الفعلي للحالة التعليمية بهذه الدول وتحديد مستوى الكفاءة الكمية في هذه المراحل والكشف عن الفقد التعليمي وخاصة الرسوب في دول الخليج العربي، وتحسين نوعية التعليم البيئي من خلال مواصلة التلاميذ إلى الصفوف العليا مع التقليل من الرسوب والتسرب وعلاقته بالمجتمع الخارجى كالأسرة وسوق العمل، وتعليم الأطفال العاملين وتدريبهم، إلى جانب ممارستهم أنشطة متنوعة تشمل الموسيقى، الرسم، التربية الرياضية وهذا ما تهدف إليه حالياً وزارة التعليم في دول الخليج لتقليل الفاقد الكمي في التعليم قبل الجامعي^(١٢).

والتقرير الذى قامت به اليونسكو عام ٢٠٠٣ عن الرسوب والتسرب وكيفية إستيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام ويعرف التقرير الفقد بأنه مصطلح إقتصادي يحدد بإجمالى عدد السنوات التى يقضيها التلميذ، ويتم ذلك من خلال حساب سنوات الرسوب والتسرب، وأن الرسوب يحدث خسارة كبيرة منها يقضى التلميذ فترة زمنية أطول من المدة المقررة له، ومن ثم يضيع المال الذى ينفق عليه دون فائدة، وكذلك من رأس المال المخصص

للخدمات التعليمية ثم يؤدي إلى التسرب الذي يساعد في الإرتداد إلى الأمية نتيجة انخفاض جودة النظام التعليمي، كما أوضح التقرير إلى وجود علاقة بين الرسوب والتسرب في دول الخليج مما يؤدي إلى الفقد التعليمي^(١٣).

وأوضحت الدراسة وجود مجموعة من العوامل المعقدة والمتداخلة من داخل النظام ومن خارجه مسؤولة عن التسرب والرسوب والإحجام، ثم أشارت إلى النقل الآلي حيث لا يؤدي إلى وصول جميع التلاميذ إلى مستوى النضج والتعليم المطلوب في مرحلة التعليم قبل الجامعي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا، وأثبتت الإحصائيات إرتفاع نسبة التسرب وخاصة في المرحلة الابتدائية، وبالتالي توجد صعوبات في إستراتيجية الفقد التعليمي في دول الخليج ومنها.

- كيفية تحقيق ضمان الفرص التعليمية للجميع مع إرتفاع نسبة الرسوب التي تقل من إحتمال بقاء التلميذ حتى نهاية المرحلة.
- كيفية تحسين نوعية التعليم البيئي من خلال مواصلة التلاميذ إلى الصفوف العليا مع التقليل من التسرب والرسوب نتيجة لإنخفاض المستوى التحصيلي.

وأكد بعض الدراسات على أن الرسوب أكثر من التسرب في الصفوف النهائية للحلقة الابتدائية في أفريقيا^(١٤)، حيث يرسب الطالب غالباً، وحتى بعض الذين يصلون إلى نهاية المرحلة يتركون المدرسة قبل دخول الإمتحان بينما ترتفع نسب الرسوب في الصفوف الدنيا في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا، كما توجد أقل نسبة من الرسوب والتسرب في العالم في كل من شرق وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما توجد أعلى نسب الرسوب في المناطق الريفية من العالم، وأثبت التقرير في الإحصائيات بالنسبة للتسرب في ٢٦ دولة إفريقية يصل إلى ١١%، وأن زاد في الدول المتحدة بالفرنسية إلى ١٤% بينما تنخفض إلى ٩% في الدول المتحدة بالإنجليزية، أما متوسط نسب الرسوب في ٤٠ دولة فهو ٦% وتصل في بعض الدول إلى ٢٧%، وأن

متوسط نسب الرسوب في ٣٢ دولة في آسيا يصل إلى ١٢%، أما متوسط نسب الرسوب في ٣٣ دولة فيصل إلى ٥%، وأن متوسط نسب التسرب في ١٨ دولة في أوروبا ينخفض إلى ١,٥%، أما متوسط نسب الرسوب في ٢٢ دولة فينخفض إلى ١% (١٥).

وأرجعت ذلك إلى وجود إختلاف في نسبة الفقد التعليمي بين الدول بل بين المناطق داخل الدولة الواحدة وإختلاف نسب الرسوب والتسرب على أساس الجنس حيث أن البنات تفوقن على البنين، فالحقيقة أن رسوب البنات أقل بكثير من البنين برغم إعتراض البعض على ذلك.

ويشكل الانقطاع المبكر في المرحلة الابتدائية في الجزائر خطرا كبيرا وإن مستوى التعليم فيها ما يزال منخفضا نظرا لضعف الاطارات العامة في هذا الميدان ونظرا لمشكلة الازدواج اللغوي التي تبدأ بعد السنتين، وتحد من نشاطهم في تعلم كلتا اللغتين مما يجعل خطر الأمية يهدد الطفل إذا ما انفصل عن التعليم قبل امتلاك الآليات والأوليات الأساسية سواء في اللغة أو الحساب، ومدلول الانقطاع في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي يبرز عندما تتطلع على نسب الطلاب من ذوى السن ١٣ الى ١٩ سنة المنتسبين الى هاتين المرحلتين وهي تبلغ ٣,١% فقط وعندما تأخذ أيضا بعين الاعتبار حاجيات البلاد الأكيدة في الأطر المتوسطة الأمر الذي أدى بمسؤولي التربية أن يكرسوا كل طاقتهم، في الظروف الراهنة في العناية بالتعليم المتوسط والثانوي أكثر من غيرهما، وقد يتخذ التسرب في هاتين المرحلتين شكلا خطيرا وذلك عندما يتحول التلميذ أو ينصرف من التعليم التقني للألتحاق بالفرع العام للتعليم مما يتنافى وأهداف البلاد الرامية الى تدعيم التعليم التقني وتشويق التلاميذ اليه والوصول به الى حجم يجعله في نفس مستوى التعليم العام في نهاية العقد الجارى، وبالرغم من التعديلات التي أدخلت على برامج التعليم حتى تتكيف والواقع الجزائري فإن هذه الاصلاحات لم تقم على دراسة علمية لأهداف التعليم ولا متطلبات مختلف البيئات الجزائرية (١٦).

كما نجد أن ضعف تأهيل المعلمين في الجزائر الذي يعزى اليه، الاهدار الملاحظ في مختلف المراحل على وجه التقريب كما نذكر تضخم البرامج، وكثافة الأقسام والطرق التربوية العتيقة والعقيمة والازدواج اللغوي الذي يبدأ في سن مبكرة، كلها عوامل تجنى على الطفل وتعسر تحصيله وتميت شخصيته وتضعف من قدراته، الى جانب العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية حيث تقوم العائلات وخاصة في الريف والصحراء، متابعة الدراسة لهن حتى بلغن سنا معينة اما لتزوجهن في سن باكره أو للمحافظة على التقاليد، كما يترك الولد المدرسة ليساعد أباه خاصة في القرى والأوساط المعروفة وذلك في المواسم الفلاحية^(١٧).

أما في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي فيرجع ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب والإحجام الى عدة عوامل منها:

- قلة توجيه التلاميذ في الفرع الذي يناسبهم.
- عدم انسجام بنية التعليم الابتدائي مع بنية التعليم المتوسط مع العلم بأن البلاد أخذت في تناسقها .
- قلة البقاع الموفرة.
- وجود الامتحانات في نهاية المراحل.
- قلة عدد الداخليات أو عدم وفرة وسائل النقل.
- كما يؤدي ارتفاع سن التلاميذ بسبب الانتساب المتأخر للمدرسة وخاصة في الأرياف كثيرا ما يؤدي في النهاية الى الانقطاع.
- وتقوم فلسفة التعليم الأساسي في بيرو من أجل العمل حيث يشمل التسع سنوات الأولى من النظام التعليمي وينقسم الى نوعين من البرامج.
- أ- برامج التعليم الأساسي العادي، وتقدم للأطفال في سن السادسة ولمدة تسع سنوات.

ب- برامج التعليم الأساسى من أجل العمل، وتقدم لمن هم فى سن الخامسة عشرة فأكثر، وهو يعتبر نوع من التعليم مواز لنفس المرحلة.^(١٨)

كما ان التعليم الأساسى العادى للأطفال فى بيرو يعتبر مرحلة من التعليم موازية لمرحلة التعليم الأساسى من أجل العمل والتي تهدف الى الوفاء بحاجات الدارسين، وقد ساهم كلا النظامين بحيث تكون وحدتين مستقبليتين يشملهما نظام تعليمى ثابت وموحد، كما أن تنظيم عمليات الخروج من النظام التعليمى والعودة اليه كعلاج لمشكلة التسرب حيث يمكن لمن تسرب من التعليم أو انقطع عنه أن يعود اليه لاستكمال تعليمه، وذلك بأن يكون هناك قدر من الثبات الداخلى بحيث تمثل كل دوره مرحلة مستقلة من مراحل الاعداد للحياه.

أما بالنسبة للمقررات الدراسية فتشتمل على الجانب العلمى والثقافى، واحترام العمل اليدوى فى الصفوف الأولى الى جانب الأنشطة، كما يتم استبدال نظام النقل من صف دراسى الى الصف الذى يليه بتحريك الأطفال من مجموعة الى أخرى، ويستهدف هذا المنهج المرن التخلص من أسلوب الاعداد والرسوب وترغيب التلاميذ فى البقاء بالمدرسة حتى استكمال مرحلة التعليم الأساسى.

ونستنتج من ذلك ان السياسة التعليمية فى بيرو استطاعت أن تحتفظ بتلاميذ هذه المرحلة بمدارسهم واعدادهم للعمل بعد الانتهاء من هذه المرحلة.

كما رأَت الصين أن التربية فى المدرسة الابتدائية من خلال العمل المنتج فرصة مزدوجة لحل بعض مشكلات التعليم مثل الاحتفاظ بالتلاميذ فى مدارسهم وتقليل نسبة التسرب بينهم، واحداث بعض الأثر فى اقتصاديات الأسرة والبلاد وخطط النمو بها، كما كان ترجمة فعلية لربط المدرسة بالبيئة المحلية، كذلك ادخال أجواء العمل المنتج وظروفه الى داخل المدرسة وتدريب التلاميذ عليه منذ الصغر^(١٩).

ويتحدد مفهوم التعليم من أجل العمل المنتج فى النشاط التعليمى فى المدرسة الابتدائية حيث يودى الى اكتساب مهارات فنية و انتاجية من خلال عمل انتاجى فعلى، وهو أيضا عملية ذهنية تقترب بنشاط يدوى، وتدير المدارس بعض المصانع الصغيرة والورش، ويمكن تقسيمها الى فئتين : فئة يكون الانتاج فيها طبقا لما تمليه طبيعة البيئة فى المنطقة وطبقا لما تمليه خطة الدولة، وفى هذه الحالة تقوم الدولة بإمدادها بالمواد الخام كما تقوم بتسويق المنتجات، أما الفئة الثانية فإنها توثق علاقتها مع مصانع كبرى فى المنطقة، وهذه تمد المدارس بالمواد الخام، أو الخردة التى تقوم المدارس بتحويلها الى منتجات وقطع غيار وغيرها، أو انها تمد المدارس بقطع واجزاء المعدات ثم يقوم التلاميذ بتجميعها لانتاج الآلات لحساب هذه المصانع^(٢٠).

لذلك نجحت الصين فى الاحتفاظ بالتلاميذ فى مدارسهم وعدم تسربهم من المدرسة كما حطمت الحواجز التى كانت قائمة بين التربية وميادين العمل والتدريب فى مجال الصناعة والزراعة ونجحت فى تنشئة هؤلاء التلاميذ واكسابهم خبرات كثيرة عن طريق العمل فى ميادين الحياه الحقيقية فى البيئة المحلية بما يحقق اهدافهم واهداف اسرهم وأيضا أهداف الدولة فى ربط التعليم بالعمل المنتج منذ المرحلة الابتدائية^(٢١).

كما قامت السلطات المحلية بالربط بين التعليم فى المدرسة وبين الأسرة والمجتمع، وذلك لتقوية العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة، وهذا من شأنه تقليل نسبة غياب أبنائهم أو تمر بهم المدرسة، ويتم هذا الربط من خلال تأسيس أنماط مختلفة من مدارس الأباء بمعرفة دوائر التربية المحلية، والإتحادات والجمعيات فى كل من المدن والريف، حيث تقوم هذه المدارس بتقديم محاضرات الأباء فى علم نفس الطفل، والتربية والأخلاق والمحافظة على الصحة العامة، إلى جانب أنها تخلق بيئة صالحة لتنشئة الأطفال والإهتمام بتعليمهم^(٢٢).

رغم إرتفاع نسبة قبول الملزمين فى المدارس فى سرى لانكا إلا أن نسبة التسرب مرتفعة جداً ويدل على ذلك أن نسبة قبول الملزمين بإحدى مناطق

سرى لانكا وصلت إلى ٩٠% ولكن معدل التسرب المدرسى بلغ ٤٥%، وإيماناً من المسؤولين عن التعليم بأهمية ربط التعليم بالبيئة وبالعامل المنتج في التغلب على هذه المشكلة حيث أنهم أدركوا أن التربية الحقيقية إنما تنطلق من الواقع، ولتحقيق هذه الغاية وربط التعليم بالبيئة والعمل للحد من مشكلة التسرب والإحتفاظ بالتلاميذ بمدارسهم فقد إتخذت عدة إجراءات منها^(٢٣):-

- ترفيف التعليم الإبتدائي في مدارس قرى سري لانكا، حيث ترتفع نسبة التسرب، وذلك بإلقل عملية التعلم التي للثم من خلال إكتساب المعارف الخاصة بالزراعة والحصاد عن طريق الملاحظة والعمل، جنباً إلى جنب مع الأكبر منهم سناً في الحقول، إلى التعليم المدرسى بوضع مناهج للمدرسة الإبتدائية تكون مركزة حول عدد من الأنشطة الضرورية المفيدة.
 - ووضعت برامج لتوعية أعضاء المجتمع المحلي بأهداف المشروع التربوي الجديد كي يستطيع المجتمع المشاركة في هذا إلى جانب تحويل المجتمع المحلي إلى مجتمع تربوي يتم فيه إكتساب المعارف.
 - تنظيم معارض حول موارد البيئة الريفية في المدرسة أو في المعبد أو في أى مبنى رسمى آخر وإنشاء متحف لمراد البيئة الريفية تعرض فيه نماذج من صنع القرويين كالأجهزة والأدوات والمنتجات.
- وبذلك بعمل هذا النظام على الربط بين المدرسة بالمجتمع والتلاميذ ببيئتهم ويساعد على غرس القيم الإيجابية المرتبطة بثقافة العمل ومن ذلك مثلاً إحترام العمل والنظافة والنظام والمحافظة على الموارد والحرص على الوقت والإعتزاز بالنفس والتنظيم والتعاون وبذلك يصبح للمدرسة دور في حياة هؤلاء التلاميذ فيحرصون على الإستمرار فيها^(٢٤).

أوجه الاستفادة من تجارب تلك الدول المتقدمة:

- تنطلق منها تجارب علاج ظاهرتى الرسوب والتسرب فى التعليم الأساسى منها:-
- تحديد مواصفات وخصائص التلاميذ المتسربين، وإتاحة برامج المدارس، وأساليب التدريس التى تلائم إحتياجات التلاميذ المعرضين للتسرب.

- مطالبة المعلمين بتعديل وملاءمة أساليب التدريس للتعليم الشائعة لدى التلاميذ المتسربين.
- أن تشارك الحكومة بمؤسساتها المختلفة، والمؤسسات غير الحكومية والقطاعات المختلفة سواء أكانت عامة أم خاصة، وكذا المجتمعات المحلية المتمثلة في المنزل والمسجد والكنيسة والنادي، ووسائل الإعلام للقضاء على حالات الرسوب والتسرب والإحجام.
- تصميم مواد للقراءة معدة للإستعمال في المنزل، بدءاً من وسائل يسهل الحصول عليها مثل المجلات المصورة والكتيبات، وإثارة تفاعلات مفيدة بين الأباء والأولاد بنصحهم على القراءة وسرد القصص، وتشجيعهم عندما يتعثرون أمام بعض الكلمات المعقدة، وترك المجال لهم للتعبير عن أفكارهم دون خوف من الوقوع في الخطأ وتهيئتهم عندما نتوج جهودهم بالنجاح.
- تهتم تلك الدول المتقدمة بالمعلمين وإعدادهم وتدريبهم تدريباً خاصاً للقيام بوظيفتين أساسيتين في نفس الوقت، الأولى تعليم تعويضي علاجي للراسبين والمتسربين (الوظيفة التعليمية)، والثانية التوجيه والتطوير والتنظيم وإقامة روابط وعلاقات إجتماعية بين التجربة والمجتمع المحلي (الوظيفة الاجتماعية).
- الإهتمام بالعمل اليدوي وربطه بالتعليم، ويمكن تخصيص مبنى تتعدد فيه الورش البسيطة مثل ورش ومعامل للنجارة، والتوصيلات الكهربائية، والسمكرة، والبرادة، والحياسة، وغير ذلك من مجالات مختلفة، ويعتبر كمركز تجمع لممارسة المهارات العملية لخدمة مجموعة من المدارس المتجاورة، كما يمكن إستخدامه كمركز تدريب مهني للكبار.
- جعل الطلاب المستفيدين من التجارب والمشروعات التي ستطبق لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب والإحجام، هم محور العملية التعليمية، لتمكينهم من الإستفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاتهم الأساسية للتعليم.

- المشاركة فى أنشطة تسهم فى تعزيز وتنمية بعض المواقف الإجتماعية المرجوة، ولاسيما القيمة الأخلاقية للعمل، واحترام العمل اليدوى، وشعور الانتماء إلى المجتمع المحلى والمشاركة فى التنمية الإنسانية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وإذابة الفروق بين سكان الريف وسكان المدن، والمزيد من التدريب أثناء العمل للنمو الذاتى.
- الإعتماد على الساحات المختلفة لممارسة الكثير من الأنشطة التى تكمل الأنشطة التعليمية وعدم إقتصار أماكن التعلم على حجرات الدراسة المغلقة.
- تتيح تعليم أساسى للأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة من قبل، أو أولئك الذين فى سن المدرسة، ولا تتوافر لهم فرص الدخول إليها، وذلك يجمع بين التعليم الأساسى والتدريب المهنى، عن طريق مناهج دراسية معينة.
- إن "توفير تعليم ذى نوعية ملائمة، يمكن أن يكون تعليم مستديم لكل فرد، سواء كان شاباً أم كهلاً، فى البلدان التى تلتزم بذلك، كما تتيح للكبار والأطفال، إكتساب مهارات القراءة والكتابة بقدر يكفى لمنع الإرتداد إلى الأمية، وإكتساب ما يكفى من المعارف العامة لتمكين التعليم المستديم".
- تنطلق جميع الاتجاهات العالمية من صيغة "التربية للجميع"، إذ يعتبر هذا شرطاً أساسياً للتنمية الإنسانية للأفراد وأسرهم، ولتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، ولتحسين نوعية الحياة للجميع.
- أن يتم تكامل بين السياسات التربوية والتعليمية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والإعلامية، كى يتحقق توفير فرص ناجحة لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب والإحجام فى التعليم الأساسى.
- إن الأساليب والوسائل المتبعة فى الإتجاهات العالمية لعلاج ظاهرتى الرسوب والتسرب والإحجام تنقسم إلى قسمين رئيسين، الأول داخل النظام التعليمى نفسه والمتمثل فى ضرورة تحول التعليم من الكم إلى الكيف، وإستخدام التكنولوجيا فى تطوير التعليم، والثانى العناية بالأنشطة التربوية

لأنها الجزء المكمل للتربية المتكاملة للطفل، وطرق التدريس وأساليب التقدم، والإهتمام بالأبنية التعليمية، وتنوع وتوزيع مصادر المعرفة وتطبيق نظام الفصل المتحرك، والإهتمام باختيار وإعداد معلمى التعليم الأساسى وخاصة معلمى الصف الأول الابتدائى، ومواكبة التعليم لاحتياجات البناء الإقتصادى، وتحديد المناهج الدراسية والتنسيق بين المقررات بما يتفق مع النتائج الجديدة للتطور الحضارى والتكنولوجى، والإهتمام بتنمية قدرة الطلاب على تحليل المشكلات وإيجاد حلول مناسبة لها.

المراجع

1- Snadra Taylor Fazal Rizvi, Bob Lingard and Miriam Henry Routledge, Education policy and the Politics of change, (London: 1997) pp. 33-34.

٢- أحمد إسماعيل حجي: إدارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة في الفصل والدراسة - دار الفكر العربى - القاهرة - ٢٠٠٠ ص ٢٩٩.

٣- عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء الأسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٥.

4- Marklunt, S.: Recurrent Education, A Brief Description of the present situation, Recurrent Education Concepts and Policies for Lifelong Education, Ed. By; Raymont Rauba & B. Holmes, England: The Comparative Education society in Europe, 2000, pp. 1-5.

5- Verspoor, A.: Improving Primary Education (In) Developing Countries, Washington, Oxford University Press, 2003, pp. 17-21.

٦- وزارة التربية والتعليم، تقرير بعض الدول حول التربية للجميع، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٥-٥٩.

7- Reddy Amala (2000) Improving Primary Education (In) Bangladesh- htm, accessed on 17 Nov. 2003.

8- UBESCO (2001): World Education Report, UNESCO, Publishing,

9- King-Kenneth, Education and self Employment,
International Institute for Education, planning, UNESCO,
2000.

١٠- مكتب التربية العربى لدول الخليج، دراسة مقارنة لإهدار التربوى
ص ٩، ١٠ فى دول الخليج العربى، الرياض، ٢٠٠٣.

١١- محمود قمير: تعليم الكبار - مفاهيم - صيغ - تجارب عربية-
الدوحة- وزارة الثقافة، ٢٠٠٠.

١٢- محمد السيد سليم: الدراسات الأسبوية ومسار تطورها، السياسة
الدولية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١ ص ١٠.

١٣- تقرير اليونسكو ٢٠٠١، الرسوب والتسرب فى دول الخليج.

14-A.W, Wood Informal Education and Development in
Africa.

15-Costas, C, & Theodoros, S., (2003): Drop out and Failure
in Six European Union Countries, are port one EC
Socrates Project.

١٦- عبد الفتاح جلال: التربية للجميع من المنظور العالمى، مجلة النيل،
ع ٤٥، س ١١، القاهرة مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب، أبريل
١٩٩١، ص ٩.

١٧- فاروق رضوان ١٩٩٧ "دراسة عن ظاهرة التسرب فى التعليم
الأساسى" دراسة قدمت إلى مؤتمر "مواجهة ظاهرة التسرب فى التعليم
الأساسى" ص ٤.

18-Taques Moreillon, Socuts Serving the Cause of Litevacy,
International Bureau of Education, Unesco, 2002.

١٩- أحوال الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ٢٠٠٠، ص ١٠.

- ٢٠- فرغلى جاد أحمد، نظام التعليم فى الصين، التجربة والدور المستفادة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٦.
- ٢١- محمد عبد العزيز جاد الله، الثورة التعليمية فى الصين، مستقبل التربية اليونسكو- العدد الرابع عشر، ٢٠٠٠ ص ٥٥.
- ٢٢- بيومى محمد ضحاوى: نظام التعليم فى جمهورية الصين الشعبية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١ ص ١٠٧.
- 23-Loxiey.W. Wastage in Education, the International Encyclopedia of Education Research and Studies, Vol. 9, Paris, 200.
- 24-Mizelle, Nancy B. Helping Middle school Students Make the Transition into High School. Eric Digest. 1999. ed 433. 411.

الفصل الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني فى مواجهة ظواهر الرسوب والتسرب والأحجام فى مرحلة التعليم الأساسى^(*)

مقدمة

قطعت مصر شوطا كبيرا فى عملية تطوير التعليم، بعد أن أعلنت منذ سنوات أن التعليم هو مشروعها القومى للمستقبل، والقاطرة التى تحرك عمليات التنمية، وتعويض سنوات التخلف التى مرت بها من جراء دخولها عدة حروب فى القرن العشرين، تركت بصماتها على شتى دروب الحياة المصرية، وما زلنا نعانى منها الآن، ولكى تحقق عمليات تطوير التعليم آثارها، فإنه يجب التخفيف من آثار العديد من مشكلاته، والتى تعود بجذورها إلى أحقاب ماضية، فهى ليست وليدة اليوم، وإنما هى محصلة لعوامل عديدة.

ويعانى التعليم بشكل أساسى من التمويل الذى يعد عصبه الرئيسى، وبرغم تزايد الميزانيات المخصصة له، إلا أن عملية التزايد السكانى بصورة مخيفة تترك بصماتها على الانفاق بشكل مرضى، وقد تأثرت المباني المدرسية بشكل كبير من تزايد الضغوط عليها، إذ تعمل العديد من المدارس عدة فترات دراسية فى اليوم الواحد، وقلة الانفاق على عمليات الصيانة والترميمات، مما حدا بالكثير منها إلى التصدع عقب زلزال عام ١٩٩٢، كما أن الفصول الدراسية عانت هى الأخرى من ارتفاع الكثافة، والذى يترك آثارا سلبية على أعمال المعلمين وأداءاتهم، بجانب نقص التجهيزات والمعامل، مما ضاعف الأعباء على المعلمين، والاعتداء على الأفنية والمساحات الخضراء بالمدارس بالبناء، وبالتالي توارت الأنشطة المدرسية، وجعل اليوم المدرسى مكدسا بالأعمال الذهنية التى تترك آثارا نفسية على التلاميذ، ويجعل العمل المدرسى متسما بالملل والسآمة، مما حد بالكثير من

(*) إعداد د/ عبد الخالق يوسف سعد

التلاميذ إلى عدم التجاوب مع معلمهم، وانعكست هذه النواتج بالرسوب والفشل أو التسرب من المدرسة.

وقد أثبتت الكثير من الأبحاث والدراسات صلة الرسوب والتسرب والاحجام بانخفاض الكفاية الداخلية للمدارس، كمحصلة للمشكلات الاقتصادية وتمويل التعليم، وهناك من ذهب إلى أن تدنى نسب النجاح وتكرار عمليات الرسوب، يعود فى المقام الأول إلى عمليات الهروب المدرسى " وقد يكون الهروب هو السبب الرئيسى فى الرسوب، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتقاد بأن الهروب المدرسى قد يزيد لدى الراسبين أكثر من غيرهم ، إذ أن الرسوب ظاهرة ناجمة من الهروب المدرسى أو التسرب، إلا أن السبب واحد للظاهرتين خاصة ، إذا كانت من وجهة نظر الهارب والراسب فى نفس الوقت"^(١) وقد يتسبب التسرب فى حدوث الرسوب، ومن ثم فهناك علاقة متداخلة بينهما، ومن ثم يصعب الفصل بينهما، أو أيهما يتسبب فى حدوث الآخر، إذ " يصعب الفصل بينهما بل يمكن اعتبارهما وجهى عملة واحدة، وتكرار الرسوب يؤدى غالبا إلى تسرب مؤقت stopout مع احتمال العودة إلى الدراسة أو إلى تسرب دائم Dropout وهما يعبران فقط عن فشل التلميذ، بل عن عوامل أخرى كثيرة من خارج المدرسة ومن داخلها"^(٢) وهناك من رد تلك الظواهر إلى عدم كفاية المعلمين " وما يستخدمونه من طرق للتدريس، إلى جانب عيوب المناهج وحشوها بالمعلومات ، بالإضافة إلى ازدحام الفصول بأعداد كبيرة من التلاميذ، وتعدد الفترات فى عدد من المدارس، وعدم وجود الأفنية والمرافق فى بعض المدارس، ويمكن رد ذلك إلى مستوى الدخل العام للبلد، حيث وجدت أعلى معدلات الرسوب فى أدنى البلاد من حيث مستوى الدخل"^(٣).

وينظر بعض الباحثين والدارسين إلى تلك المشكلات يمكن ردها إلى نظم التقويم المعمول بها ، وقد أشارت دراسة اليونسكو حول الفقد التعليمى، فذهبت إلى "وجود عوامل معقدة ومتداخلة من داخل النظام ومن خارجه مسئولة عن التسرب والرسوب، وأشارت إلى النقل الآلى والذى لا يؤدى إلى وصول جميع التلاميذ إلى

مستوى النضج والتعلم المطلوب^(٤) ويمثل التسرب في التعليم الأساسى نوعا من الهدر فى المال العام ، ويؤثر سلبا على نظام التعليم، ومدى قدرته على الوفاء بمسئوليته ، والتي تتطلب منه " أن يعطى أقصى مخرجات ممكنة بالنسبة لحجم المدخلات فيه، سواء كانت مباشرة (تلاميذ - أموال - كتب - وسائل) أو غير مباشرة كالخلفية الثقافية لأسر التلاميذ، وانفاق الأسرة على أبنائها - العلاقات الانسانية داخل المدرسة - البيئة، ويمثل تسرب التلاميذ استنزافا لبعض المدخلات المستخدمة فى العملية التعليمية دون أن يحقق عائد من ورائها وهو بهذا يزيد من الكلفة التعليمية، ويخفض معامل الانتاجية نظرا لما قد يترتب عليه من تأخر فى التحاق الفرد بميدان العمل ، وهو ما يطلق عليه " الكلفة الضائعة"^(٥) .

ويلاحظ أن نسب التسرب تزيد فى الريف عنها فى المدن، حيث يجذب العمل فى الريف بعضا من الأطفال فى مساعدة والديهم، أو وسيلة للكسب، وتزيد نسب الفتيات عن البنين نظرا للعادات والتقاليد الاجتماعية التى تمنع مواصلة التعليم، ويرون أن الزواج لهن أفضل من التعليم، والمستقبل المضمون لهن، وقد يحجم بعض الوالدين عن إدخالهن إلى المدرسة من البداية، ويفضلون الأبناء عليهن، ولمساعدة أمهاتهن فى أعمال المنزل.

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة ظواهر الرسوب والتسرب والإحجام :-

تتعدد مؤسسات المجتمع المدنى وتتنوع وهى على النحو التالى :-

(١) المدرسة :-

يتمثل دور المدرسة ويتبلور من خلال عدة زوايا : التلميذ - المعلم - الإدارة المدرسية - المناهج - الكتب - الأنشطة - التقويم، وفيما يلى تفصيل لكل منها كما يلى:-

أ- التلميذ :-

(أ) يعد التلميذ محور العملية التعليمية وهدفها ،ومن أجله أنشئت المدارس وزودت بالمعلمين والتجهيزات والوسائل المختلفة، ويتوقف انتظام العمل المدرسى على التلميذ وجهود المعلم والإدارة، وقد ألمت بمصر العديد من المشكلات الاقتصادية نتيجة لدخولها عدة حروب فى القرن العشرين، ألقت بظلال كثيفة على سير العملية التعليمية، فقد تحملت الأبنية التعليمية أكبر من طاقتها وقدرتها الاستيعابية، إذ تعددت الفترات الدراسية فى اليوم الواحد، مما شكل أعباء واضحة عليها، ونتيجة لضعف عمليات الترميم والصيانة تدهورت حالة الكثير منها، ولذا فقد نال زلزال ١٩٩٢ بعبء منها، مما ضاعف من اكتظاظ الفصول بأعداد كبيرة من التلاميذ، وعجزت المدارس عن استيعاب التلاميذ بشكل كامل، وأثرت تلك الأوضاع على أداءات المعلمين فانخفضت إنتاجيتهم بصورة كبيرة، كما أن الأفنية والساحات المخصصة للعب والأنشطة انكمشت وحلت محلها الأبنية والفصول، وتناقصت كمية المساحات الخضراء والحدائق مما جعل الجو المدرسى متسما بالأعمال الذهنية على حساب الأنشطة والترويح واللعب، وكان لتلك التداعيات آثارها على جودة التعليم، ومن ثم حدث الرسوب وتكرر الفشل، الذى أدى بدوره إلى التسرب لأعداد غير قليلة من التلاميذ .

وقد حدث الرسوب فى أحيان كثيرة لإحساس بعض التلاميذ بعدم جدوى الدراسة حيث أنهم تعثروا فى دراستهم، ومن ثم فقد انضموا إلى سوق العمل، سواء فى الزراعة أو الورش وغيرها، ويكون ذلك بارادة الوالدين للمساعدة فى زيادة الدخل الأسرى، أو لشيوع بعض العادات والتقاليد التى ترى أن تعليم الفتيات قد يضر بسمعتهم، ومن ثم يرون أن الزواج أفضل لمستقبلهن، وذلك أدى إلى حدوث ظواهر الرسوب والتسرب والإحجام عن مواصلة الدراسة، ويمكن اتباع بعض الاجراءات لتلافى تسرب وإحجام التلاميذ عن مواصلة الدراسة، وقد أشارت دراسة عبد العظيم عبد السلام (١٩٩٢) إلى أنه يجب :-

- وجوب تغذية التلاميذ طوال أيام السنة الدراسية .

- إعطاء التلاميذ الفقراء معونات مادية كالملابس والأحذية.^(٦) كما أشارت دراسة محمد وجيه الصاوى (١٩٩٨) إلى أنه يجب :-
- أن يسود جو الحرية فى التعامل مع التلاميذ وتشجيعهم على الابتكار والابداع ، وإطلاق طاقتهم الابداعية فى التعبير وطرح الاسئلة، حتى يصبحوا على وعى بحقوقهم وواجباتهم .
- جعل بطاقة لكل تلميذ يسجل فيها مستواه العلمى والعقلى ومشكلاته فى المواد الدراسية المختلفة .
- تقديم الرعاية الطبية ووسائل النظافة وكسوة التلاميذ .
- علاج التلاميذ المنطوين وذوى السلوك غير السوى .
- توزيع الأدوات المدرسية والكتب والخامات المدرسية المطلوبة .
- عدم تكليفهم بأمر نفوق طاقتهم المادية .
- البحث عن مصادر لتمويل آباء هؤلاء التلاميذ بالاتصال بمجلس الآباء .
- رصد جزء من زكاة المال لدعم هؤلاء المحتاجين بالاتصال بأهل الخير من العاملين والموظفين فى الحى أو القرية .
- دعوة أصحاب المصانع الكبرى والشركات بتقديم هدايا رمزية للمحتاجين ، أوفى صورة جوائز بمسابقات بسيطة سهلة تجرى لهم"^(٧) وأشارت دراسة عبد الله بيومى (١٩٩٢) إلى تحسين الجو المدرسى بحيث :-
- يشعر التلميذ بأن التعليم يهيئ له وضعاً اجتماعياً أفضل.
- يجد فى المدرسة مكاناً مناسباً لممارسة الأنشطة المحببة إليه .
- يشعر بأن المناهج ملائمة وتحقق طموحاته"^(٨)
- وأكدت دراسة محمد وجيه الصاوى (١٩٩٨) إلى ضرورة اتخاذ عدة إجراءات تجاه انتظام التلاميذ مثل :-
- أن يسود المدرسة جو وشعور بالتجانس عن طريق زى موحد .

- أن يسود المدرسة جو من الحب والتفاهم ليشعر التلاميذ بأنهم أسرة واحدة وهدفهم واحد .
- تقوية الشعور بالانتماء للمدرسة ليربط التلاميذ ببعضهم وبوجود روابط والتزامات إزاء هذه المؤسسة .
- فتح باب المناقشات المنظمة للتلاميذ لتدريبهم على إبداء الرأى حول الحوار والنقد الذاتى بوسائل سليمة .
- إشراك التلاميذ فى وضع القواعد والضوابط التى تحدد أوجه النشاط بالمدرسة .
- تقليل كثافة الفصول لزيادة التفاعل بين التلاميذ .
- علاج التلاميذ المنطوين وذوى السلوك غير السوى .
- تدعيم منظمات المجتمع المدرسى وزيادة فعاليتها على نحو يتيح للنشء النمو فى جو عائلى سليم ، ويدربهم على الحياة الديمقراطية^(٩) علاوة على أن المدرسة يجب أن تكون ملاذا للتلاميذ الضعاف وذوى الاحتياجات الخاصة ، حيث يجدون فيها العناية والرعاية الملائمين لهما ، وكذا للتلاميذ المتأخرين دراسيا بضمهم لمجموعات التقوية للأخذ بأيديهم حتى لا يرسبوا أو يتسربوا من المدرسة ، وذلك يتحقق بدور فاعل للمعلمين وإدارة المدرسة ، والاختصاصى الاجتماعى والنفسى إن وجد حيث توجه الجهود لحل مشكلاتهم وبحث أسبابها، واقتراح الحلول لها .

(ب) دور المعلم :-

يضطلع المعلم بدور محورى فى العملية التعليمية ، إذ هو رأس المثلث التربوى ، ويتوقف نجاح أو فشل تلك المهمة التربوية على المعلم ومدى إيمانه بدوره وتحمسه لأداء ذلك الدور، فما قيمة مدرسة حديثة مزودة بالوسائل والتجهيزات والخامات المادية والفنية، وينقصها المعلم المتحمس لوظيفته.

وقد أكدت دراسة Dienes. Kaplon, B. Mitchell 1997 أن انخفاض الأداء الأكاديمي للمعلم أحد أسباب التسرب المدرسي، وهو يتصدر قائمة المتغيرات التي لها صلة بالتسرب، ولقياس الأداء الأكاديمي بالصفوف وتوزيع التلاميذ طبقا لمستوياتهم ، وهذا التوزيع له أهمية من حيث التقدير الذاتي لدى التلميذ ، لهذا فإن الدرجات المنخفضة التي يحصل عليها التلميذ تجعله يشعر بعدم قدرته ودونيته في المدرسة وفي الأداء الأكاديمي، وبعض التلاميذ قد تعنى الدرجات المنخفضة التي يحصلون عليها انعكاسا لمشاعر المعلم الشخصية واتجاهاته نحوهم، وعلى أية حال سواء اعتبرت الدرجات كمقاييس موضوعية لقدراتهم أو مقاييس ذاتية للمعلمين، فانه يمكن استخلاص أن حصول التلميذ على درجات منخفضة لهو أمر له تأثيره السلبي والمدمر على تقدير التلميذ لذاته ويمكن اعتبار هذا الأداء عنصرا أساسيا للمخرجات المدرسية غير الفعالة والذي يؤدي إلى الاحباط ثم التسرب وهو أحد المؤشرات الأساسية للتسرب^(١٠)

وقد أشارت العديد من الدراسات الى دور المعلم في حدوث تلك الظواهر واضح ، وخاصة معلم الفصل " إذا كان غير مدرك ولا يلاحظ علامات ومظاهر الخطورة منذ البداية فسوف تتفاقم مشكلة التلميذ وسيصبح التلميذ نفسه مشكلة لمعلمي المدرسة الثانوية بسبب إحباطاته وبسبب الفشل وتراجعته وبقائه في نفس الصف الدراسي وتلقيه نفس الدروس (الرسوب)، وبالتالي يتسرب من المدرسة لذا فان التعرف على مظاهر الخطورة يحدد المخاطر التي يتعرض لها التلميذ، كما أن وضع الأسلوب التدريسي المناسب لهذا التلميذ يمثل أيضا حلا أساسيا لتخفيض معدل التسرب، بالإضافة إلى أن إدراك وتفهم أن كل التلاميذ يمكنهم ان يتعلموا عنصرنا هاما لاجاد طريقة لخفض التسرب، كما أن قدرة التلميذ على القراءة في المستوى القرائي للصف الدراسي عامل حاسم، إذ أن مهارات القراءة والتعبير سببا رئيسيا في الرسوب والتسرب^(١١)

ويتبلور دور المعلم إزاء تلك الظواهر فيما يلي :-

دعت دراسات عربية إلى الارتفاع بمستوى أداءات المعلم، ومن ذلك دراسة مهري أمين دياب، نجوى جمال الدين (١٩٩٨) إلى "تأهيل معلمي التعليم الابتدائي إلى المستوى الجامعي والاستمرار فيه، ولكن بعد تعديله وإدخال التحسينات المطلوبة بما يتناسب مع أسس ومبادئ التعليم من بعد، من أجل تحسين تأهيلهم، والمساعدة على تحقيق التنمية المهنية لهم، ولمواكبة كل التغيرات التي تحدث في بيئة التعلم الدراسي وفق المستجدات الحادثة في طرق التدريس، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، أو طرق التقويم والامتحانات، أو نظم الإدارة، بل وحتى التغيرات التي تحدث في أهدافه وفلسفته، وفي القلب منها الاتجاه نحو توفير التعليم الأساسي للجميع من المهنيين والمعوقين والموهوبين وغيرهم من أفراد المجتمع"^(١٢) وتأكيدا لذلك الاتجاه أكدت دراسة سعيد جميل سليمان (٢٠٠٣) أنه يجب :-

- إعداد المعلمين قبل الخدمة، وبرامج تدريبهم أثناء الخدمة بحيث تحقق تدريبهم بدرجة كافية على التدريس بالفصول التي تحوى طلابا منخفضى التحصيل أو متعثرين دراسيا.
- تطوير برامج إعداد المعلم قبل الخدمة بما يحقق تخريج معلم أكثر كفاءة مع النظر في إطالة فترة الإعداد الأساسية لتصبح خمس سنوات بعد الثانوية العامة (بدلا من ٤ سنوات كالوضع الحالي)^(١٣) وتترك طريقة تدريس المعلم أثرها في نفسية التلاميذ، ومن هنا أوصت دراسة عبد الله بيومي^(١٩٩٣) بأن :-
- يتبع المعلم طريقة تدريس سهلة ومشوقة .
- يضع امتحانات مناسبة لمستويات التلاميذ لاستكشاف جوانب القوة والضعف .
- يستخدم وسائل تعليمية جذابة تحبب التلاميذ في التعلم.
- يعامل التلاميذ بطريقة مناسبة .
- يستخدم الكتاب المدرسي بطريقة تحبب التلاميذ في التعلم .
- يراعي الفروق الفردية بين التلاميذ.
- يكلف التلاميذ بواجبات منزلية يمكنهم أداءها في الوقت المناسب .

- يستخدم أساليب تقدير الدرجات للتلاميذ بطريقة عادلة.

- يكلف التلاميذ بواجبات منزلية مناسبة لمستوياتهم .

- يحتفظ بسجل متابعة عن التلاميذ" ^(١٤) وتذهب بعض الدراسات والبحوث الى التأكيد على برامج تدريب المعلم كعنصر فاعل فى زيادة قدراته وتميمته مهنياً، وتهتم دولة الهند بها كأسلوب وقائى فى مواجهة تلك الظواهر " من شأنها أن تخفض معدلات التسرب ،والمعدلات المرتفعة لتآكل معلمي مرحلة التعليم الأساسى، علاوة على تحسين جودة التعليم المقدم فيها ، كما أن المشروعات القومية لتدريب المعلمين التي بدأت عام ١٩٨٦ المتابعة المشروع القومي التعليمي" ^(١٥) تتجه هذا الاتجاه.

- هناك من ذهب إلى أن تحسين الحالة المادية للمعلمين، ورفع مكانتهم الاجتماعية كفيل بتحسين حالة التعليم ،والتقليل من حدة تلك الظواهر السالبة، وقد طالبت اليونسكو(١٩٧٠) كما أشارت دراسة سعيد جميل (١٩٩٧)" بضرورة رفع الضيم عن المعلمين بكافة صورة..

وفى دراسة البنك الدولي (١٩٩٠) طالبت بضرورة توفير الأماكن الكافية والمناسبة لاقامة المعلمين، أو تغطية نفقات انتقالاتهم من مكان إقامتهم إلى مدارسهم" ^(١٦) وذلك لضمان تفعيل تلك البرامج والقضاء على النمطية والشكلية بها، علاوة على ذلك العناية بتحسين الظروف الصحية، وتقديم الخدمات العلاجية لهم فى مستشفيات جيدة ، وذلك يعود بالايجابية على عملهم وعظائهم، وطالبت دراسات أخرى بالتدقيق في عملية اختيار وتعيين المعلمين، وقد أكدت ذلك دراسة سهير عادل العطار (١٩٩٧) بضرورة تحديد شروط عند تعيين المعلمين انتقاء للعناصر الجيدة " يلتزم بها عند التعيين ، وكذلك الاختبارات والمتطلبات التعليمية التى ترتبط بدافعهم المهني ، علي أن تكون جميعا ذات مستوى فكرى متميز ، وضرورة ربط المدارس بالمؤسسات التعليمية ، علي أن يستفيد المعلمون من الخبراء في هذا المجال من التربويين وذوى الخبرة في مجالات البحث العلمي في مختلف الأمور التربوية والمتعلقة بإعداد المعلمين" ^(١٧) وذلك يعود بالنفع علي العملية التربوية ، والوصول بالمعلمين إلى مستوى المعايير القومية كخطوة نحو تطبيق

المعايير الدولية ، والتي تنشر تطبيق المبادئ الخاصة بالجودة الشاملة علي درب تطوير التعليم وبناء الإنسان المصري لمستقبل حافل بالعديد من التحديات

(ج) دور المدرسة :-

لم يعد الدور التربوي للمدرسة قاصرا علي العملية التربوية فقط، وإنما اتسع دوره ليشمل الدور الريادي والإنساني لحل مشكلات التلاميذ ورعايتهم وإعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين، ويتضح هذا الدور خصوصا في مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام عن الدراسة ، ويتحقق ذلك الدور في قدرة المعلمين والادارة المدرسية، ومدي تعاونهم في هذا المجال ، حتى يمكنها استغلال القوى والطاقات المادية والبشرية بالمدرسة ، وقد أشارت دراسة يوسف عبد المعطي مصطفى (١٩٩٧) الي أنه من الملاحظ أن العملية الادارية في المدرسة مرتبطة بالتسرب من حيث سوء استغلال القوى والطاقات البشرية ، بما يترتب عليه انصراف التلاميذ عن مواصلة الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط بعدم كفاءة النظام التعليمي في توفير التعليم والتدريب الملائمين للفرد والمجتمع معا ، وترتب على ذلك عجز التلميذ عن الوصول الى المستوى التعليمي المطلوب، مما يؤدي الى الفشل أو الرسوب ، وبالتالي إلى ترك المدرسة أو الانقطاع عن الدراسة ، ويرتبط بهذا الموضوع مدى ما يوفره المناخ المدرسي من ظروف مناسبة تساعد التلاميذ على النمو المطرد وتهيئة المناهج الدراسية والبرامج التعليمية التي تناسب استعدادات التلميذ وتتمشى مع ميوله ونضجه واستعداده، وتقع مسئولية تلافى العوامل المدرسية المسئولة عن التسرب للسلطات التعليمية وأجهزتها الادارية والانتباه من جانب المدرسة للتلاميذ المتغيبين أو المنقطعين عن الدراسة ، وبحث حالتهم وتذليل العقبات التي تعترض استمرارهم في التعليم، وكذلك توزيع العمل بين المعلمين^(١٨) بما يضمن حسن سيره في المدرسة ، من خلال مبدأ الثواب والعقاب والمحاسبية.

وتبذل كافة الجهود نحو تحسين الجو المدرسي ، وجعل المدرسة مكانا محببا ومبهجا للتلاميذ ليشعرهم بالراحة ، ويبعدهم عن حياة الملل والسأم ، وهذا المناخ الإيجابي يقلل فرص الفشل بسبب الرسوب والتسرب من قبل التلاميذ ، وفي هذا الصدد أشارت دراسة محمد مالك سعيد (١٩٩٨) بما يلي :

- جعل المدرسة وحدة مؤثرة ومنتجة في المجتمع المحلي ومركز معلومات
- إقتراح بأن تحوي المدارس أعمالا تتمحور حول التنمية المحاية وتحسين شروط معيشة السكان
- الاهتمام بمجالس التلاميذ، وهي هيئات تنظيمية هدفها اشتراك الأطفال علي نحو مسئول في إدارة المدرسة، والحكم الذاتي، وتعويدهم علي الحياة المدنية، وتنمية مواقف التعاون والرفقة، والتضامن فيما بينهم، وتدريبهم علي طرق الإدارة، واتخاذ القرارات، والتكلم العلني، والتعامل ضمن فريق ^(١٩) وأشار دراسة رعوف عزمي توفيق (١٩٩٨) إلى تحسين الجو المدرسي من خلال :
- ** جعل المدرسة مصدر جذب لاطرد للتلاميذ .**
- الاهتمام بالأنشطة التربوية .
- إلغاء الواجبات المدرسية بشكلها التقليدي .
- الاهتمام بتطبيق نظام اليوم الكامل وما يصاحبه من أنشطة ومتابعة .
- إلحاق التلاميذ الضعاف بمجموعات التقوية لئلا يتسربوا من المدرسة.
- توفير ورش داخل المدارس الابتدائية لاكتساب بعض المهارات اليدوية المناسبة للبيئة ^(٢٠) ويضيف سعيد جميل (١٩٩٨) أنه يجب :
- أن تكون المدارس مفتوحة خلال ساعات العمل الرسمية .
- أن يكون المعلمون موجودين ويقومون بممارسة التدريس في الحصص الرسمية المحددة لهم .
- تجنب إضاعة الوقت في الأمور الادارية الروتينية في استقبال الزوار .
- تمثل الحصص التي تخصص لأداء التلاميذ للواجبات المدرسية أحد البدائل التي يمكن أن تضاف إلى الوقت المخصص للتلاميذ للدراسة ^(٢١) وتضيف مهري دياب، نجوي جمال الدين (١٩٩٨):
- تحسين نوعية التعليم الأساسي .

- تحقيق مختلف عناصر المنظومة التعليمية .
- تشجيع التعلم الذاتي .
- تستخدم الوسائل التعليمية .
- تساعد في إجراء التجارب والاتصال من بعد بمصادر العمل والمعرفة من شبكات المعلومات العالمية ^(٢٢) ويضيف سعيد جميل سليمان (٢٠٠٣) مايلي :
- التدقيق الصارم والشكلية في تنفيذ لوائح الانتظام في الدراسة دون مرونة كافية تأخذ في اعتبارها ظروف الطلاب ، وتوافر وسائل المواصلات وانتظامها ، وقدرة الأسر علي الوفاء بتكاليفها ، وبخاصة الأسر الأكثر فقرا ^(٢٣) ويضيف محمد مالك سعيد (١٩٩٨) :
- إستخدام التكنولوجيا في تطوير التعليم .
- تنويع مصادر المعرفة .
- تطبيق نظام الفصل المتحرك (الطائر) .
- الاهتمام باختيار وإعداد معلمي التعليم الأساسي .
- مواكبة التعلم لاحتياجات البناء الاقتصادي .
- تجديد المناهج الدراسية والتنسيق بين المقررات بما يتفق مع النتائج الجديدة للتطور الحضاري ^(٢٤) وتضيف دراسة عبد الله بيومي (١٩٩٣):
- تنسيق العلاقة بين الأسر أثناء اجتماعات أولياء الأمور بإدارة المدرسة .
- تقليل كثافة الفصول .
- جعل الجو المدرسي ملائما للمواسم الزراعية والصناعية وأنشطة المجتمع المحلي .
- توعية الأهالي بضرورة استكمال تعليم بناتهم .
- تقديم مساعدات مالية للتلاميذ المحتاجين .

- إضافة أنشطة مهنية بالمناهج .
 - لا تحصل أي رسوم أو مصروفات مدرسية من التلاميذ^(٢٥) ، وأشارت دراسة حسان محمد حسان (١٩٩٨) إلى الاهتمام بالتغذية وعلاج التلاميذ لتحسين المستوى الصحي لهم .
 - الاهتمام بالعلاج المبكر للأمراض العقلية والمتاعب الصحية كالنظر والسمع وغيرها بالكشف والرعاية المبكرة .
 - الكشف عن الحالات المبكرة لبدائيات الأمراض والخلل وسوء التوافق الجسمي .
 - توفير الوجبات الغذائية الصحية لاسيما في المناطق الفقيرة .
 - توفير العناصر الأساسية اللازمة للنمو السليم كتوفير جرعة لليود تقدم للطفل في كل سنة ، وتقديم كبسولات لنقص فيتامين (أ) مرتين في السنة^(٢٦)
- ويتضح الدور الهام للإدارة في مواجهة تلك الظواهر بدفع الاختصاصي الاجتماعي لدراسة حالات التلاميذ الذين يتغيبون " بهدف وضع الخطط العلاجية ، والإفادة منها ، وتحديد دور الاختصاصي الاجتماعي بشأنها ، وأوصت بدور الخدمة في تناول ظاهرة التسرب وخاصة بين الإناث ، وذلك لنشر الوعي بين الأهالي لزيادة رعاية بناتهم ، والاهتمام بالتعليم لمواجهة ثقافة الفقر والجهل التي تسيطر على بعض البيئات الريفية الفقيرة ، بإيجاد العلاقات المهنية بين الباحثين وحالات الدراسة ، وتوثيق العلاقة بين المدارس ومنازل التلاميذ لمواجهة المشكلة في بدايتها^(٢٧) ونظرا لأهمية الدور العلاجي للاخصائي الاجتماعي بالمدرسة ، فقد أجريت دراسات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوصت بضرورة تحسين الجو المدرسي ، إذ أن الفشل المدرسي يحدث نتيجة التكيف مع خبرات سابقة في الوسط المدرسي بما يؤدي إلى رفض الذات، وهنا فإن أهمية التدخل المبكر من أجل الطلاب الذين يعانون من صعوبات مدرسية قبل أن يبدأ هؤلاء الطلاب في اعتبار الوسط المدرسي المصدر الرئيسي لشعورهم برفض الذات ، وبالتالي ييغضون هذا الوسط بغرض تخفيف شعورهم برفض الذات^(٢٨) وتسهم الخدمة

الاجتماعية بالمدرسة في تذليل كثير من الصعاب التي تواجه التلاميذ الضعاف والمتأخرين دراسيا ، والاكتشاف المبكر لحالات التأخر الدراسي في مادة أو في جميع المواد عن طريق الملاحظة المباشرة ، ودراسة الأعمال التحريرية ، والأسئلة الشفهية ، والاختبارات التشخيصية الفردية والجماعية البسيطة والمتقنة ، ومن ثم مساعدتهم علي تصحيح المشكلات القائمة ، وتنمية إمكاناتهم وفق برامج التدريس التشخيصي الذي يبدأ بتحديد الحاجات والمشكلات وفق الأدوات السابقة ، ثم تحديد صعوبات التعليم أو الاعاقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، أو التي قد ترجع إلى عوامل مرتبطة بالتلميذ ، نتيجة عوامل نفسية وجسمية واقتصادية واجتماعية ^(٢٩) ويمكن للمدرسة أن تسهم بدور هام في فتح المدارس للعمل المسائي لمن فاتهم قطار التعليم ، وذلك يتم تنفيذه من خلال نظام المدرسة الموازية ^(٣٠) وهذه سيتم الحديث عنها فيما بعد .

(د) دور الإدارة المدرسية :

تعد الإدارة المدرسية العقل المدبر للعمل المدرسي إذ لاقيمة للعمل من خلال إدارة حازمة ومسئولة تدير العمل وتوجهه بروح تتسم بروح المسؤولية والمحاسبية ، للعمل علي تحقيق مبادئ الجودة الشاملة ، وذلك يحقق مقولة " إن جيشا من الأرانيب يقوده أسد، أفضل من جيش من الأسود يقوده أرنب " وقد أجريت دراسات عديدة لتفعيل الادارة المدرسية وتعظيم قدراتها وحسن استغلالها للعناصر المادية والبشرية ، وحسن استغلالها الوقت بكفاءة ، ودفع برامج التدريب لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين ، وتفعيل المجالس المدرسية وتخليص اجتماعاتها من النمطية والشكلية لتجسيد المشاركة المجتمعية المطلوبة ، ولعل من أهم أدوار الادارة المدرسية هو إدارة المجموعات المدرسية للتلاميذ العاديين والضعاف والمتأخرين دراسيا ، قبل أن يتكرر رسوبهم وتسربهم من المدرسة ، أولى تلك الاجراءات هو " الحد من الكثافة العالية في الفصول الدراسية بما يؤثر علي قدرة التلاميذ علي التحصيل الدراسي ، وتطبيق اليوم الكامل في المدارس بأسلوب علمي ، والتوسع في ممارسة الأنشطة لخلق روح الحب للمدرسة بين التلاميذ " ^(٣١)

وفي مجال تطوير عمل الإدارة المدرسية، أوصت دراسة محمد وجيه الصاوي (١٩٩٨) بمايلي :-

- إحترام أفكار وآراء جميع العاملين بالمدرسة .
- مواجهة ما يحدث بالمدرسة من أزمات ومواقف طارئة في هدوء وثبات .
- القدوة الحسنة في المظهر والتعامل مع العاملين والآباء.
- بث روح التكامل الاجتماعي بين المدرسة والمنزل .
- الاستقبال الطيب بالمدرسة من خلال حسن تعامل المدرسة والتلاميذ .
- تنمية روح التعاون بين الطلاب عن طريق الأعمال الجماعية .
- الرعاية والاهتمام بالحالة الصحية للتلاميذ ومتابعة المحتاجين منهم .
- تشجيع الفائزين والاهتمام بالمنتظمين في الدراسة .
- متابعة حالات التسرب أولا بأول .
- بحث وعلاج مشكلة الرسوب ومعرفة أبعادها وتشخيص سبل علاجها.
- الاستفادة بخبرات الآباء وأولياء الأمور في عمل ندوات ومحاضرات للتلاميذ .
- متابعة حالات الغياب أو التأخر وعلاجها^(٣٢) ، وتضيف دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) عدة توصيات لتفعيل عمل الادارة المدرسية مثل :
- تطوير برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة ، وبرامج تدريبهم أثناء الخدمة بحيث يحقق تدريبهم بدرجة كافية علي التدريس بالفصول التي تحوي طلابا منخفضي التحصيل أو متعثرين دراسيا .
- تعزيز خدمات التوجيه المدرسية والمهنية وفق معدلات مناسبة لكل إدارة تعليمية وتزويدها بأعداد كافية بالاختصاصيين المؤهلين وباختبارات القياس .
- أن تعد كل إدارة تعليمية برنامجا إرشاديا تدعو لحضور آباء الطلاب المتأخرين دراسيا يركز علي مساعدتهم علي كيفية معالجة الصعوبات التي يواجهها الأبناء.

- حسن استثمار جهد أولياء الأمور المؤهلين ذوي الروح الخيرة في المساندة والإشراف علي مجموعات الطلاب منخفضي التحصيل الدراسي .
- أن يتم إنشاء فصول علاجية Remedial Classes علي مستوى الإدارات بالتعاون مع الاخصائيين الاجتماعيين ، لتجميع الطلاب المتعثرين دراسيا والذين لا تصل حالتهم إلى حد الاعاقة العقلية .
- أن تنقل النشرات الموجهة للمدارس تأكيد بعدم اكتفاء إدارة المدرسة بالنظر الي الغياب كعملية إحصائية تأخذ طابعا شكليا لمجرد اقتناع لجان المتابعة بسلامة السجلات المدرسية ، لتصبح عملية تربوية يقتضي نجاحها التعاون المفعم بالود بين الادارة والاختصاصي الاجتماعي ، ورائد الفصل وولي الأمر في بحثها لحالات الانقطاع .
- تخليص الاختصاصي الاجتماعي بالمدرسة من أي تكاليف تخرج عن نطاق مهمته التي تقتضي بالدرجة الاولى دراسة حالات الطلاب الذين ينقطعون أو يتغيبون ، مع التركيز على ورش التدريب والمناقشات بديلا عن المحاضرات.
- تفعيل الادارة المدرسية لأساليب الثواب والعقاب في تعاملها مع إدارات المدارس بالنسبة لظواهر الغياب والانسحاب والتسرب.
- أن يتم اختيار القيادات التربوية بحيث تتوافر فيهم السمات الشخصية الضرورية كالقدرة علي القيادة والاتزان والمرونة والعدالة مع عقد دورات تأهيلية وتدريبية لهم في كيفية تغلب الادارة علي المشكلات التي تعترضها.
- الارتقاء بمستوي كفاية الادارة المدرسية بالقدر الذي يتيح لهيئة الادارة من نظار وهيئات تدريس التركيز علي أداء أدوارهم الفنية والمهنية بالفاعلية المطلوبة من حيث أعمال الاشراف والتوجيه والمتابعة للتلاميذ والمعلمين .
- تحسين فعالية نظام الارشاد للتوجيه بالمدارس من خلال الوحدات الاجتماعية .
- تدعيم العلاقات بين الادارة والأسر من خلال نظام اليوم المفتوح .

- الاسهام بشكل أفضل في توفير المناخ المشجع للتلاميذ علي التحصيل والاستمرار في الدراسة^(٣٣) و يضيف سعيد جميل في بحثه (١٩٩٨) بخصوص تفعيل الادارة المدرسية فيؤكد علي :

- ضرورة تصنيف التلاميذ المقبولين بالصف الأول بحيث يجمع التلاميذ القادمين من مرحلة رياض الأطفال أو الحضانه في فصول، وأقرانهم القادمين دون المرور في خبرات تعليمية سابقة في فصول أخرى، حتي يمكن التدريس بما يتناسب ومستوي كل فئة ، مع إمكان الخلط بينهما في الصفوف التالية .

- تطوير بطاقة المتابعة للتلميذ لتستمر طوال المرحلة التعليمية وتؤدي دورها الكاشف لقدرات التلميذ وإمكاناته في النواحي المختلفة ، مع تنشيط هذه البطاقات ليسهل ملئها ، وتدريب المعلم علي استخدامها^(٣٤) والتي يمكن من خلالها التعرف علي التلميذ بصورة شاملة، وبذلك يسهل عمل إدارة المدرسة بأسلوب علمي نشط يسهم في تذليل العقبات التي تواجهها

(هـ) دور المناهج الدراسية:

تعد المناهج المدرسية والمقررات الأوعية التي تصب فيها التربية أهدافها وفلسفتها، ومن ثم تنتقل إلى التلاميذ تمثلاً وهضمًا من خلال أداءات المعلمين، وتفاعلات التلاميذ الدراسية وإسهامات الوسائل والتجهيزات والمعامل وغيرها، وبالتالي تترك بصمات علي نفسية التلاميذ الدارسين لها، وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول علاقة المناهج وطرق تدريسها وتنمية التلاميذ، وقد تضخمت المناهج في السنوات الأخيرة بشكل ينوء بكواهل التلاميذ، ومن ثم أشارت دراسة مهري أمين، ونجوي جمال الدين (١٩٩٨) الي ضرورة : تقليل عدد وحجم الكتب المقررة علي التلاميذ.

- النظر إلى الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي علي أنها حلقة واحدة هدفها إكساب التلميذ المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية.

- ممارسة أنشطة متنوعة تشتمل الموسيقي، الرسم، التربية الرياضية، النشاط التلقائي الحركي الذي يستجيب لمتطلبات نمو التلميذ في تلك المرحلة «(٣٥)» وفي ذات الهدف أكدت دراسة حسان محمد حسان (١٩٩٨) علي ضرورة :
- التركيز في الصفوف الاولى علي اتقان المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات مما يشكل ركيزة أساسية للاستمرار في الدراسة والتمكن منها.
- تقليل الكتب في الصفوف الأولى مما يتيح لهم فرصا للتمكن من المهارات الأساسية، مع وصول الكتاب المدرسي إلى أيدي التلاميذ في أول العام الدراسي وربما قبله بقليل.
- إطالة مدة العام الدراسي وزيادة فترة التعلم مما يساعد التلاميذ علي التمكن من المهارات والأتقان، لاسيما أبناء الفئات المحرومة والذين يعانون من صعوبات التعلم، ولابد من وجود ساعات إضافية للتلاميذ منخفضي التحصيل حتى لا يتكرر رسوبهم وتزداد نسب تسربهم.
- توافر آليه في أيدي المعلمين توضح لهم أنسب طرق تحقيق المنهج، وأفضل أساليب استثارة دافعية التلاميذ لاسيما أبناء البيئات الفقيرة والنائية، وأفضل أساليب التعامل مع الطفل بطئ التعلم.
- إنفتاح المنهج علي البيئة بحيث يزداد وعي التلميذ بها، ورغبته في تطويرها والمحافظة عليها.
- تفاعل المنهج مع مطالب نمو التلاميذ مما يزيد من قدرة المدرسة علي جذب التلاميذ والاحتفاظ بهم بدلا من انقطاعهم عنها
- تطبيق المنهج وارتباطه بالحياة الثقافية وتناسبه مع تنوع البيئات واختلاف الثقافات النوعية مع عدم إهمال القواسم المشتركة والجذور الموحدة «(٣٦)» وأوضحت دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) بضرورة تطوير المناهج الحالية

لتنضم من جوانب مهنية وتطبيقية لتكون أكثر اتصالاً بحياة التلاميذ، وذلك
مثل:

- تطوير المناهج في اتجاه إضفاء اهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية، مع مراعاة زيادة ربطها بحياة التلاميذ .
- أن يعكس التطور المقترح احتياجات الفتيات في سن المراهقة، مما يحقق استفادتهن مما يقدم، وتمسكهن بفرصة التعليم دون تسرب.
- تحقيق أكبر قدر من التفاهم بين أطراف ثلاثة (من يصممون المناهج - من ينفذونها - من يتلقونها) خريجي التعليم الأساسي بالرعاية والتشغيل .
- إلغاء كل صور الجمود في المناهج الحالية ، وضمان مسايرتها لانطلاقات العصر الحالي ، واعطاء الثقل الكافي لعلوم المستقبل ، والتعمق في أساسياتها.
- معالجة النفور الذي يشعر به الطلاب تجاه المناهج الحالية من خلال مناهج جديدة تكون الأنشطة المتنوعة التي يميل إليها الطلاب لممارستها .
- إعادة النظر بشكل دوري في بعض موضوعات المنهج في ضوء ما يستجد من تغييرات دون حاجة إلى تغيير المنهج برمته كل مرة توفيراً للتكلفة في المال والجهد^(٣٧) كما يجب اعتناء المناهج بذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك ما أشارت إليه دراسة K.Ramchandran (2002) التي ذهبت إلى أنه يجب: توجيه المزيد من الاهتمام إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوجيه الاهتمام اليهم من أجل تخطي الفجوة في فهمهم لما يدرس داخل الفصل ، ويعتبر المدخل المتمركز حول الطفل الصديق له ، والذي يوجه المزيد من الاهتمام الخاص لبطء التعلم الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف المرغوبة " (٣٧) لدي هذه الفئة ويتصل بالمناهج والمقررات الكتب المدرسية التي تعتبر أوعية نقل تلك المناهج ، ويتعين الاهتمام بها من حيث تأليفها

وإعدادها شكلا وإخراجا بصورة جذابة، وقد أوصت دراسة محمد وجيه الصاوي (١٩٩٨) بعدة توصيات منها :

- ربط المعلومات للوصول إلى أفكار حيوية .
- إثارة التساؤلات والمشكلات وطرحها بشكل مثير لاهتمام وتفكير التلاميذ.
- التوظيف الذكي للمفاهيم العلمية وغيرها.
- أن يخاطب التلميذ ككائن نشط ومتكامل، وأن يكون أداؤه لاثارة تفكيره.
- أن يتصل بميول التلاميذ وحاجاتهم، وأن يعمل علي إشباعها وتنميتها.
- أن يساعد علي تكوين الاتجاهات السليمة والقيم المرغوب فيها.
- مناسبة لمستوي التلاميذ من حيث النمو والنضج.
- أن تكون مادته قابلة للاستخدام والتطبيق في الحياة العملية.
- حسن إخراج الكتاب من حيث الشكل ونوع الورق وجاذبيته.
- أن يوجه المعلم تلاميذه إلى أن الكتاب المدرس ليس المصدر الوحيد للمعلومات ولكن هناك مصادر أخرى لها" (٣٩) يجب أن يبحث عنها التلميذ، بما يدفعه للايجابية والنشاط، والتعلم الذاتي والبحث في المكتبات، والتدريب المبكر علي إعداد الأبحاث.

(د) الأنشطة المدرسية :

تغيرت النظرة إلى الأنشطة المدرسية عن ذي قبل ، فقد كان ينظر إليها علي أنها نوع من الترفيه، أحيانا أطلق عليها هوايات ، وأصبح ينظر إليها علي أنها جزء من المناهج الدراسية فهي خبرات مثلها مثل المواد النظرية من معارف وغيرها، ويلاحظ أن المناهج الحالية تفتقر إلى الخبرات التطبيقية والمهارات العملية ، ومن هذا المنطلق، فقد أوصت العديد من الدراسات بحاجة مرحلة التعليم الأساسى إلى المزيد منها إذ تفتقر المناهج الحالية إلى المزيد من تلك الأنشطة، نظرا لقلة الممارسات التطبيقية، أو التدريب علي المهارات اليدوية ، وقلة الأنشطة المحببة

للتلاميذ، وقلة الرحلات والزيارات الميدانية، والنقص في إمكانات وأدوات النشاط، مما قد ينفر التلاميذ من المدرسة، لأن من طبيعة الطفولة الحركة والنشاط^(٤٠) والتي تعد جاذبة للتلاميذ ومحبة لهم في المدرسة، وقد أكدت دراسات وبحوث عديدة أهميتها للتلاميذ، إذ أكدت دراسة (1995) Janice Bake , Janet Sanson أن للأنشطة أهميتها، وقد وصف Rumberger الحاجة إلى معلومات حول الطريقة التي يؤثر بها تنظيم المدرسة والقيادة والمعلمون علي قرار التلاميذ ترك المدرسة وتسربهم منها، وقدم بعض الحلول الممكنة والتي تكمن داخل المدرسة في جذب التلاميذ نحوها، ووصف بعض الباحثين تأثير الأنشطة المدرسية في الوقوف ضد التسرب والاقبال علي المدرسة^(٤١)

وبخصوص تعظيم أوجه الاستفادة من الأنشطة التربوية أوصت دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) بعدة توصيات بشأنها أهمها :

- تطوير مناهج إعداد المعلم قبل الخدمة ، وبرامج تنميته أثناء الخدمة بحيث تفسح الفرص ليتدرب بالقدر الكافي علي تخطيط وتنفيذ وتقييم الأنشطة الطلابية ، وأن تكون مشاركته في هذا الأمر طوال فترة إعداده الأساسي بالكلية .
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للصرف علي الأنشطة الطلابية ، وإعطائها الأولوية المناسبة في الإنفاق ، علي أن يتم تدعيم الأجهزة التي يوكل إليها المتابعة الجادة لتلك الأنشطة .
- التأكيد في نشرات الوزارة ، وفي توجيهات لجان المتابعة بمختلف مستوياتها، علي حفز المعلمين ليهيئوا لطلابهم الجو المحبب للتعلم، مع تدريبهم علي كيفية الانتقال من التركيز التقليدي علي المادة التعليمية إلى التركيز علي الطالب بالالتفات الواعي لظروفه وإمكاناته^(٤٢) حتى تكون تلك الأنشطة حافزة له للاقبال علي الدراسة والمدرسة بصورة ناجحة .
- ومن الأهمية بمكان أن توجه المناهج الحالية اهتمامها إلى الأنشطة المدرسية، لجعل المدرسة مركز جذب للتلاميذ ومحبيب لديهم ، ومن ثم يقبلون عليها بلا

خوف أو ملل، حيث يجدون بغيتهم في ممارسة الأنشطة المحببة إلى نفوسهم، ومن ثم تعد نادي لمن لا نادي له ، وبالتالي تقل ظواهر الرسوب والإحجام عن الدراسة، وانطلاقاً من ذلك التوجه طالب المؤتمر القومي للتعليم الابتدائي ١٩٩٣ بتنظيم موقع الأنشطة التربوية والمهارات العلمية، والنظر إليها علي أنها الوسيط الأساسي في الصفوف الثلاثة الأولى لاكتساب المهارات والخبرات العلمية والموسيقية والجمالية.

تغيير النظرة إلى الأنشطة من حيث اكتسابها وتقييمها ، وما يرصد لها من نهايات عظمي لتلقي الاهتمام الجدير بها في المرحلة الابتدائية^(٤٣) ولا توجّل للحصص الأخيرة من اليوم المدرسي وقد أصاب الأطفال التعب والملل، وبالتالي تكون عديمة الجدوي والأهمية.

(ز) دور التقويم :

تترك عمليات التقويم بشكلها التقليدي آثاراً بعيدة المدى في نفسيات التلاميذ ، نظراً لتراكم الخبرات الطويلة حيالها، إذ يشوبها الخوف والاضطراب والقلق من حدوث الفشل أو الرسوب، وخاصة في الشهادات العامة التي يسودها الشد العصبي من قبل التلاميذ وأسرهم ومعلميهم، ويشد بين الطلاب وخاصة في الثانوية العامة صراع محموم حول الحصول علي الدرجات العليا لدخول كليات القمة، وقد أثرت وسائل الإعلام في تضخيم هذه المنافسة، ويغلب علي هذه الامتحانات الطابع التقليدي من حفظ واستظهار وقياس للذاكرة بلا فهم أو وعي لما يرددون، وقد أكدت العديد من الدراسات شيوع الرسوب ورده إلى نظم الامتحانات، ففي دراسة يوسف عبد المعطي مصطفى (١٩٩٧) توصل إلى أن تلك النظم "تتحكم في أعداد الراسبين ، كما تتحكم في تحديد المستبدين أو غير المقبولين لمواصلة مرحلة تعليمية أعلى ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة التسرب ، وبالتالي إلى زيادة الهدر في التعليم"^(٤٣) من تكرار عمليات الرسوب والذي يؤدي بدوره إلى التسرب ،

خوفا من تتالي الرسوب ، ويسهم في ذلك علميات النقل الآلى فـي الصفوف (الأول- الثاني- الرابع) .

وقد طالبت دراسات عديدة بتحسين أوضاع الامتحانات ، وإصلاح الجو العام الذي تدور فيه، والنظر إليها علي أنها عملية تقويمية للتشخيص والعلاج ، وإبعاد مظاهر الخوف والاضطراب الذي شابها منذ أزمان بعيدة ، وقد أوصت دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) بعدة توصيات للتخفيف من اثارها الضارة علي نفسيات التلاميذ ، ومنها " تغيير الفلسفة التي تحكم النظام الحالي للامتحانات علي نحو جذري دون الاكتفاء بمجرد ترقيع ما هو قائم ، بحيث تتحول الامتحانات لجعلها وسائل تشخيصية فاعلة للارتقاء بنوعية تعلم الطالب ، وتحسين العملية التعليمية ، وليست كمجرد وسيلة للحكم علي أهلية الطالب ، أو عدم أهليته للانتقال إلى الصف الأعلى .

- الإسراع بتطبيق نظام التقويم التراكمي الذي يعطي الثقل لتقدم الطالب في كافة المجالات وعلي مدي شهور السنة الدراسية كلها ، ويقلل من التركيز علي امتحانات نهاية العام .

- التخفيف من التركيز الحالي في أنظمة التقويم علي قياس الجانب المعرفي وحده بحيث يتسع ليشمل كافة الجوانب من مهارية ووجدانية وغيرها

- استبدال " بيذا جوجيا الفشل " القائمة حاليا في النظر إلى الطالب المتسرب أو الأسباب " البيد اجوجيا الإنسانية " التي تدخل في اعتبارها كافة الظروف المحيطة به كإنسان .

- استبدال النظرة المتعسفة في النظر إلى من ينسحبون من التعليم من خلال الإدانة لمسلكتهم ، إلى النظرة التشخيصية العلاجية التي تضع المؤسسة التعليمية أمام مسئوليتها قبل انسحاب الطلاب من التعليم وبعده .

- سرعة تنفيذ الاقتراح الخاص بعمل ملف لكل طالب يرافقه طوال حياته التعليمية باعتباره سجلا دقيقا لما يتمتع به من إمكانات وقدرات في الجوانب المختلفة ، مع

التأكيد علي دور الإدارة التعليمية ، ومديري المدارس في عمل دورات لتدريب المعلمين علي كيفية ملء الملف بالدقة الواجبة .

- حفز المعلمين إلى مزيد من الاهتمام بعمليات إرشاد وتوجيه الطلاب بالتعاون مع الإخصائيين الاجتماعيين بالمدارس علي مدي العام الدراسي بطوله علي أن يفرد له جانب من التقدير السنوي للمعلم وجدارته بالنسبة للإعارة أو الترقية للوظائف الأعلى " (٤٥) وهذه الإجراءات تعد كفيلة بتصحيح الأوضاع المساوية التي لازمت الامتحانات طويلا ، لتكون أداة تقويمية ومن خلال متابعات مستمرة ، وباستخدام البطاقات الخاصة بكل تلميذ علي حدة بما يصلح أحوال هذه الاختبارات ، ويصح أوضاعها وظروف عقدها، وأضافت دراسة محمد وجيه الصاوي كذلك عدة توصيات علي درب إصلاحها ومنها :

- أن تكون الأسئلة مما يساعد التلميذ علي التفكير الذي يثير التخيل .
- أن تكون الأسئلة من النوع الذي يقيس القدرة علي التحليل والتركيب ثم التقويم .
- إضافة الأسئلة البحثية لتساعد علي التعلم الذاتي .
- أن تكون الأسئلة بمثابة مواقف للتعلم والتعليم .
- أن يحاول المعلم قدر الإمكان خفض التوتر المصاحب للامتحانات واعتبارها مواقف للتعليم والتعلم .
- أن تكون الأسئلة مركزة علي الحلول الجديدة ، وإدراك العلاقات بين المعلومات .
- توفير المناخ الصحي المناسب في الامتحانات " (٤٦) وهذه الإجراءات تقلل كثيرا من سلبياتها ، وتضفي عليها جوا صحيا خاليا من مسببات الخوف والاضطراب وغيرها ، وبالتالي تقلل من ظواهر الرسوب والتسرب والفسل والإحجام.

(٢) دور الوالدين والأسرة :

تعد الأسرة هي المحضن الأساسي للطفل، والمؤسسة التربوية الأولى التي تضع أساسيات التربية ودعائمها الهامة، إذ تضع اللبنة الأساسية لعمليات التطبيع

والتنشئة الاجتماعية ، والأسرة الناجحة هي التي تربي أطفالها تربية تساعد المدرسة في تكوين البني المعرفية ببسر وسهولة ، وذلك يتوقف علي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وقد درست الكثير من الدراسات والبحوث أوضاع الأسرة ، وأثبتت الكثير منها إن انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي للكثير منها يسبب مشكلات كثيرة للأطفال ، ويسهم بشكل أساسي في نشأة ظواهر الرسوب والتسرب والإحجام ، ومن ثم زيادة الفقر والهدر في التعليم ، ومن ثم في المال العام في وقت تحتاج فيه الدولة إلى تكاتف الجهود لترشيد عمليات الإنفاق ، نظرا للحالة الاقتصادية وتردي المستوى المادي والاجتماعي للأسر المصرية ، وما يسود بعض الأسر من حالات تفكك أو اضطراب ، أو هجر أحد الوالدين للمسكن ، بالزواج أو الوفاة أو الطلاق ، يترك بصماته علي حياة الأطفال وتكيفهم الاجتماعي والنفسي ، ومن ثم نشأة الأمراض والاختلالات النفسية ، ولذا يجب تحسين الأوضاع الأسرية ، وزيادة الوعي بأهمية العلاقات الأسرية الحميمة والدفع الأسرى تلافيا للمشكلات ، ورعاية للأطفال ، وتوفير أجواء تسودها المحبة والوثام .

ويلاحظ أن معظم مشكلات الرسوب والتسرب إنما مردها إلى حالة الوالدين والأسرة ، وقد أوصت دراسة حسان محمد حسان (١٩٩٨) بعدة توصيات في مجال مشاركة الوالدين علي النحو التالي : -

- مشاركة الوالدين المتعلمين في تعليم ورعاية أبنائهم في المنزل مما يزيد من مهارات الأبناء .
- مشاركة الوالدين في الحياة المدرسية كل بحسب مستواه وقدرته ورغبته واهتمامه بحيث يشترك بعضهم في عمليات تعليمية وتنقيفية وإرشادية مباشرة ، وبعضهم يستثمر وظيفته أو حرفته في خدمة الحياة والإمكانات المدرسية ، بما فيهم الحرفيين بإجراء إصلاح وتقديم خدمات مادية للمدرسة .

- تنشيط وتفعيل زيارات الاخصائيين الاجتماعيين وبعض المعلمين للأسر لازالة الفجوة والجفوة، وقد يخصص لبعض المعلمين والمعلمات الراغبين والمدرسين علي عمليات التداخل الاجتماعي .
- تيسير مقابلة الآباء للمعلمين في أوقات محددة وفي أيام محددة مما يوفر جوا من المتابعة والطمأنينة ، ويوثق الصلة بين الطرفين ويقلل من احتمالات سوء الفهم الذي قد ينعكس علي أداء التلميذ .
- تنشيط الحفلات والمعارض ولقاءات التعارف وجعلها أكثر حيوية وجدية وفرصة لاستثمار إمكانات التلاميذ وتهيئة أفضل الفرص لنمو التلاميذ وحل مشكلاتهم .
- تطوير محتوى وأساليب كتابة تقارير المعلمين للآباء بحيث تصبح قناة هامة للمتابعة والاتصال، وقد يعوق ذلك كثرة أعباء المعلمين، وأمية بعض الآباء أو عدم اهتمامهم بقضايا المتابعة لأنها سوف تحملهم مسئولياته وتتطلب منهم مهاما.
- ضرورة تعديل قوانين ولوائح الإدارة، وذلك يتطلب اختيارا دقيقا للمعلمين، ويتطلب زيادة عددهم، وتنمية اتجاهاتهم نحو التعاون مع البيئة ونحو المشاركة الوالدية ، ويتطلب مهارة ودراية في التعامل مع أولياء الأمور لاسيما محدودي الدخل^(٤٧) وتتخذ الدول المتقدمة إجراءات قانونية ضد الوالدين في حال تقاعسهم عن أداء دورهم الأبوي في دفع أبنائهم للمدارس، وقد أكدت ذلك دراسة Byron L.Barrington , Bryan Hendrieks (1989) التي أكدت أنه "يجب تشجيع الاتجاهات الوالدية الدائمة للتعليم، وفي حالة غياب مثل هذا الدعم الوالدي أو الأسرى من الضروري استخدام العقوبات القانونية ضد الوالدين، ومعاقتهم للضغط عليهم لضمان حضور الطلاب إلى المدرسة والتأكيد علي أهمية التعليم"^(٤٨) وهناك من ذهب إلى ضرورة دور أسري ناضج وفاعل في تدعيم رسالة المدرسة، وذلك يتحقق من خلال إعداد برامج في التربية الوالدية وتضمينها في كليات التربية ، وهذا ما أكدته دراسة مهري أمين دياب، ونجوى جمال الدين (١٩٩٨) إذ أكدت علي التربية الوالدية " وجعلها جزءا أساسيا في برامج إعداد المعلم حتى

يكتسب مهارات العمل والتعامل مع الوالدين خاصة في البيئات الاقتصادية

والاجتماعية المحرومة ، وتتخذ المشاركة عدة أشكال هي : -

- مشاركة الوالدين في دعم المدرسة في أنشطة يستطيعون القيام بها حسب مستواهم التعليمي والثقافي مثل عمل بعض الإصلاحات في المدرسة ، كعمل لعب الأطفال من خامات البيئة، استثمار حرفة الوالدين فيما يفيد المدرسة (نجارة - سباكة) .

- تدريب التلاميذ علي الحرف بوصفها أنشطة مدرسية ، وهنا تتنوع الأنشطة ويمكن تزويد الطفل باللعب والكتب ، ومناقشة ظروف الطفل ونموه «^(٩)» وفي إطار تحسين أوضاع الوالدين والأسرة وتوجيه جهودهما نحو مواجهة ظواهر الرسوب والتسرب، أوصت دراسة عبد الله بيومي (١٩٩٣) بأنه :

- يجب علي الأسرة أن يكون لديها وعي بأهمية التعليم بالنسبة لمستقبل أبنائها .

- أن تراقب الأسرة أبنائها للانتظام في الدراسة .

- أن تتعاون مع المدرسة في متابعة انتظام الأبناء.

- أن يكون مؤهل الأم التعليمي مناسباً .

- أن يكون مؤهل الأب التعليمي مناسباً.

- أن تشجع أبنائها علي التعليم .

- أن تسكن الأسرة في مسكن صحي مما يساعد التلاميذ علي المذاكرة .

- أن تستطيع الأسرة مساعدة أبنائها علي استكمال واجباتهم المنزلية «^(١٠)»

ولا يكتمل دور الأسرة والوالدين في رعاية الأبناء وحسن تكيفهم مع الجو المدرسي ، إلا من خلال دور فاعل للخدمة الاجتماعية والنفسية بالمدرسة التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي والنفسي إن وجد، هذا بجانب تفعيل المجالس المدرسية مثل: مجلس الآباء والمعلمين ، والذي يكون ملتقى للأسر مع المعلمين وإدارة المدرسة، وفيها يتم التواصل بينهما بما يكفل حل مشكلات التلاميذ ، وخاصة

الغياب الذي يكون بداية للتسرب والرسوب المدرسي ، وفي إطار تفعيل هذه المجالس ، أوصت دراسة محمد وجيه الصاوي بمايلي :

- تقريب وجهات النظر وإحداث نوع من التفاهم بين الآباء والمعلمين .
- أن تكون وسيلة لتسهيل بعض اللقاءات الفردية .
- مساعدة للتلاميذ المتعثرين في بعض المواد لتقديم خدمات إضافية لهم .
- العمل علي إيجاد ثقة متبادلة واتجاهات طيبة بين كل من الآباء والمعلمين .
- جعل الآباء يفهمون ما تقدمه المدرسة من خدمات لأطفالهم
- رفع مستوي الوعي التربوي بين الآباء لتكون لديهم فكرة واضحة عن مهمة المدرسة ورسالتها .
- حل بعض مشكلات التلاميذ داخل المدرسة وخارجها .
- الاستفادة من خبرات الآباء في ألوان النشاط المختلفة ، والإسهام في المشروعات العامة.
- تنظيم المساعدات الاجتماعية.
- الإسهام في التوجيه المهني^(٥١)

ومن الأهمية بمكان تمكين المجالس المدرسية من عملها، و اضافة طابع الجدية علي اجتماعاتها ، وتنظيم اجتماعاتها ، وإعداد محاضر تفصيلية لاجتماعاتها، ليكن الرجوع إليها من قبل المتابعين والموجهين، وأن تتيح المدرسة لأولياء الأمور الفرص لنقد المدرسة والتحقق من مدي نجاحها في أداء رسالتها، وتقويم عملها ، وإتاحة الفرص لرفع تلك التقارير إلى الإدارة التعليمية ، كما يجب دعوة هذه المجالس إلى المدرسة إبان المناسبات المختلفة (دينية ، قومية ..) لتوثيق الصلة بينهما، وكذا في اليوم المفتوح للإفادة من خبرات أولياء الأمور الفنية لخدمة المدرسة والإسهام في حل مشكلاتها، وأهم من ذلك كله بحث حالات الغياب والتأخر الدراسي، والتسرب من المدرسة في بداية حدوثها .

ومن جهة أخرى يجب التوسع في إنشاء المجالس الاستشارية بالمدارس ، أشارت لذلك دراسة محمد وجيه الصاوي (١٩٩٨) أنه يمكن للمدارس " توثيق صلاتها بالمجتمع الخارجي في صورة أوسع بإنشائها مكونة من أولياء أمور التلاميذ، موجه، وكيل المدرسة، إثنين من المعلمين، عدد من أهالي المجتمع المحلي، يستطيع هذا المجلس أن يرشد المدرسة، وتستفيد برأيه، وأن يدعو الأهالي إلى إبداء آرائها تجاه رسالة المدرسة، وتدعيم العلاقات معها ، ويمكن أن يكون هناك مجلس استشاري بالمنطقة التعليمية ، وتتسع دائرة المشاركة علي مستوي عالي ، وهنا ينضم إلى هذه المجالس من يكونوا قد تخصصوا في علوم التربية وعلم النفس ، فتكون هذه مساهمة إيجابية من أهالي الاقليم المحيط بالمدرسة "(٥٢) وخاصة تجاه ظواهر الرسوب والتسرب والإحجام عن الدراسة والنفور منها.

(٣) دور رياض الأطفال :

أوضحت الكثير من الدراسات والبحوث التي أجريت حول ظواهر الرسوب والتسرب، و أطفال الشوارع، أنهم قد ابتعدوا عنها وهجروها نتيجة لسوء تكيفهم الدراسي ، وفشلهم في الاندماج مع زملائهم، لأنهم لم يتعودوا علي البقاء مع مجموعة من الأطفال في مكان واحد لعدة ساعات ، أى أنهم لم يلتحقوا من قبل بحضانات أو رياض أطفال، وبعضهم أوري بأنه نتيجة لضعفه في القراءة والكتابة، ومن ثم عدم القدرة علي التواصل مع معلمهم وزملائهم، وقد دعت الكثير من الدراسات والبحوث إلى ضرورة إلحاق الأطفال قبل المدرسة برياض الأطفال كمرحلة تهيئة تسبق المدرسة الابتدائية، ويشهد الواقع العربي والمصري بضعف الاهتمام بهذه الرياض، وعدم إعطائها الأهمية الكافية التي تستحقها، وقد ألحقتها الدول المتقدمة بالسلم التعليمي إيماناً بأهميتها في عملية الإعداد المبكر للأطفال ، وقد أشار التقرير النهائي الصادر عن الندوة القومية حول الرسوب والتسرب (١٩٩٨) إلى أن " الإحصاءات العربية تؤكد ضعف معدلات الانتساب لرياض الأطفال بالنسبة للفئة العمرية من (٤-٦) لا يتجاوز هذا المعدل ٢٤% سنة ١٩٩١ ، وقد انتهت الدراسات الأساسية فيها إلى أن الأطفال الذين

توافرت لهم تربية في رياض الأطفال تفوقت نتائج تحصيلهم في الابتدائي وما بعده علي زملائهم الذين لم يلتحقوا بالرياض ، كما أن التربية بها تؤدي إلى تقليل عدد المتسربين والراسبين في الابتدائي ، ومن هنا فان ما ينفق علي الطفل فيها يعطي عائدا أفضل للطفل وللأسرة وللمجتمع، وعليه فانه يجب: -

- توفير رياض الأطفال خاصة لأطفال البيئات المحرومة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا في المدن وفي أحزمة الفقر حول المدن وفي الريف والمناطق النائية .
- توفير رياض الأطفال بعض الوقت في النوادي والساحات الشعبية ودور الثقافة والمؤسسات الدينية وفي المدارس أثناء الإجازات الصيفية والتفكير في إنشاء رياض أطفال متنقلة .
- تشجيع القطاع الأهلي والتطوعي والمساهمات الدينية والمصارف والشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية علي توفير رياض تخدم أبناء العاملين فيها وأبناء المجتمع المحلي .
- تنظيم ملف كامل لكل طفل به كل ما يتعلق بحالته الصحية والاجتماعية والتحصيلية ينتقل معه من رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم الأساسي^(٥٣) وتوصلت عدد من الدراسات إلى أهمية هذه الرياض في حل مشكلات التلاميذ الدراسية ، وتقليل نسب الرسوب والتسرب، أثبتت أن الأطفال الذين توافرت لهم تربية في رياض الأطفال تفوقت نتائج تحصيلهم في الابتدائي وما بعده علي زملائهم الذين لم يلتحقوا بالرياض ، وحل مشكلات التخلف الدراسي، ونقص المهارات الأساسية اللازمة للنجاح في المدرسة بمشاركة بعض الأمهات في أنشطتها، ويجب إلحاقها بالسلم التعليمي النظامي، وإيجاد صلة بين معلمي الرياض ومعلمي المرحلة الابتدائية^(٥٤) بما يضمن التفاعل الخلاق بينهما والذي يؤدي بدوره إلى احتفاظ المدرسة بتلاميذها ، وتحقيق مبدأ هام من مبادئ حقوق الإنسان والذي يتمثل في تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال .

(٤) دور وسائل الإعلام :

أوضحت العديد من الدراسات والبحوث أن مشكلات التسرب وخاصة بين الفتيات ترجع إلى نقص الوعي ، وشيوع العادات والتقاليد غير الصحيحة تجاه تعليم الفتيات ، وهذه تنتشر بين الطبقات الفقيرة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، ومن ثم يسودها الجهل والامية بدور التعليم في تحقيق حراك اجتماعي ، وتعتمد هذه الأسر غالبا علي الأطفال في تحقيق دخل اقتصادي يساعد أسرهم في تكسب سبل العيش، وبالتالي يدفعون بأبنائهم إلى سوق العمل في الزراعة أو الورش وغيرها، أو في أعمال المنزل بالنسبة للفتيات، وهنا يتضح خطورة دور الإعلام في نشر الوعي لتجديد الدعوة للحد من ظاهرة عمل الأطفال، وخطورة تلك الظاهرة وتداعياتها السلبية علي كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تعبير عن إهدار لإنسانية الطفل وحرمانه من فرص حياة افضل، وفقدان لطاقات المستقبل" (٥٥) وهذه التوعية هي من أهم واجبات ومسئوليات وسائل الاعلام .

وقد أوصى التقرير النهائي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٨) بتفعيل أدوار وسائل الإعلام لتشمل :

- إذاعة عرض برامج التعليم من بعد ، وإعادة تدريب الموجهين والدارسين والمعلمين في مدارس للتعليم الأساسي المختلفة لاسيما أن بعضهم قد يتعذر عليه الانتظام مدة طويلة في دورات التأهيل والتجديد .
- إستخدام هذه الوسائل بطريقة دراسية وتنقيية في التوعية بأهمية رأس المال الثقافي ، وأهمية التعليم وضرورة الاستمرار فيه وفي برامج تربية أولياء الأمور بأنواعها وأشكالها المختلفة، والرعاية الصحية والغذائية والثقافية السكانية مما يسهم في نشر الوعي الثقافي والتربوي" (٥٦).
- وعموما فإن وسائل الإعلام يمكنها التوعية تجاه موضوعات مختلفة مثل :
- التوعية بأن التسرب والادغام أمراض اجتماعية يجب محاربتها .
- توعية الجماهير والرأي العام بخطورة عمالة الأطفال، و إبراز المسؤولية القانونية التي ترتب عليها .

يتبلور دور الدولة في مواجهة تلك المشكلات من خلال عدة وزارات وهيئات مثل :

- ١- مجلس الشعب والشوري
- ٢- قطاع العمل الاجتماعي
- ٣- وزارة التربية والتعليم
- ٤- وزارة الشؤون الاجتماعية
- ٥- وزارة الصناعة
- ٦- وزارة القوي العاملة

وفيما يلي نبذة سريعة لدور كل منها علي حدة :

١- بالنسبة لمجلس الشعب والشوري (الهيئة التشريعية)

يعد الجانب التشريعي والقانوني ضروريا لتحقيق الالتزام الفردي والجماعي ، ومن ثم تعد بعض التشريعات رادعة لذوي النفوس غير السوية ، ويتجلى ذلك الدور فيما يلي :

(أ) بالنسبة لقانون الإلزام :

أقرت الحكومات المصرية السابقة قانون الإلزام ، وذلك لدفع أولياء الأمور والآباء بأبنائهم للمدرسة الابتدائية كحق قانوني ملزم ، وقد أوردت دراسة سهير عادل (١٩٩٧) بأنه إذا كانت المادة ٢١ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، والمعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ تعاقب بالغرامة والد الطفل أو المتولي أمره إذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع من إنذار والده أو ولي أمره ^(٥٨) ، ومن جهة أخرى أكدت دراسة محمد وجيه الصاوي (١٩٩٨) علي ضرورة :

- وضع قانون الإلزام موضع التنفيذ ، وزيادة الغرامة والعقوبة علي الآباء وأولياء الأمور .
- وضع تشريعات تلزم مدير المدرسة بمتابعة هذه الحالات ومنحه صفة الضبطية القضائية وتوقيع الجزاء .
- فتح المدارس الابتدائية لكل من يريد أن يتعلم بدون التقيد بالسن ^(٥٩) وذلك يتحقق بالتعاون مع الشرطة .

(ب) بالنسبة لعمالة الأطفال :

تجذب سوق العمل في القطاعين الزراعي والصناعي أو الحرفي قطاعات من الأطفال، وبرغم التنبيه إعلاميا ومن قبل مديريات شئون العمل - إلا أن ذلك لا يتحقق إلا بتشريع ملزم - وقد حظر (القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١) الذي حدد الأحداث بالصبية من الإناث أو الذكور البالغين اثنتي عشرة سنة كاملة وحتى ١٧ سنة كاملة، وحرصا علي أن يلتحقوا بمرحلة التعليم الأساسي ، كما ينبغي تشديد العقوبة علي عمالة الأطفال في القطاع الزراعي ، ومجالات الصناعات الصغيرة لتحقيق الالتزام بتنفيذ الأحكام قوانين تشغيل الأحداث^(٦٠) حتى يرتدع أصحاب الأعمال ويكفوا عن استخدام الأطفال، حماية لهم، وحفاظا علي المجتمع من تزايد معدلات الأمية.

(ج) بالنسبة لرفع سن الزواج وبعض الأنشطة الأخرى :

يجب تغليظ العقوبة علي أولياء الأمور والمأذنين الشرعيين بعدم عقد عقود الزواج علي الفتيات القاصرات ضمانا لاحتفاظ المدرسة بتلاميذها وتلميذاتها وخاصة في القرى والنجوع التي تسودها تلك العادات الاجتماعية ، كما يجب حرمان من يريد استخراج رخص القيادة ، وبطاقات الرقم القومي من الحصول عليها إلا إذا كان حاصلا علي الشهادة الابتدائية أو مصدقة محو الأمية.

٢- بالنسبة لقطاع العمل الاجتماعي :

تبين من كثير من الدراسات والبحوث أن الأطفال المتسربين أو من تكرر رسوبهم أنهم غالبا من أسر فقيرة اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، ولذا يجب توجيه الجهود الحكومية والأهلية لعلاج مشكلات فقر الوالدين، أشارت لذلك دراسة سعيد جميل (١٩٩٨) فأوصت :

- أن توجه الدولة نصيب اكبر من الموازنة لتمويل مشروعات تخصص لتحقيق دخول مستقرة للأسر محدودة الدخل تسمح للوفاء بمتطلباتها المعيشية.

- أن يتولى الصندوق الاجتماعي أو الصناديق المماثلة تقديم قروض بدون فوائد تسدد علي مدي طويل للأسر محدودة الدخل للأبناء علي أبنائها في التعليم .
- إمكان توجيه قدر من أموال الزكاة والتبرعات ، ومساعدة رجال الأعمال لهذا القرض ، مع وضع الضوابط الكفيلة بأن يتم هذا الأمر بأقل قدر من تدخل العوامل الذاتية .
- أن تعمل وزارة التربية والتعليم جهودها الحالية لتوفير وجبه غذائية مناسبة للطلاب بحيث يجتازون مرحلة النمو الجسمي السريع وخاصة للبيئات الفقيرة .
- أن تخصص الإدارات التعليمية جانبا من أرباح الجمعيات التعاونية بالمدارس المتابعة لها لتقديم المعونة المادية لحالات الطلاب التي تقتضي ذلك .
- أن ينشط مديرو المدارس الإعدادية ومسئولو الإدارات التعليمية والمديريات العامة للتربية والتعليم بالتعاون مع المقتدرين ورجال الأعمال في المحافظة والمناطق الجغرافية لإيجاد فرص عمل بأجر للطلاب ذوي الاحتياجات المادية الخاصة نظير بضع ساعات قليلة يتم تحديدها في أيام العطلات أو الإجازات دون إرهاب للطلاب وبحيث لا تؤثر علي تقدمه الدراسي .
- أن تنشأ بكل مديرية تعليمية بالتعاون مع وزارات الأوقاف وإدارات الزكاة بالمحافظة صندوقا للتكافل يتم الأنفاق منه لخدمة الطلاب الأشد فقرا علي مستوي الإدارات التعليمية بالمحافظة علي أن يسبق تقديم المعونة بحث اجتماعي للطلاب المستحقين لها ، علي أن يتم في سرية بالغة محافظة علي كرامتهم أسرهم^(٦١) بجانب رفع المستوي الاقتصادي للأسر عن طريق برامج التنمية المختلفة وضح قروض بدون فوائد للأسر علي مدي طويل من بنك ناصر الاجتماعي أو بنوك القرى .

٣- بالنسبة لجهود وزارة التربية والتعليم :

توجه الوزارة جهودا حثيثة في مواجهة ظواهر الرسوب والتسرب والاحجام وغيرها من المشكلات التي تواجه العملية للتعليمية ويتجلى ذلك الدور فيما يلي :

- بناء فصول للدراسات التحويلية وفصول التأهيل المهني بعد الخروج من المدرسة و إمكانية التحويل منها .
- إقرار مكافأة مجزية لهيئة التدريس الذين يحققوا نسبا عالية في انتظام تلاميذهم بالمدارس ولم يحدث تسرب أو رسوب .
- تحسين الوضع المادي للمعلمين .
- توفير الوجبات الغذائية لكل المدارس .
- تشجيع المشاركات الاجتماعية والشعبية من أجل إقامة المباني المدرسية، وأن يطلق اسم المتبرع علي المدرسة تكريما له وتشجيعا للآخرين .
- إعطاء المعلمين حرية تدريس المقررات الدراسية التي تناسب البيئات المختلفة ^(٦٣) وقد نجحت جهود الوزارة في تخفيض نسب التسرب في التعليم الابتدائي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت ٠,٨٧% بعد أن كانت ٣,٨٥% في عام ١٩٩٢/٩١ ^(٦٣) وذلك يظهر مدى تلك الجهود للحد من تفاقم تلك الظاهرة .

(٤) بالنسبة لجهود وزارة الشؤون الاجتماعية :

تتجه جهود هذه الوزارة في مجال رعاية المتسربين والأميين، وذلك من خلال تكوين " مراكز التكوين المهني في المحافظات وقد أسندت الوزارة هذه المراكز للجمعيات غير الحكومية ، ويتم التمويل بطرق مختلفة سواء عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية أو الاتفاقيات الدولية أو جهود المواطنين وتبرعاتهم ، ويشمل التدريب مجموعة من المهن كالنجارة والسمكرة، والتفصيل، والحياسة، والجلود، والخراطة، والنسيج وغيرها من المهن، وتقبل الصبية المتسربين من التعليم الأساسي أو الذين لم يلتحقوا به، أو الذين أتموا مرحلة التعليم الأساسي في المرحلة العمرية من ١٧-١٨ سنة ، ومدة التدريب سنتان كل سنة تسعة اشهر ، ويمكن إضافة سنة ثالثة إذا كانت طبيعة المهنة تتطلب ذلك ، ويمنح الخريجون شهادة إتمام بنتيجة الامتحان ^(٦٤) تؤهلهم للالتحاق ببعض الأعمال التي تكفي لسد حاجاتهم.

(٥) بالنسبة لجهود وزارة الصناعة :

وتتمثل هذه الجهود في مصلحة الكفاية الإنتاجية فتقدم أنواعا متعددة من التدريب السريع للمتسربين من التعليم، والتدريب لرفع مستوى المهارة للفئة من (١٣-١٧ سنة) بجانب برامج التلمذة الصناعية للمتدربين من التعليم الأساسي، ويمتد هذا التدريب ما بين ستة شهور وستين علي المهن والصناعات المختلفة، ويصنف الخريج كعامل متوسط^(٦٥) يضمن له الالتحاق بسوق العمل، بما يحقق له تحسنا في ظروفه المادية والمعيشية .

(٦) - بالنسبة لجهود وزارة القوي العاملة :

وتتجه هذه الجهود لتدريب المتسربين وذلك لتأهيلهم لسوق العمل ، والقضاء علي مشكلة الأمية وعدم ارتدادهم اليها ، وذلك التدريب يعد تجفيفا لمنابع الأمية ، وقد حددت أدوارها من خلال دراسة مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (١٩٩٨) في الآتي :

- حصر المتسربين في المحافظات عن طريق مديريات العمل وتسجيل بياناتهم .
- توجيههم إلى التدريب المناسب لقدراتهم وبما يتفق مع احتياجات سوق العمل في مراكز تدريبية متخصصة .
- تقوم بتقديم برامج تدريبية للتدرج المهني لمن تتراوح أعمارهم بين (١٢-٢٠ سنة) للتدريب بمواقع العمل في شركات القطاع الحكومي والخاص^(٦٦) وبذلك يكون هذا التدريب وظيفيا عمليا .

(٧) - دور كليات التربية :

تحمل كليات التربية علي عاتقها عملية إعداد المعلمين لمواجهة النمو المطرد في عدد السكان ، والذي يتطلب زيادة في أعداد المدارس بشكل متزايد ، ومن ثم فهي تضطلع بدور رئيسي في تخريج المعلمين لمختلف المواد الدراسية ، وتقوم من جهة أخرى في تدريب الميسرين والميسرات بمشاركة وزارة التربية والتعليم في

مجال التدريس للاميين في المراكز المختلفة التي ينشئها جهاز محو الأمية وتعليم الكبار .

- إنشاء شعب في كليات التربية يتم التركيز فيها علي فلسفة الجهود العلاجية للمتسربين من التعليم .

- إشترك كلية التربية جامعة عين شمس مع المركز القومي للامتحانات والمركز القومي للبحوث التربوية باجراء بحوث حول الجوانب المختلفة لازالة الرهبة والحد من الخوف في نفوس التلاميذ نحو الرسوب والفشل ، واقترح الوسائل المناسبة لتحقيق من هذه الخشية" (٦٧)

(٨)- دور المؤسسات الدينية :

تؤدي المؤسسات الدينية تربية مقصودة وغير مقصودة بجانب دورها في المجال الديني والتهذيبي، وقد توسعت أدوارها أخيرا في مجالات قومية واجتماعية وصحية وعلاجية وتربوية ، بفتح فصول تقوية للتلاميذ والطلاب في مراحل مختلفة، ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم، ويمكن استغلال بعض الأماكن بها كرياض أطفال لبعض الوقت لرعاية الصغار تربويا قبل دخولهم المدرسة الابتدائية مما يقلل من فرص رسوبهم فيما بعد، وأهم أدوارها في مجال مواجهة مشكلات الرسوب والتسرب يتحدد في :

- نشر الوعي بين الناس بأهمية التعليم ودوره في الحراك الاجتماعي .
- دعوة أولياء الأمور والذين يتغيب أولادهم بالعمل علي إعادة إلحاقهم بالمدارس الابتدائية ، أو مدارس المجتمع أو غيرها لتأهيلهم للحياة الاجتماعية .
- توعية الأهالي بتشريعات وقوانين الإلزام وعمالة الإطفال والآثار القانونية التي يتعرضون لها .
- يمكن استغلال بعض الأماكن بها في فتح فصول محو الأمية .
- دعوة الأهالي للإرشاد عن الأطفال المتسربين لضمهم لفصول أو مراكز محو الأمية .

(٩)- دور الأحزاب السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية منابر لإثارة الأفكار والآراء حول القضايا السياسية والاجتماعية وغيرها ويمكن للأحزاب أن تشارك بدور كبير في مجال رعاية المتسربين والراسبين وغيرهم ، بجانب الإسهام في برامج محو الأمية ، ويتلخص دور الأحزاب فيما يلي : -

- مخاطبة الشباب ودعوتهم للإسهام في تقديم بيانات عن المتسربين .
- توجيه طاقات الشباب لجمع أطفال الشوارع لإعادة تأهيلهم .
- جمع أطفال الشوارع وإيداعهم في مؤسسات إيوائية لإعادة تدريبهم وتعليمهم ، وتضمن لهم العمل المنتج .
- إفتتاح معارض تسويقية لمنتجات مؤسسات إيواء الأطفال لتحسين دخولهم .
- مساندة المراكز الشبابية في بناء مشروعات خاصة لتحسين دخل هؤلاء الأطفال .

(١٠)- دور النوادي ومراكز الشباب والساحات الشعبية :

- يمكن استغلال هذه المراكز لتوفير رياض أطفال لبعض الوقت لرعاية الأطفال
- يمكن تكوين مجموعات تقوية للتلاميذ الضعاف ، وتعمل كفصول مسائية ، أو فصول صيفية لمن يحتاج من التلاميذ لاسيما منخفضي التحصيل ، و أبناء الأسر المحرومة وبذلك تقلل من فرص الرسوب^(٦٧) والتقليل كذلك من الفشل الذي يؤدي إلى التسرب .

(١١)- دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية :

تتجه جهود الدول الآن إلى تخفيف الأعباء عن الحكومات في تقديم الخدمات لأفراد مجتمعاتها ، من خلال تشجيع الجهود الأهلية للمشاركة في تقديم تلك الخدمات ، إذ أصبح من المسلم به في الدول المتقدمة أن تشترك مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في تقديم بعض الخدمات ، ولما كانت مشكلات الرسوب والتسرب والاحجام من المشكلات الكبرى ، وتحتاج إلى تضافر عديد من الهيئات

حكومية وغير حكومية ، وتعتمد بعض الدول كاليهند وباكستان والصين وغيرها علي المساحات الواسعة في الحدائق والمزارع والأندية والساحات الشعبية لتقديم خدمات التعليم غير النظامي، والإسهام في حملات محو الأمية وغيرها ، ومن هذه الخدمات ما يلي :

أ- مدارس المجتمع لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن المدارس النظامية فتضع نظاما دراسيا يوميا وموسميا يناسب احتياجات المجتمع ، بالاعتماد علي مشروعات إنتاجية ترتبط بتلك المدارس لتساعد التلاميذ علي التعلم الذاتي الابتكاري والعمل الجماعي.

ب- التعليم التعويضي : وهو نظام تعليمي يقدم للمتسربين لاعادة تأهيلهم وتمكينهم من التعلم الذاتي، ويمكن أن يقدم في الوحدات المجمععة والمساجد، وجمعيات تنمية المجتمع ، بالتركيز علي التدريب المهني والحرفي المرتبط بالبيئة الريفية .

ج- برامج الرعاية الجزئية لأطفال العاملين : لتقديم الخدمة لأطفال الأمهات العاملات، أو المناطق الصناعية التي تنتشر فيها ظواهر عمالة الأطفال، وفيها تمارس الهوايات والاستمتاع بالفنون، مع وجبه غذائية ورعاية صحية، إلى جانب محو الأمية، بجانب تعليم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وتمول من الجمعيات الأهلية، والزكاة، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وتقدم خدماتها أساسا للمتسربين من التعليم الأساسي^(٦٩) وهذه بعض أمثلة لتلك الجمعيات الأهلية:

١- جمعية تنمية الصعيد بالمنيا (المدرسة الموازية) :-

*وتهدف إلى أن يكتشف الإنسان المصري نفسه مع إخوانه وما يعيشونه من مشكلات للعمل معا من اجل حلها بامكاناتهم المحلية، لتحقيق نمو أفضل، وخاصة في القرى من خلال مدخلي : التربية والتنمية .

*توجه جهودها لأطفال الشوارع والتي تتفاوت مستوياتهم بين الأمية الكاملة والالمام بالقراءة والكتابة، وراسبى الشهادة الابتدائية والذين يمارسون أعمالا تبعدهم عن الاستزادة من العلم، ومن ثم ينسون ماتعلموه .

* إتجهت جهودها إلى فتح فصول تلحق بالمدرسة الرسمية لاستيعاب أطفال الشوارع والضعاف، وإكسابهم بعض المهارات والمعارف الأساسية (قراءة - كتابة - حساب - بعض الخبرات اليدوية) في مدة حوالي ثلاثة أعوام بواقع ثمانية شهور في العام، بواقع خمسة أيام كل أسبوع لمدة ثلاث ساعات يوميا (٧٠) وهذه أطلق عليها المدرسة الموازية .

٢ - جمعية الطفولة والتنمية بأسقوط :

* أنشئت هذه الجمعية لتقديم خدماتها للأطفال الراسبين و الأميين من خلال اشرافها علي عدد (١٥) مدرسة مجتمع تنتشر في قري ونجوع محافظات الصعيد ، والمناطق المحرومة تعليميا بالصعيد بوجه خاص .

* تهتم هذه الجمعية أساسا بتعليم الفتيات في سن ٦-١٢ سنة .

* إيجاد فرص عمل لفتيات تلك القري والمحافظات كميسرات ومنسقات في مجال محو الأمية .

* الوصول بالدارسين إلى مرحلة التعبير عن النفس والمشاركة في تنمية المجتمع وتطويره .

* تحسين الحالة الاقتصادية للدارسين من خلال المشروعات التي توفرها الجمعية بالاشتراك في الصندوق الاجتماعي.

* تقدم الجمعية خدماتها للأطفال الراسبين والمتسربين ، وتأهيل الفتيات للمشاركة في تنمية المجتمع وتطويره .

٣ - جمعية كارتياص مصر :

وتعني لفظة كارتياص: المحبة والتعاون والمشاركة، فهي كلمة لاتينية ، وتأسست في المانيا سنة ١٨٩٧ وانتشرت في عدة دول ، وتأسست في مصر سنة ١٩٦٧ عقب حرب يونيو لخدمة الإنسان المصري دون تمييز بينهم في اللون أو الدين أو الجنسية، وتهدف إلى تقديم خدمات تربوية وتعليمية، وخاصة مشروع محو الأمية بهدف جعل التعليم وسيلة لتحقيق المشاركة الفعالة من قبل المتعلمين في تطوير

مجتمعهم، ويستهدف مشروع محو الأمية من تسربوا من التعليم الابتدائي، أو من لم يلتحقوا بالمدرسة من قبل، كما يوجد أيضا كبار، وتمتد الدراسة إلى ٩-١٤ سنة^(٧١) وتهتم الجمعية أساسا بتعليم الفتيات والوصول بهن الي مستوي المشاركة الاجتماعية والتنمية .

٤ - جمعية الرعاية الجزئية بعين الصيرة (القاهرة) :-

*أنشئت هذه الجمعية بغرض تقديم الرعاية الجزئية للطفولة العاملة، بمنطقة عين الصيرة بالقاهرة، إذ تضم هذه المنطقة في ثناياها مدايح ومشروعات حرفية صغيرة ولذا تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال.

*يهدف عملها إلى رعاية الأطفال العاملين وتقديم خدمات أساسية لهم (اللعب والترويج - التعليم والتعلم - العلاج المجاني - الوجبة الغذائية المتكاملة) بجانب محو أميتهم بها وينتظم بها بعض الأفراد الراغبين في التعلم وفي الحصول علي شهادة الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

*تعمل علي ترشيد العادات الصحية والسلوكية وأنماط التفاعل الاجتماعي بين الأطفال.

*العمل علي ترغيب الأطفال في الترقى المهني ، وتكون الدراسة مرتين في الأسبوع مساء ، بالتركيز علي الأنشطة اليدوية أو التركيبية لتحقيق التنمية المتكاملة لهم .

*تسهم هذه الجمعية في الرعاية الصحية للدارسين وتقديم وجبة غذائية أو ثمنها ، بجانب الملابس^(٧٢) فهي تعمل علي تميتهم وتعليمهم بجانب الاحتفاظ بأعمالهم ، حتى لا يرتدوا إلى الأمية .

٥ - جمعية نصر الإسلام بشبرا (القاهرة):-

تركز جهودها علي محو أمية بعض الفتيات والكبار من خلال عدة فصول ، انطلاقا من مبدأ أن التعليم حق يجب أن يحصل عليه كل مسلم ومسلمة .

- مساعدة الأفراد في التغلب علي ظروفهم التي تحول دون تعليمهم وتجبرهم علي عدم استكمال دراساتهم ويتم فيها ربط التعليم بالعمل ، واعتبار أن محو الأمية يعتبر مدخلا للتغلب علي العديد من المشاكل التي يعاني منها المواطن .

-تستهدف الجمعية محو أمية المتسربين من التعليم والقضاء علي أمراض العصر التي تنتشر مع انتشار الجهل.

-تتعاون الجمعية مع الهيئة العامة لمحو الأمية ووزارة التربية والتعليم ، بالتركيز علي عدة محاور أهمها: حقوق الإنسان ، المشكلة السكانية ، المحافظة علي البيئة والتنمية .

-تدريب الدارسين علي العمل المهني لزيادة إنتاجيتهم للارتقاء بمستوي معيشة الأفراد والمعاونة في تنميتهم^(٧٣) لتعليمهم وعدم ارتدادهم إلى الأمية.

٦- مشروع القرية المتعلمة :

وهو مشروع يهدف إلى الإسهام في الحد من ظاهرة التسرب، وذلك بتعبئة المجتمع المحلي وإشراكه في محو أمية قريته، ليكون مثلاً تحتذي به القرى الأخرى التي لاتزال تعاني من الأمية، وذلك من خلال المحاور الآتية :

· التوعية والدعوة والأعلام بقضية غير المتعلمين .

· حصر وتصنيف غير المتعلمين والمتسربين من التعليم بالقرية ويتضمن ما يلي :

- قيام الجمعية بحصر وتصنيف هذه الفئات في دائرة عمل كل جمعية حتى يتسنى تقديم الخدمة الشاملة طبقاً لبيانات دقيقة وشاملة بأسلوب إحصائي سليم .

- حصر المتسربين ومعرفة أسباب تسربهم والتعاون مع قيادات التعليم لحل مشكلاتهم وإعادةهم إلى فصولهم .

- إنشاء وتدعيم مكتبات للمتحربين من الأمية بالقرية^(٧٤) فهي أسلوب جيد لرعاية المتسربين و الأميين لتأهيلهم وتحويلهم الي طاقات منتجة .

٧- مراكز التدريب والتأهيل والتكوين المهني :

*أنشئت هذه المراكز لتأهيل المتسربين من التعليم الأساسى والمحرومين منه .
*ظهر هذا النظام نتيجة للاتفاقية بين هيئة اليونسيف والحكومة المصرية بهدف
تدعيم القدرات الإنتاجية للفرد .

*إعداد الأفراد إعدادا صالحا بحيث يكونوا قادرين علي كسب عيشهم ووقايتهم
من الانحراف ، وذلك بتدريبهم مهنيا علي حرفة ليسهموا في تنمية المجتمع
المحلي بشكل إيجابى ، لتحويلهم إلى عمالة منتجة (نصف مهرة) .
*تهدف إلى إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين قادرين علي كسب رزقهم بمزاولة
المهنة التي تعلموها" (٧٥) يوجد عدد كبير منها بالمحافظات لتوسيع قاعدة الاستفادة
منها .

خاتمة :

يتضح من العرض السابق أن هناك العديد من الجهود والخبرات، بعضها حكومي
والأخرى غير حكومية، وتعمل كل منها كجزر منعزلة لارابط بينها، ولا توجد
صلات غالبا بينها، ومن ثم يجب توحيد جهود هذه المؤسسات ، وأن تتضافر
منظمات المجتمع المدني لمواجهة تلك الظواهر ، وإيجاد آلية للتنسيق بينها،
وتوحيد جهودها، ومن ثم يجب توحيد جهة للإشراف عليها ، ورسم خريطة عمل
تحكم جهودها ، حتى لا تتكرر خدماتها في مناطق وتحرم أخرى ، وترى الدراسة
أن توكل عملية الإشراف هذه لوزارة التربية والتعليم ، بما لديها من إمكانيات
وطاقات مادية وبشرية تؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة ، حتى تحقق تلك الجهود
أهدافها ومراميها في حماية هذه النوعية من الصغار لتأهيلهم لكسب أرزاقهم ،
وجعلهم مواطنين صالحين ، وتطالب الدراسة بأن تنشأ بوزارة التربية والتعليم
إدارة خاصة لرعاية شئون الجمعيات الأهلية، تقدم الدعم والمشورة لتلك
المؤسسات وتوجهها لمد مظلة التعليم إلى كافة ربوع مصر .

الهوامش

- ١- عبد الباسط. متولي خضر : دراسة إكلينيكية لعوامل الهروب المدرسي، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة مايو، ١٩٩٠ ص، ١٥٠ ، ١٥١.
- ٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: تقرير نهائي عن الرسوب في التعليم والتسرب منه، القاهرة، ٢/٢٨ - ١٩٩٨/٣/٤ ، ص ١٥
- ٣- سعيد جميل سليمان : تطوير أنظمة تعليم وتدريب المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٣
- ٤- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم علي : الفقد في التعليم الأساسي - دراسة حالة لمدينة أبو حماد ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧
- ٥- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الإعدادي ، العوامل وأساليب العلاج، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص ٢١
- ٦- عبد العظيم عبد السلام إبراهيم علي (مرجع سابق) ص ١٢
- ٧- محمد وجيه الصاوي : رؤية علاجية لظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي ، الندوة القومية حول الرسوب في التعليم الأساسي والتسرب منه ، القاهرة ، ٢/٢٨ - ١٩٩٨/٣/٣ ، ص ٨ ، ٩ ، ١٠.
- ٨- عبد الله محمد بيومي : معالم سياسية مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٠
- ٩- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ٨ ، ٩

- 10- Dienes . Kaplan , B. Mitchell peck, Howard B.kaplan : Decomposing the Acadmic failure . Dropout Relation ship, Along itudinal Analysis. Educational Research, Vol . 90 , No 6 . July, Aug, 1997.
- 11- Roport of the Education sub committee on School Dropouts, www, johnmayo, com dropout, htm , 1999 . p.6
- ١٢- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين : صيغ مقترحة لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الاساسي ، الندوة القومية حول الرسوب في التعليم الاساسي والتسرب منه ، القاهرة ، ٢٨/٢ - ٣/٣/١٩٩٨ ، ص ٧ ، ٨
- ١٣- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الإعدادي،(مرجع سابق) ص ١٠٢
- ١٤- عبد الله محمد بيومي (مرجع سابق) ص ١١١
- 15- Government Intervention, Basic: Minimum Services programme , www , indianngos com / government / bress. htm / 1996 . pp . 1 - 6
- ١٦- سعيد جميل سليمان : الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧
- ١٧- سهير عادل محمد صبحي العطار : تحليل اجتماعي لظاهرة التسرب من التعليم الأساسي ، مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي من أجل تنمية شاملة ، القاهرة ، ١٦-١٨/٣/١٩٩٧ ، ص ١٧، ١٨
- ١٨- يوسف عبد المعطي مصطفى : العوامل المدرسية المؤثرة في مشكلة التسرب في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الآداب ، عين شمس ، مارس ١٩٩٧ ، ص ١٥، ١٤

- ١٩- محمد مالك سعيد : تجارب عالمية لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسى ، الندوة القومية حول الرسوب في التعليم الأساسى والتسرب منه ، القاهرة ، ٢٨/٢-٣/٣/١٩٩٨ ، ص ٢٨، ٢٧
- ٢٠- رؤوف عزمي توفيق: ظاهرة التسرب وحلول مقترحة لمواجهتها، مؤتمر مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى، القاهرة ١٧-١٨/٣/١٩٩٧ ، ص ١٢، ١٥
- ٢١- سعيد جميل سليمان : الرسوب والتسرب في التعليم الأساسى (مرجع سابق) ص ٧٠
- ٢٢- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص ١٦
- ٢٣- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الاعدادي (مرجع سابق) ص ١٣
- ٢٤- محمد مالك سعيد (مرجع سابق) ص ٥
- ٢٥- عبد الله محمد بيومي (مرجع سابق) ص ٩٥ ، ١٢٢
- ٢٦- حسان محمد حسان : موجهات إجرائية في علاج الرسوب والتسرب بالتعليم الأساسى ، الندوة القومية حول الرسوب والتسرب ، القاهرة ، ٢٨/٢ - ٣/٣/١٩٩٨ ، ص ١٢ ، ٣٣
- ٢٧- أحلام عبد المؤمن علي محمد : دور الخدمة الاجتماعية في مشكلة التسرب الدراسي في مرحلة التعليم الأساسى، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، ١٩٩٢، ص ١٨٢.
- ٢٨- Diane . S, Kaplan , B. Mitchell , Op .Cit . pp . 166 . 173
- ٢٩- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث التربوية للتنمية (مرجع سابق) ص ٣٦

٣٠- محمد أحمد إبراهيم علام ، سامي عبد السميع نور الدين ، الجهود غير الحكومية ومدى إسهامها في علاج ظاهرتي الرسوب والتسرب ، الندوة القومية حول الرسوب والتسرب ، ٢/٢٨ - ١٩٩٨/٣/٣ ص ٢٤،٢٥

٣١- رأفت نبيه محمود : مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم من أجل التنمية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش نومان ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٧، ٥

٣٢- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩

٣٣- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الإعدادي (مرجع سابق) ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤

٣٤- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص ٦

٣٥- حسان محمد حسان (مرجع سابق) ص ص ١٩ ، ٢٠

٣٦- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الإعدادي (مرجع سابق) ص ص ٩٨ ، ٩٩

37- K.Ramachandran : the Hindu , southern states, Online edition of India's National new spaper , june /2002, pp . 2.3.

٣٨- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ص ٣٤ ، ٣٥

٣٩- فاروق حمزة رضوان : التسرب من المدرسة الابتدائية ، مؤتمر مواجهة التسرب في المدرسة الابتدائية، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠

40- janice Baker , jan Sansone : Interventions With Students at Risk for Dropping out of School, a High School Responds . The Journal of Educational Research, Vol 83 , Marsh , April , 1990 . No . 4 . pp . 181 . 182

٤١- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الإعدادي (مرجع سابق) ص ١٠٥

- ٤٢- سعيد جميل سليمان : الرسوب والتسرب في التعليم الأساسى
(مرجع سابق) ص ٤٩
- ٤٣- يوسف عبد المعطي مصطفى (مرجع سابق) ص ٣٤
- ٤٤- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الاعدادي (مرجع سابق)
ص ص ١٠١ ، ١٠٢
- ٤٥- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ص ٣٨ ، ٣٩
- ٤٦- حسان محمد حسان (مرجع سابق) ص ص ١٤ ، ١٥
- 47- Byronl, Barrington, Bryan Hendricks, Differentiating
Characteristics of high School Groduates, Dropout, and
Nong Roduates, The Journal of Educational Research. Vol
82 . No 6 . July / Aug / 1989 , pp . 309 – 319
- ٤٨- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص ص ١٣ ،
١٤
- ٤٩- عبد الله بيومي (مرجع سابق) ص ص ١٠٦ ، ١٠٧
- ٥٠- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ص ٥٤ ، ٥٥
- ٥١- المرجع السابق ص ٤٨
- ٥٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المركز القومي
للبحوث التربوية والتنمية (مرجع سابق) ص ص ٢١ ، ٢٢
- ٥٣- حسان محمد حسان (مرجع سابق) ص ١٠
- ٥٤- راجع : مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص
ص ص ٦ ، ١١ ، ١٢
- ٥٥- غادة موسى : "إستراتيجية للحد من ظاهرة عمل الأطفال" ، مجلة
الطفولة والتنمية ، القاهرة ، العدد ١٢ ، المجلد ٣ ، شتاء ٢٠٠٣ ، ص
٣٠٢

- ٥٦- محمد إبراهيم علام ، سامي عبد السميع نور الدين (مرجع سابق) ص ٦٠
- ٥٧- رأفت نبيه محمود : مواجهة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي .
الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع مؤسسة فريد ريشر
نومان ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٧ ، ٨
- ٥٨- سهير عادل محمد صبحي (مرجع سابق) ص ص ١٥ ، ١٦
- ٥٩- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ٥٧
- ٦٠- سهير عادل محمد صبحي (مرجع سابق) ص ص ١٥ ، ١٦
- ٦١- سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الاعدادي (مرجع سابق)
ص ص ٩ ، ١٠٦
- ٦٢- محمد وجيه الصاوي (مرجع سابق) ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
- ٦٣- وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم ، قطاع الكتب ، القاهرة ،
٢٠٠٢ ، ٤٢
- ٦٤- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص ص ٢٦ ،
٢٧
- ٦٥- (المرجع السابق) ص ٢٦
- ٦٦- (المرجع السابق) ص ٢٥
- ٦٧- سعيد جميل سليمان : الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي (مرجع
سابق) ص ١٠٠
- ٦٨- مهري أمين دياب ، نجوي جمال الدين (مرجع سابق) ص ٢٢
- ٦٩- رؤوف عزمي توفيق (مرجع سابق) ص ص ١٦ ، ١٧
- ٧٠- محمد أحمد إبراهيم علام ، سامي عبد السميع (مرجع سابق) ص ص
٢٢ ٢٣

- ٧١- المرجع السابق ص ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٩ ، ٥٤
- ٧٢- المرجع السابق ص ص ٤٩ ، ٥٠
- ٧٣- المرجع السابق ص ص ٣٦ ، ٣٩
- ٧٤- عبد السلام محمد علي الصباغ : تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٣،٤٤
- ٧٥- سعيد جميل سليمان : أنظمة تعليم وتدريب المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسي (مرجع سابق) ص ١٢٠

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية^(*)

تقديم

تعد مشكلتي الرسوب والتسرب من أهم المشكلات المدرسية التي تسبب الإحجام عن الدراسة ومن ثم تركها، وتتضافر عوامل متعددة في بروز هذه الظواهر في مرحلة التعليم الأساسي بصورة تهدد مستقبل العديد من الأطفال الذين يقعون في دائرتها، أو كما تسميها بعض الدراسات "في خطر" وقد أشارت دراسة (Pallas, Aaron M 1999) أن مصطلح "في خطر" هو احتمالية رسوب التلميذ أكاديميا، أو يتسرب من المدرسة، لهذا يعتبر التلاميذ في خطر أو محرومون تعليميا إذا ما تعرضوا لخبرات تعليمية غير ملائمة، أو غير كافية، سواء من قبل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع، حيث تتجاهل معظم البرامج أثر البيئة الأسرية، والبيئة المجتمعية علي النمو الأكاديمي للطفل^(١) وعليه فإنه في مثل هذه الحالات يجب إعادة النظر في وضع الأطفال الذين يتعرضون لخطر الرسوب والتسرب، ومن ثم فإن المدرسة يجب أن توجه جهودها لبحث مشكلاتهم في وقت مبكر، وينبغي أن تكون الخدمة الاجتماعية والإرشادية بالمدرسة، مما يلزم معه وجود إخصائيين اجتماعيين ونفسيين لتذليل عقبات الأطفال، والاتصال بأولياء أمورهم ووالديهم، حتى لا تتفاقم المشكلة، ويحدث الرسوب أو يتكرر، ومن ثم يتخذ التلميذ قراره أو تتخذ الأسرة قرارها بالتسرب بحث عن عمل ينجح فيه الطفل، كالاتحاق بعمل ما يكون مساعدا في زيادة دخل الأسرة، وخاصة في أوساط الريف والعشوائيات والتي لا تهتم بالتعليم أولا تدرك قيمته، وتتطلب معالجة تلك الظواهر غالبا تحسينا في الجو المدرسي لجعل المدرسة مكان محببا وجاذبا للتلاميذ لا طاردا لهم، وعليه يجب أن تهتم المدارس بكل ما يشجع التلاميذ، وخاصة تحسين معاملة التلاميذ، والقضاء علي مظاهر الخوف وسوء المعاملة حتى يجتاز الأطفال هذه الفترة من سوء التكيف بحب المدرسة وعدم النفور منها، وهنا أشارت دراسة حسان محمد حسان (١٩٩٨) أن كثير من مشكلات التلاميذ لا تستطيع المدرسة معالجتها ما لم تتعاون مع البيئة، كما أن بعض مشكلات الأسرة تستطيع المدرسة المساهمة في إيجاد حلول لها علي الأقل

(*) د/ عبد الحائق يوسف سعد

عن طريق الإرشاد والتوجيه والكشف عن مصادر دخل جديدة في البيئة، وإذا كانت أمية أو انشغال أو لا مبالاة كثير من الآباء والأمهات تعوق وتعرقل صلة البيت بالمدرسة، فليس معني ذلك أن محاولات الصلة بهذه الأسر لن تأتي بنتيجة، فوضوح عمل كل منهما للآخر سيوفر ظروف أفضل لنمو وتحصيل الطفل، وربما يقلل من نسب تسريه (٢)

وقد أوضحت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية أن تلك المشكلات ترجع أساسا إلي الطفل لضعفه الدراسي أو الصحي، أو لسوء معاملة المعلمين، أو تقاعس الإدارة المدرسية عن متابعتها لهم ولذويهم ، أو المناهج الدراسية وقد أشارت دراسة (2002) Wells , Amy Stuart أن قرار ترك الطالب المدرسة يرجع إلي سلسلة طويلة من الخبرات المدرسية السلبية كالفشل الأكاديمي، أو الرسوب ، أو الحرمان أو الطرد المؤقت المتكرر، ولهذا يجب أن تستهدف استراتيجيات مواجهة ظاهرة التسرب في مرحلة المدرسة الإعدادية ، حيث تتعلق الضغوط المدرسية وتتمثل في مناهج معقدة، أو عدم توافر بيئة دراسية ملائمة "والحاجة المتزايدة لقبول الأقران" (٣) بما يعني جعل جو المدرسة ومناخها إيجابيا للنمو التربوي والنفسي للتلاميذ، ويساعد على احتفاظ المدرسة بتلاميذها.

وفيما يلي عرض لإجراءات الدراسة الميدانية وخطواتها :

أولا : إعداد الأداة :

- ١- تم إعداد استمارة مقابلة في صورتها الأولية ، وعرضت علي سيمانار المجموعة البحثية وذلك لإبداء الآراء حول صدق الأداة في قياسها لما وضعت له، واستطلاع آراء عينة من الخبراء في التربية والميدان التربوي لاستجلاء آرائهم حول مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام في مرحلة التعليم الأساسي، ورؤيتهم حول سبل تفاههما، وأسباب ذلك، وكذا استطلاع آرائهم حول سبل مواجهتها، ووضع توصيات ومقترحات لعلاجها، والحد من آثارها لما تمثله من هدر في المال العام، وتبديد للطاقات التي يجب أن توجه نحو التنمية

واستثمار كافة الجهود لتحسين التعليم المصري وتطويره كمشروع قومي للانطلاق نحو المستقبل .

٢- عرضت الأداة بعد تعديل الملاحظات التي أبدتها فريق البحث علي بعض الخبراء بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية حول صدق الأداة فيما وضعت لقياسه، وتم تعديل الأداة طبقا لتلك الملاحظات .

وقد عرضت الأداة في شكلها النهائي للتطبيق وهي عبارة عن :

- صفحة الغلاف وتحتوي علي البيانات وموضوع المقابلة .
- الصفحة الثانية وهي صفحة التعليمات والبيانات الخاصة بالمستجيبين.
- وتحتوي الصفحتان الثالثة والرابعة علي سؤال مقيد يدور حول أسباب تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي.
- وعدد ثلاث أسئلة مفتوحة وتدور حول أسباب حدوث التسرب بالنسبة لما ورد في السؤال الأول، أما السؤال الثاني فيتعلق بأسباب حدوث مشكلة الرسوب، والسؤال الثالث فهو عن أسباب الإحجام عن الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي.
- وقد ختمت الاستمارة بسؤال خامس يتعلق بطلب تقديم مقترحات للمستجيبين حيال كل من الرسوب، التسرب، الإحجام باعتبارهم قيادات وخبراء في التعليم والميدان، ومن ثم يمكن الاسترشاد بآرائهم إلي حد كبير بجانب الإطار النظري.

ثانيا : التطبيق :

تم إعداد ثلاثين استمارة مقابلة كعينة من الخبراء والقيادات التربوية لاستطلاع آرائهم حول مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام في مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيها : الابتدائية والإعدادية ، وذلك من خلال مجموعة من أعضاء الفريق البحثي في القاهرة وعدة محافظات بالجمهورية والتي أمكن التطبيق فيها ، وقد كانت العينة علي النحو التالي :

- أ- فريق من خبراء المجلس القومي للتعليم ويوضحه الجدول رقم (١) .
- ب- فريق من قيادات التعليم بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية، ويوضحه الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (١)

يوضح توزيع عينة خبراء التربية

م	التخصص	العدد		ملاحظات
		ك	%	
١	أصول تربية وإدارة تعليمية	٤	١٣,٣	خبراء بالمجلس القومي
٢	علم نفس وصحة نفسية	٣	١٠,٠	للتعليم علاوة علي أعمالهم بالجامعات المصرية
٣	مناهج وطرق تدريس	٣	١٠,٠	
	الجملة	١٠	٣٣,٣	

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع عينة قيادات التربية والتعليم

م	التخصص	العدد		ملاحظات
		ك	%	
١	وزارة التربية والتعليم	٤	١٣,٣	
٢	القاهرة	٤	١٣,٣	
٣	المنوفية	٤	١٣,٣	
٤	الغربية	٤	١٣,٣	
٥	الشرقية	٤	١٣,٣	
	الجملة	٢٠	٦٦,٥	

ثالثا : تفريغ وتحليل البيانات :

- تم تفريغ البيانات وتبويبها من خلال كشوف تم إعدادها لهذا الغرض .
- تم تحليل الاستجابات وذلك علي النحو التالي :
- أ- بالنسبة للسؤال رقم (١) وهو عبارة عن سؤال مقيد، ويمثله الجدول رقم (٣) .
- ١- ما الأسباب التي تري أنها تؤدي إلي تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي ؟ ويوضحها الجدول رقم(٣) .

جدول رقم (٣)

يوضح أسباب تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي

م	السبب	الاستجابة		ملاحظات
		ك	%	
١	التلميذ	٩	٣٠	
٢	المعلم	١٧	٥٦,٦	
٣	الإدارة المدرسية	٧	٢٣,١	
٤	المناهج الدراسية	١٦	٥٣,١	
٥	التقويم	٩	٣٠	
٦	الأنشطة المدرسية	٨	٢٦,٦	
٧	الظروف الاقتصادية للوالدين والأسرة	٢٩	٥٦,٦	
٨	الظروف الاجتماعية للوالدين والأسرة	٢٩	٥٦,٦	
٩	المستوي الثقافي للوالدين والأسرة	١٠	٣٣,٣	

يتضح من قراءة معطيات الجدول السابق ما يلي :

- ١- إن العبارة (٣) والخاصة بالإدارة المدرسية هي أدناها إذ حصلت علي نسبة (٢٣,١%) وتعد أقل الأسباب ، إذ أن الإدارة ليست طرفا في هذه المشكلة ، ويتحدد دورها في متابعة غياب التلاميذ وأولياء أمورهم بإخطارهم بغيابهم حتى لا يتكرر الغياب الذي يؤدي إلي الرسوب والتسرب .
- ٢- أما بالنسبة للعبارة (٦) والخاصة بالأنشطة التربوية فقد كانت نسبة الاستجابة (٢٦,٦%) وذلك يعني أنها ليست عالية في التأثير علي تلك الظواهر قياسا بغيرها من الأسباب.
- ٣- أما بالنسبة لكل من العبارتين (١,٥) فقد حصلنا علي نسبة أعلي (٣٠%) وذلك يعني أن التلميذ والتقويم ليسا مسؤولين بدرجة كبيرة عن حدوث تلك الظاهرة، فقد يكون التلميذ سببا في المشكلة إذا كانت قدراته نحو القراءة والكتابة ضعيفة وبالتالي لا يتجاوب مع المعلم، ويخاف منه ويؤدي ذلك إلي تأخره عن زملائه، ولا يحرز درجات في اختبارات الشهور والتي قد تسبب التسرب أو الهروب الذي يؤدي إلي التسرب، ومن ثم فإن معاملة المعلم يجب أن تكون أبوية تتسم بالعطف والرحمة، أما التقويم فليس له من عيوب إلا في الامتحانات التقليدية التي تعتمد علي الحفظ وقياس الذاكرة، لذا يجب تصحيح تلك الاختبارات لتكون موضوعية، ولا تعتمد علي الحفظ، ويجب أن تكون وسيلة شاملة ومستمرة كالتقويم التراكمي " والبرتوفليو " الذي يقيس كل إنجازات التلميذ طوال العام الدراسي .
- ٤- بالنسبة للعبارة (٩) والتي تختص بالمستوي الثقافي للوالدين والأسرة ، فقد نالت استجابة (٣٣,٣%) وذلك يوضح أنها تسبب المشكلة بدرجة ليست كبيرة، إذ أن نطاقها منحصر في الأسر غير المثقفة والتي لا يمكنها متابعة حالات أبنائها، أو لا يقدرن أهمية التعليم وجدواه إذا قيس بخروج التلميذ إلي سوق العمل في الحقول أو الورش ، ويكون مصدرا من مصادر الدخل الأسري .

٥- وبالنسبة للعبارة (٤) والخاصة بالمناهج الدراسية، فقد حصلت على نسبة استجابة (٥٣,١%) وهى دراسات كثيرة بإصلاح أحوال نسبة تزيد عن المتوسط بالنسبة لغيرها من الأسباب، وقد طالبت دراسات كثيرة بإصلاح أحوال المناهج وتنقيتها من الحشو الزائد، وتبسيطها لتلائم مستويات التلاميذ الدارسين لها، وقد أوصت دراسة سعيد جميل (١٩٩٨) بعدة إجراءات بشأن المناهج منها:

- إلغاء تكدر المناهج الدراسية كخطوة ضرورية ، وتنقيتها لتناسب الدارسين لها .

- إضفاء اهتمام خاص بالجوانب التطبيقية والعملية .

- الاتجاه نحو ربط التعليم بالحياة من خلال مناهج دراسية ملائمة (٤).

٦- وبالنسبة للعبارة (٢) والخاصة بالمعلم، فقد حصلت على نسبة (٥٦,٦%) وهي نسبة عالية إلى حد ما ، وقد أرجعت الكثير من البحوث والدراسات أسباب هذه المشكلات إلى المعلم الذي يتسبب في كراهية التلاميذ للمدرسة نتيجة لقسوته ومعاملته السيئة لهم، بحثا عن الدروس الخصوصية لدفع التلاميذ إليها، أو لزيادة كثافة الفصول، أو لضعف في أدائه، ومن ثم إعداداته وتدريبه، وقد أوصت دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) " بتطوير برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة ، وبرامج تدريبهم أثناء الخدمة بحيث تحقق تدريبهم بدرجة كافية على التدريس بالفصول التي تحوي طلابا منخفضي التحصيل أو متعثرين دراسيا، بالنظر إلى كيفية اكتشاف وتحديد نقاط تعثرهم ، مع تدريبهم على أساليب علاج الطلاب المتعثرين " (٥) .

٧- بالنسبة للعبارتين (٧,٨) وهما الخاصتان بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للوالدين والأسرة ، فقد حصلتا على نسبة واحدة (٥٦,٦%) وهي نسبة عالية إذا قيست بالعوامل الأخرى التي تسبب تلك الظواهر، ومن ذلك يتضح أنهما أكثر العوامل التي تسبب حدوث ظواهر الرسوب والتسرب، ولذلك فقد أوصت كثير من الدراسات بالاهتمام بتحسين ظروف أسر التلاميذ

الذين يعانون من مشكلات الرسوب والتسرب إسهاما في حل تلك المشكلات، وطالب البعض بإيجاد نوع من الشراكة بين المنزل والمدرسة، وطالبت دراسات أخرى باستحداث نوع من البرامج باسم (التربية الوالدية) باعتبار أن الأسرة هي أولى المؤسسات التربوية التي تستقبل الأطفال ، وتترك بصماتها علي حياتهم، ومن ثم فقد أوصت دراسة سعيد جميل (٢٠٠٣) بخصوص تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي تسرب أبنائها أو تكرر رسوبهم بما يلي :

- أن توجه الدولة نصيبا أكبر من الموازنة لتمويل مشروعات تخصص لتحقيق دخول مستقرة للأسر محدودة الدخل تسمح للوفاء بمتطلباتها المعيشية.
- أن يتولى الصندوق الاجتماعي، أو الصناديق المماثلة ، تقديم قروض بدون فوائد تسدد علي مدي طويل ، للأسر محدودة الدخل للإبقاء علي أبنائهم في التعليم .
- توجيه قدر من أموال الزكاة والتبرعات ومساهمة رجال الأعمال لمساعدة هذه الأسر .
- أن تخصص الإدارات التعليمية جانبا من أرباح الجمعيات التعاونية بالمدارس التابعة لها لتقديم المعونة المادية لحالات الطلاب التي تقتضي ذلك، مع وضع ضوابط تكفل عدم الانحراف " (٦) وقد أوصي التقرير النهائي لدراسة المركز القومي للبحوث التربوية بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بما يلي :
- تنشيط وتفعيل زيارات الأخصائيين الاجتماعيين وبعض المعلمين للأسر لإزالة الجفوة والجفوة بينهم وبين المدرسة .

- تيسير مقابلة الآباء للمعلمين في أوقات محددة في أيام محددة، مما يوفر جواً من المتابعة والطمأنينة، ويوثق الصلة بين الطرفين ، ويقلل من احتمالات سوء الفهم الذي قد ينعكس علي أداء التلميذ .

- تنشيط الحفلات والمعارض والاجتماعات ولقاءات التعارف وجعلها أكثر حيوية وجدية وفرصة لاستثمار إمكانات التلاميذ للتعرف علي أسرهم، مما يزيد الصلة بينهم وبين المدرسة ، وحل مشكلات التلاميذ^(٧).

(ب) ثانيا : بالنسبة للأسئلة المفتوحة أو غير المقيدة :

١- بالنسبة للسؤال رقم (٢) وهو :

إذا كانت إجابتك بنعم علي الأسباب السابقة أو بعضها (في السؤال الأول) برجاء تحديد الأسباب التي تؤدي إلي حدوث التسرب ؟

وقد تنوعت إجابات العينة المستجيبة حول السؤال بطرح عدد من الأسباب ، وهذه تم ترتيبها حسب تكراراتها من الأكبر إلي الأقل كما يلي :

- المستوي الاقتصادي للوالدين والأسرة.
- المستوي الاجتماعي للوالدين والأسرة.
- المستوي الثقافي للوالدين والأسرة.
- المناهج.
- المعلم.
- التلميذ.
- الأنشطة المدرسية.
- النظام المدرسي.
- البعد المكاني للمدرسة عن محال إقامة بعض التلاميذ.
- الدروس الخصوصية.

- إلغاء دور المعلمين والمعلمات .
 - عدم اقتناع بعض الأباء والوالدين بأهمية تعليم البنات .
- ٢- بالنسبة للسؤال رقم (٣) والخاص ب:-
- ما الأسباب التي تؤدي إلي حدوث مشكلة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي ؟
- وقد تنوعت الاستجابات حول السؤال بطرح عدد من الأسباب وهذه تم ترتيبها حسب تكراراتها من الأعلى إلي الأدنى كما يلي:-
- إرتفاع كثافة الفصول.
 - المعلم.
 - النظام المدرسي.
 - المستوي الثقافي للوالدين والأسرة.
 - المستوي الاقتصادي للوالدين والأسرة.
 - المستوي الاجتماعي للوالدين والأسرة.
 - التقويم.
 - الدروس الخصوصية.
 - التلميذ.
 - المناهج.
 - عدم الاهتمام بالتلاميذ الضعاف.
 - عدم اقتناع الأسرة بعدم جدوى التعليم وخاصة البنات.
- ٣- بالنسبة للسؤال رقم (٤) والخاص ب :
- ما الأسباب التي تؤدي إلي إحجام تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي عن الدراسة ؟
- وقد تنوعت استجابات العينة حول هذا السؤال بطرح عدد من أسباب الإحجام، وقد تم ترتيبها حسب تكراراتها من الأعلى إلي الأدنى علي النحو التالي:-

- المستوى الاقتصادي للوالدين والأسرة.
- المستوى الاجتماعي للوالدين والأسرة.
- المستوى الثقافي للوالدين والأسرة.
- سوء النظام المدرسي.
- بطالة المتعلمين والخريجين.
- تكلفة التعليم.
- المناهج.
- الإدارة المدرسية.
- الدروس الخصوصية.

٤- بالنسبة للسؤال رقم (٤) والخاص بمقترحات العينة حول تلك المشكلات وهو:

ما مقترحاتكم لمواجهة مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام في مرحلة التعليم الأساسي ؟

أ- بالنسبة للرسوب :

وقد اقترحت العينة عددا منها تم ترتيبها حسب تكراراتها الأعلى فالأدنى ترتيبا وذلك علي النحو التالي :

- تقليل كثافة الفصول .
- الاهتمام بالأنشطة .
- تنقية المناهج من الحشو .
- تقديم وجبات غذائية للتلاميذ وخاصة في الريف .
- إعانة الأسر الفقيرة ماديا .
- تقديم مساعدات للتلاميذ الفقراء .
- رفع مستويات المعلمين .

- المتابعة المستمرة من قبل الإدارة المدرسية .
- تعديل نظم التقويم .
- توجيه مزيد من الاهتمام بمدارس الريف .
- العودة لنظام دور المعلمين والمعلمات في إعداد المعلمين .

ب- بالنسبة للتسرب :

وقد اقترحت العينة عددا منها تم ترتيبها حسب تكراراتها الأعلى فالأدنى ترتيبا ، وذلك علي النحو التالي :

- تقديم إعانات للتلاميذ الفقراء .
 - الاهتمام بالأنشطة المدرسية .
 - الاهتمام بالتلاميذ الضعاف .
 - تطوير المناهج الدراسية لتناسب سوق العمل .
 - إعداد المعلم جيدا .
 - تخليص المناهج من الحشو وتبسيطها .
 - تحسين علاقة المدرسة بالبيئة .
 - المتابعة الجادة للمتسربين .
 - رفع المستوي المادي للمعلم .
 - توعية الأباء والأسر لرعاية أبنائهم .
 - الاهتمام بمشروع المدرسة المنتجة .
 - التوسع في بناء المدارس وخاصة في المناطق النائية .
- ج) بالنسبة للإحجام :

وقد اقترحت العينة عددا منها تم ترتيبها حسب تكراراتها الأعلى فالأدنى ترتيبا وذلك علي النحو التالي :

- تحسين مستوى التلميذ .
- تحسين المستوى الاقتصادي للوالدين والأسرة .
- تنقية المناهج من الحشو .
- ربط التعليم بسوق العمل .
- توعية الوالدين والأسر بأهمية التعليم وخاصة للبنات .
- التطبيق الجاد لقانون الإلزام .
- مساعدة التلميذ الفقير ماديا .
- الحد من عمالة الأطفال .
- توثيق صلات المدرسة بالبيئة وأولياء الأمور .
- الاهتمام ببرامج محو الأمية .

الهوامش

- 1- Pallas Aaron M: Making schools More Responsive to At-Risk students ERIC / CUE Digest , Clearing house on Urban Education , New Yourk , NY 1999 , pp.1-2
- 2- Janice Barket & Janet Sansone interventions with Students at Rick for Dropping out of School : a High school Responds , the journal of educational research , Vol , 83 , March / April , 1990 , No . 4 .pp. 181 –186.
- 3- Report of the Education subcommittee on school dropouts , www . johnmayo , com / dropout , htm , session , 2004. pp. 1-4

٤- حسان محمد حسان : موجهات إجرائية في علاج الرسوب والتسرب بالتعليم الأساسي ، الندوة القومية حول الرسوب في التعليم الأساسي والتسرب منه ، القاهرة ، ٢٨/٢ - ٣/٣/١٩٩٨ ، ص ١٣

- 5- Walls , Amy : Middles schoole Education , the Critical link in Dropout Prevention, Clearing house on Urban, Education, New Yourk , Ny , ERIC / CUE, digest . No . 60 . 1999 , pp. 1-4.

٦- سعيد جميل سليمان : الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي - دراسة مسحية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٤٨

٧- _____ : التسرب من التعليم الاعدادي ، العوامل وأساليب العلاج، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة : ٢٠٠٣ ، ص ١٠٢

٨- عبد الله محمد بيومي : معالم سياسية مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ص ١٠٦، ١٠٧ .

- راجع : سعيد جميل سليمان : التسرب من التعليم الاعدادي (مرجع سابق) ص ص ٩٧ ، ١٠٦

٩- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الندوة القومية حول الرسوب في التعليم الأساسي والتسرب منه ، القاهرة ، التقرير النهائي ، ٢٨/٢ - ٣/٣/١٩٩٨ ، ص ص ٢٥، ٢٦.

- راجع : حسان محمد حسان، (مرجع سابق) ص ص ١٤ ، ١٥.

الفصل الخامس

المعايير القومية للمدرسة الفعالة^{*}

فى تفسير ومواجهة ظاهرة "التسرب"^(*)

رصدت العديد من الدراسات العديد من أسباب وعوامل ظاهرة التسرب، سواء كانت أسباباً تعليمية، أو أسباباً مجتمعية، وباتت فى النهاية أسباباً وعوامل تكررهما الدراسات بشكل أو آخر، حتى كادت أن تصبح صوراً منسوخة لأصل واحد، ولا ندرى هل هذا الأصل عكسه الواقع فى أذهاننا؟ أم أن أذهاننا قد اختزنته كتصورات مسبقة فرضته على الوقائع؟ يعزز هذا التساؤل ندرة الدراسات الحقلية القائمة على المعاشية، والملاحظة المعمقة، وكافة مفردات المعالجة الإثنوجرافية، ناهيك عن غياب مؤشرات منضبطة تمكننا من رصد هذه العوامل والأسباب، سواء على مستوى المؤسسة التعليمية، أو على مستوى السياق المجتمعي العام.

ولأن العوامل والأسباب قد أصابها التكرار، انتقل الأثر إلى تكرار مقترحات وتوصيات العلاج والمواجهة، أيضاً بسبب غياب مؤشرات منضبطة تمكننا من قياس فعالية هذه التوصية أو تلك.

وربما قد تكون " وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر " نقطة انطلاق للحكم على أية ظاهرة تعليمية، ومنها التسرب، وفق مؤشرات مقننة يمكن بها قياس مستوى ومقدار تأثير كلاً من العوامل المجتمعية والعوامل التعليمية فيها، بعيداً عن التعامل مع الواقع ككتلة شواهد مجهولة الأوزان فى التأثير، أو مع التصورات النظرية المسبقة كأحكام عامة غير مفصلة.

بمعنى أن الوثيقة ليست فقط جملة من المعايير والمؤشرات التى تعكس مستوى الجودة فى الأداء التعليمى بمشاركة مجتمعية، وإنما يمكنها أن تصبح أيضاً مرجعية فى البحث التربوى لتقنين تعامله مع الظاهرة التربوية موضوع البحث،

* إعداد د/ أحمد يوسف سعد

فى جانبها التعليمى والمجتمعى، وكما تفيد فى فهم وتفسير الظاهرة، يمكنها بالتالى أن تساعد فى التحكم فيها.

وفى هذا السياق يمكن الوقوف من داخل هذه الوثيقة، على العناصر الهامة من معايير ومؤشرات والتي يتوقف على تفعيلها الحد من ظاهرة التسرب، وأيضاً يمكن من خلالها ضبط المنهجيات والأدوات عند المعالجة العلمية للظاهرة أينما تفشت.

وفى البداية يمكن تقديم نبذة مختصرة عن الوثيقة ومكوناتها، تمهيداً لتحليل محتواها لرصد عناصرها الحيوية فى مواجهة ظاهرة التسرب.

وثيقة معايير التعليم ومكوناتها:

هى مجموعة من معايير ومؤشرات محددة لمستويات الجودة الشاملة فى منظومة التعليم والتعلم فى مصر، بكل عناصرها، تم فيها - وفق ما جاء فى أساسها الفكرى - الالتزام بالمواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان والطفل والمرأة، وتفعيل المحاسبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإحداث تحول تعليمى يرتقى بقدرة المجتمع على المشاركة فى الجهد التعليمى، ودعم أسس المواطنة الصالحة والانتماء والديمقراطية لدى المتعلم، وترسيخ قيم العمل الجمعى والتنوع والتسامح وتقبل الآخر، وتنمية أجيال مستقبلية قادرة على التعامل مع النظم المعقدة، والتكنولوجيا المتقدمة، والمنافسة فى عالم متغير، ومواكبة تطورات عالم صناعة المعرفة والتكنولوجيا وتعدد مصادر التعلم وتنمية مهارات التعامل مع مجتمع المعرفة، واستحداث نمط إدارى يرسخ مفاهيم القيادة ومجتمع التعلم وتحقيق الجودة الشاملة، وتوفير مناخ يكفل حق التعليم المتميز للجميع والتنمية المهنية المستدامة للممارسين التربويين، واعتماد مقاربة تعليمية مبتكرة تعزز نموذج التعلم النشط ذاتى التوجه، وتعزيز توظيف المعرفة وقيم الإنتاج، وأساليب التفكير الناقد والإبداعى وحل المشكلات واتخاذ القرار وقاعدة معرفية عريضة لدى المتعلم، والالتزام بالتميز فى التعلم والقدرة على المتابعة والتقويم الأصيل، ودعم قدرة الأنساق التربوية على التجدد والتطوير المستمر.

وقد تمحورت معايير ومؤشرات هذه الوثيقة حول عدد من المجالات العامة
هى (المدرسة-الفعالة، والإدارة، والمعلم، والمشاركة المجتمعية، والمنهج ونواتج
التعلم).

ويلاحظ أن هذه المجالات هى محاور ومرتكزات لن تخلو منها أو من
بعضها أي دراسة حول أى ظاهرة تعليمية، وإذا تم تطبيق هذا الحكم على ظاهرة
التسرب، يمكن طرح السؤال حول معاييرها ومؤشراتها سواء على مستوى التأثير
فى الظاهرة، أو على مستوى محاولة فهم جديد لها، وأيضاً المساعدة فى جهود
التحكم فيها، وفى هذا الصدد نكتفى بوثيقة المدرسة الفعالة، نظراً لشموليتها.

المعايير والمؤشرات المتضمنة فى وثيقة المدرسة الفعالة المتصلة بالتسرب:

ب طرح السؤال حول تلك العناصر ذات الصلة بظاهرة التسرب داخل هذه
الوثيقة، تأتى الإجابة من داخل العديد من معايير ومؤشرات هذه الوثيقة، حيث
عبرت عن ذلك الكل المتداخل والمعبر عن مجمل المجالات الأخرى داخل وثيقة
المعايير، كما أنها قد انصرفت فى معاييرها ومؤشراتها الى تلك التفاعلات التى
تحدث بين الأجزاء بعضها البعض، بمعنى أن وثيقة المدرسة الفعالة كانت صورة
كلية متكاملة للتفاعلات بين مكونات النظام التعليمى المدرسى: المنهج، والإدارة،
والمعلم، والمشاركة المجتمعية، وذلك كما ورد بإطارها الفكرى.

بالتالى يمكن تناول ظاهرة التسرب داخل هذه الوثيقة على مستويات طبقاً لمجالاتها
الفرعية، وذلك على النحو التالى:

- "ظاهرة التسرب" فى سياق رؤية المدرسة ورسالتها (نحو مواجهة قومية
ومحلية للظاهرة)
- المناخ الاجتماعى للمدرسة وظاهرة التسرب (عوامل التنشيط وعوامل
الوقاية)
- التنمية المهنية المستدامة وظاهرة التسرب (المستوى المهني للعاملين
بمؤسسة المدرسة ومستوى تفشى الظاهرة)

- مجتمع التعليم والتعلم داخل المدرسة وظاهرة التسرب (المدرسة بين تمكين المتعلم من مهارات الاستمرار في التمدرس، وحرمانه منها)
- توكيد معايير الجودة والمساءلة داخل مؤسسة التعليم وظاهرة التسرب (تجويد الأداء والمحاسبية في مواجهة الظاهرة)

أولاً: "ظاهرة التسرب" في سياق رؤية المدرسة ورسالتها (نحو مواجهة قومية ومحلية للظاهرة)

تشير الوثيقة في هذا المجال الى معيارين أولهما خاص بوجود وثيقة للمدرسة تعبر عن رؤيتها ورسالتها، وثانيهما خاص بقدرة المدرسة على تفعيل متطلبات الكفاءة الداخلية لها في ضوء هذه الرؤية وتلك الرسالة.

وتفيد مؤشرات معيار وجود وثيقة رؤية ورسالة المدرسة بضرورة اعتمادها على دراسات وبحوث جادة لمتطلبات الواقع المحلي والعالمي، وفي هذا السياق يعطى المؤشر حرية نسبية لطاقتي المدرسة في انتقاء تلك المهام والأساليب اللازمة لتفعيل المدرسة وإدراجها محتوى الوثيقة، ليس فقط حسبما تفيد القرارات والنشرات المركزية، بل كذلك حسبما تشير معطيات الواقع المحلي، بالتالي يصبح من المفيد في سياق دراسة ظاهرة التسرب، أو تفعيل العوامل التي تحول دون تفشيها الوقوف على ما يلي داخل وثيقة المدرسة:

١. درجة وعي العاملين بالمدرسة وأعضاء المجتمع المحلي بهذه المشكلة من حيث حجمها والعوامل المؤثرة فيها داخل البيئة المحلية.
٢. وضوح وواقعية أساليب مواجهة الظاهرة، وملائمة هذه الأساليب للواقع البيئي للمدرسة، بعيداً عن تصور مركزي لا ينتبه كثيراً للتباينات القائمة بين أقاليم الوطن، وبالتالي لتباينات حجم وأسباب الظاهرة بين إقليم وآخر.
٣. مستوى تشبع الرأي العام الجماهيري داخل البيئة المحلية بخطورة الظاهرة على كافة المستويات، محلياً وقومياً وعالمياً.

٤. توفر الوعي بالأساليب الوقائية التى تحول دون حدوث الظاهرة داخل المدرسة.

وداخل مؤشرات المعيار الثانى الخاص بقدرة المدرسة على تحقيق متطلبات الكفاءة الداخلية فى ضوء رؤية المدرسة ورسالتها، يمكن رصد العديد من المؤشرات فى فهم وتفسير الظاهرة، وكذلك التحكم فيها:

١. مؤشرات خاصة بالموارد البشرية داخل المدرسة مثل: نسبة التلاميذ لكل مدرس، توزيع العاملين حسب الوظيفة، والسن، والجنس، ومدة الخدمة، ونصاب المعلم فى الجدول المدرسي.

ويمكن إضافة: مستوى الرضا المهني للعاملين، والسلامة النفسية والجسدية لهم، ومدى التزامهم باللوائح المنظمة للعمل. وهى كلها مؤشرات تفيد فى تفسير الظاهرة، كما تفيد فى محاولات وضع تصورات بشأن التصدى لها.

٢. مؤشرات خاصة بالمبنى المدرسي مثل: حالة المبنى وتجهيزاته وأثاثه (فى تأثيرها على توفير مناخ التعلم النشط، واعتبارها عوامل جذب للبقاء داخل المبنى من قبل التلاميذ) وكذلك المؤشرات الخاصة بمعدل نصيب التلميذ من مساحة الفصل والفناء والملعب والمرافق والأثاث.

٣. مؤشرات خاصة بعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلى: ويمكن الإشارة فى البداية إلى كونها مؤشرات تعكس مستوى نفي حالة الاغتراب بين التلاميذ تجاه المبنى المدرسي، أو اعتباره سجنًا معزولاً عن بيئة هذه التلاميذ بأسواره العالية، وهى عوامل ذات تأثير بالغ فى مشكلة التسرب، ومن هذه المؤشرات: انفتاح المدرسة على أنشطة المجتمع المحلى كمحو الأمية، أو إقامة الحفلات والندوات، أو فتح أبواب المدرسة للأنشطة الاجتماعية المختلفة.

ثانياً: المناخ الاجتماعي للمدرسة وظاهرة التسرب (عوامل التنشيط وعوامل الوقاية)

أشارت العديد من الدراسات ومن الوقائع إلى أن المناخ الاجتماعي السائد بالمدرسة يعد من أبرز عوامل التسرب، أو الاحتفاظ بالتلاميذ، كيف يكون حال هذا المناخ، والحديث عن عامل (المناخ) وفق مؤشرات مقننة وإجرائية يساعد أكثر على تفهم جوانبه، بأوزانها النسبية، في التأثير على ظاهرة التسرب، سلباً أو إيجاباً، حيث يشمل العديد من العناصر، كنمط القيم السائدة أو الثقافة السائدة، والعمليات الدائرة داخل المدرسة، وعلاقة الأسرة بهذه المدرسة، و نمط القيادة داخلها.

وقد وفرت وثيقة المعايير القومية للتعليم في مصر عدداً كبيراً من المعايير والمؤشرات بهذا الشأن تحت عنوان (المناخ الاجتماعي للمدرسة) ممثلة في معايير: التنمية الخلقية لدعم وبناء معتقدات وقيم ايجابية، ووجود الأنشطة الداعمة للسلوك الايجابي، وتوفر التنظيم المدرسي الداعم لتحقيق الجودة، والدعم التربوي المانح لفرص التعلم والمحقق للتميز للجميع، ووجود التعاون بين الأسرة والمدرسة، والقيادة المدرسية الفاعلة، وقد ركزت هذه المعايير على عدد من المؤشرات ذات الدلالة، والتي يمكن اعتبارها مفاتيح فهم وتفسير لظاهرة التسرب، وعناصر تحكم فيها، وذلك على النحو التالي:

١. ركز المعيار الأول على عدد من المفردات الثقافية، ينبغي أن تسود المناخ الاجتماعي للمدرسة، وهي مفردات يمكن في حال توفرها الحد من إحساس الطلاب بالقهر، أو العجز، أو الشعور بالدونية، أو بالاغتراب، داخل مؤسسة المدرسة، وهي كلها دوافع نفسية تعمل في اتجاه طرد التلاميذ من داخل المؤسسة، تمثلت هذه المفردات في: سيادة الاحترام المتبادل، والعمل التعاوني والجماعي، والسلوك المنضبط والمسئول من قبل كل من بالمدرسة، وتوفر الإحساس بالأمن والأمان، وقيام العاملين بالتأمل والتقويم الذاتي، وتوفر سبل وآليات العناية بالتلاميذ.

٢. كما احتوى المعيار الثانى عدداً من المؤشرات الهامة، والتي تصب في تحديد مستوى فعالية وجود التلاميذ داخل المدرسة، مثل ممارسة الأنشطة الصفية واللا صفية وتوافر وسائط التعلم، ووجود فرص المشورة للعاملين والتلاميذ على المستويين الاجتماعي والنفسي. ولا شك ان هذه العناصر تعد محكات لرصد عوامل غاية في التفصيل والدقة عند قياس ظاهرة التسرب.

٣. وفى المعيار الرابع كانت مؤشرات: وجود برامج للتربية التعويضية، وإتاحة فرصاً متكافئة للجميع، وتتبع أساليب متنوعة لمتابعة تقدم التلاميذ، وإتاحة الفرصة لمشاركة الطلاب فى صنع واتخاذ القرار، كلها مؤشرات صالحة لتفسير ظاهرة التسرب، أو لوضع تصورات بصدد الحد منها ومعالجتها، وعلى وجه خاص تلك المؤشرات المرتبطة بافصاح مساحة أوسع للمشاركة الطلابية.

٤. ومن أبرز ما احتواه المعيار الخامس والخاص (بتعاون الأسرة والمدرسة) المؤشرات الخاصة برصد توقعات الآباء بشأن أداء الأبناء، وإيجاد آلية تشجع أولياء الأمور على الاتصال المستمر بالمدرسة، والسماح لهم بطرح مقترحاتهم لتحسين البرنامج الدراسى اليومي للمدرسة، وإتاحة الفرصة للآباء لمراقبة الأبناء، وهى كلها مؤشرات فى حال تفعيلها تكون بمثابة إجراءات وقائية لمشكلة التسرب، والعكس صحيح.

٥. ولم يهمل مجال المناخ الاجتماعي للمدرسة دور القيادة المدرسية فى إتباع إجراءات الوقاية من ظاهرة التسرب، ممثلة فى عدد من المؤشرات احتواها المعيار السادس مثل: تحقق الانضباط العام، تتبع أساليب ديمقراطية فى الحوار والمناقشة داخل العمل، تحقق الاستقرار النفسى للعاملين بالمدرسة، وتقلل من الدور الرقابى معززة المساندة والقُدوة، وتوفر للطلاب فرصة الإدارة الذاتية للطلاب والمعلمين. ولا شك فهى مؤشرات تعكس مناخاً اجتماعياً يسمح للجميع بحرية التعبير عن آرائهم معلمون أو طلاب، وهو عامل يحد من الشعور بالقمع وبالتالي من تنامي انعدام الرضا المهنى للعاملين بما ينعكس على

التلاميذ، وكذلك يقى الطلاب الإحساس بالقهر داخل المؤسسة، وهى كلها دفاعات وقائية ضد التسرب.

ثالثاً: التنمية المهنية المستديمة وظاهرة التسرب (المستوى المهني للعاملين بمؤسسة المدرسة ومستوى تفشى الظاهرة)

التقويم الذاتى المستمر للأداء المهني، واستثمار الفرص المتاحة للنمو المهني، والتزام العاملين بأخلاقيات المهنة. ثلاثة معايير تعد من أبرز العناصر المفسرة لظاهرة التسرب، وبالتالي من أبرز جوانب التحكم فيها، حيث أنها تصب فى اتجاه العلاقة المباشرة بين العاملين بمجتمع المدرسة، والمنتج الطلابي، وهى معايير تبقى مؤشراتهما من أبرز محكات الحكم على هذه العلاقة وما يترتب عليها من إنجاز، أو هدر. وذلك للأسباب التالية:

١. ان امتلاك العاملون لأدوات تقويم ذاتى تتيح لهم مراجعة أدائهم، ورصد نقاط القوة ونقاط الضعف فى هذا الأداء، واتخاذ القرارات بشأن تصويب مسار هذا الأداء، كل ذلك من شأنه أن يجعل العاملين أكثر قدرة على الشعور بتحمل المسؤولية تجاه ما يترتب على أدائهم من هدر طلابي واقع أو محتمل، وبالتالي إسقاط هذا الميكانيزم الدفاعي الرامى إلى تعليق المسؤولية على عناصر خارج إرادة العامل أو المعلم.

٢. إن ما يتيح النمو المهني للعاملين من معرفة خصائص نمو التلاميذ فى المرحلة الدراسية التى يعملون بها، وكذلك تنامي قدرتهم على إجراء البحوث العلمية التى تتناول مشكلات وقضايا التعليم، يجعلهم أكثر قدرة على التوقع بشأن النمو التعليمي والتعلمي للتلاميذ، واتخاذ الإجراءات الوقائية مع المهددين بالتسرب، وهو أمر يسهم فى الحد من تفشى الظاهرة.

٣. ان وعى العاملين بأخلاقيات المهنة والالتزام بها، ممثلة فى مساعدة جميع التلاميذ بلا تمييز، والإيمان بقدرة كل تلميذ على التعلم، والحفاظ على أسرار تلاميذهم ومراعاة ظروفهم الخاصة، وتقديم يد العون للزملاء الأحدث بالخبرة

والمشورة، وعدم استغلال السلطة ضد التلاميذ بصور غير مشروعة، يسهم كل ذلك في الحد من ظاهرة التسرب، وبخاصة تلك الحالات المرتبطة بعلاقات غير سوية بين المعلم وطلابه، وتلك العلاقات التي مثلت خرقاً لأخلاقيات المهنة.

رابعاً:مجتمع التعليم والتعلم داخل المدرسة وظاهرة التسرب (المدرسة بين تمكين المتعلم من مهارات الاستمرار في التمدرس، وحرمانه منها)

وفى هذا المجال الفرعى يدور محتوى الوثيقة حول ما يتيح مجتمعا المدرسة للتلاميذ من مهارات وفق ما تقدمه من ثقافة تعليمية وتعلمية سائدة، وهى المهارات التى يعد حرمان التلاميذ منها بمثابة إعداد للتسرب، وذلك على النحو التالى:

٤. فرق بين أن تقدم للتلاميذ محتويات وعناصر المنهج بصورة مفككة، لا تتيح لهم فرص التأمل والتفكير، وتنشط لديهم الدافعية للتعلم ومزيد من البحث عن الإجابات والحصول عليها، وأن تقدم لهم فى تكامل وتناغم ووفق مفاهيم مشتركة بما يسهم فى ذلك، وهذا ما أكد عليه المعيار الأول فى هذا الإطار، حيث الدعوة لربط ما يتعلمه التلميذ بحياته، وممارسة النشاط الذى يتيح التكامل المعرفى لديه، وإيجاد المفاهيم المشتركة بين التلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور، فلا شك أن تكوين ذهنية المتسرب لم يصاغ بهذه الكيفية.

٥. وجود ملف إنجاز Portfolio لكل تلميذ يعد أساساً لتقويمه، وتقارير يكتبها كل تلميذ عقب كل نشاط يقوم به، ودفاتر لتسجيل سلوكه ومواظبته، وتنوع أساليب تقويمه، وبطاقات ملاحظة لاداءاته يسجلها المحيطون به، كلها إجراءات تشخيص مبكر لمتسرب محتمل، وكلها آليات تشخيص تسمح بمتابعته وتصويب أدائه، وهو ما أشار إليه المعيار الثانى فى هذا المجال.

٦. لن يخلو مجتمع التعليم والتعلم من محفزات هذا التعليم وذاك التعلم، كتوفر مصادرهما (الانترنت - الحاسبات - المكتبات - الخ) وان يلم التلميذ بما هو متوقع منه من معارف ومهارات ، وان تتوفر للتلاميذ، بصورة متكافئة، كافة فرص المشاركة فى الأنشطة، وأن يتم تدريبه على البحث والتجريب. فمشكلة

المتسرب تكمن فى عجزه عن الاستمرار بسبب عدم تمكنه من منهجيات هذا الاستمرار ممثلة فى مهارات التعلم الذاتى، والرغبة المستمرة فى المعرفة، وهى مهارات يقع على عاتق مجتمع المدرسة أمر تمكينه منها، كما أشار المعيار الثالث فى هذا المجال.

خامساً: توكيد معايير الجودة والمساءلة داخل مؤسسة التعليم وظاهرة التسرب (تجويد الأداء والمحاسبية فى مواجهة الظاهرة)

وهو مجال يدور حول عمليات التقويم والقياس المستمرة، وجمع البيانات، وتحليل المعلومات، واستخدام نتائج ذلك كله لإحداث تحسين مستمر فى مستوى جودة الأداء المؤسسي، والمساءلة المستمرة، لتلافى القصور، وسد الفجوات، بغية استمرارية التطوير. وبطبيعة الحال ينسحب ذلك كله، فى مواجهة ظاهرة التسرب، واقتراح الخطوات المناسبة لتلافى حدوثها لهذا الطالب أو ذاك، بناءً على ما توفره العمليات السابقة، وذلك على النحو التالى:

١. قيام المدرسة بتقويم ذاتى شامل لأدائها، كما تخضع لتقويم خارجى شامل يقوم به جمهور المجتمع المحلى، والمستفيدون، ويوجد لديها من الوسائل ما يساعد على مشاركة المجتمع المحلى فى الرقابة والتوجيه، محاسبية مطلوبة فى مواجهة الظاهرة، وغياها يسهم فى تفاقمها.

٢. رسم وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتوفير آليات المحاسبية على مستوى الفرد، ومستوى اللجان، وإعداد تقارير دورية عن الأداء، ووجود قوائم لاختبارات التقويم الذاتى لمختلف الأداءات المدرسية، كل هذه الآليات سوف تبرز ليس فقط عوامل التسرب داخل منظومة العمل التعليمي، بل وتسهم فى تحديد دور الأفراد والعناصر المختلفة فى ذلك، وحجم ووزن تأثير كل فرد أو عنصر فيها.

٣. ما يتيح معيار قيام المدرسة بعمليات جمع وتحليل البيانات للتخطيط والإعداد لبرامج التطوير المدرسى، من وجود برامج لتحسين وتطوير

المدرسة، يساعد كذلك فى وضع الخطط الملائمة لكل مدرسة فى سياقها البيئى، فى مواجهة التسرب، بناءً على ما وفره هذا المعيار من معلومات وبيانات.

وهكذا يتضح أن وثيقة المدرسة الفعالة داخل وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر، قد وفرت لمجتمع المدرسة جملة معايير ومؤشرات مفصلة لقياس مستوى جودة أدائه، ومستويات مقننة يسعى لإدراكها، وفى ذات الوقت تسمح لمن يتصدى لدراسة الظواهر التربوية من صياغة فروضه واختبارها وفق هذه المعايير والمؤشرات.

ولأنها تصف منهجيات وأساليب أداء، دون تحديد لمضمون محدد، يصبح أمر هذا المضمون رهناً بالسياق البيئى لكل مدرسة، ولكل واقع محلى، الأمر الذي ينفى أمر مركزية التصورات بشأن هذا المضمون، ونفس الأمر ينطبق على منهجيات البحث للظواهر التربوية، التى باتت تتطلب منهجيات تقوم على المعاشة والملاحظة المباشرة للموقع محل الظاهرة موضوع البحث، وفى تصورنا لم تعد الاستبيانات المعدة لكافة المواقع والبيئات والأقاليم بذات نفع فى قراءة واقعية للظاهرة.

وبخصوص قضية (التسرب) رصدنا من خلال هذه الوثيقة، جملة مؤشرات كما تمكن مجتمع المدرسة من تضيق الخناق على ظاهرة التسرب، تمكن الباحث العلمى حول نفس الظاهرة من وضع تفسير مقنن لكافة عناصرها بأوزانها النسبية، وكما أنها سوف تترجم إلى مؤشرات أكثر تفصيلاً وإجرائية داخل كل مدرسة تراجع من خلالها مستويات وفجوات أدائها المسببة للظاهرة بين تلاميذها فى سياق واقعها المحلى، تسمح للباحث بالتفسير ووضع تصورات العلاج، أيضاً وفق حالات محددة فى سياق محدد، يمكنه من خلال معاشته، مراجعة عناصره بأوزانها النسبية التى ساهمت فى ظهور مشكلة التسرب، والبعد عن التعامل الشمولى المجرد العام لها.

المصادر

- ١- وزارة التربية والتعليم- وثيقة المعايير القومية للتعليم فى مصر- معايير المدرسة الفعالة- القاهرة- ٢٠٠٣.
- ٢- سعيد جميل سليمان -- دراسة حول التسرب من التعليم الاعدادى: العوامل وأساليب العلاج- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية- ٢٠٠٣.
- ٣- عبد العظيم عبد السلام ابراهيم - الفقد فى التعليم الأساسى- دراسة حالة- دكتوراه غير منشورة- معهد الدراسات والبحوث التربوية- جامعة القاهرة- ١٩٩٢.
- ٤- نادر نجاتى (وآخرون)- أنماط الالتحاق بالتعليم الابتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات- منظمة الأمم المتحدة- اليونسيف- ١٩٩٤.

ملاحق البحث

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

السيد الأستاذ مدير/

إنطلاقاً من حرص وزارة التربية والتعليم على تطوير التعليم، وإعداد الأجيال الجديدة لبناء مصر الحاضر والمستقبل، وتبوء المكانة اللائقة بها في عصر الثورة المعرفية، وإنطلاقاً من حرص القيادة السياسية على تطوير التعليم وإزالة معوقاته، ومواجهة مشكلاته، كانت هذه الأداة.

ومن الطبيعي أن يستند البحث إلى إستطلاع آراء نخبة من الزملاء والقيادات التربوية التي تتمتع بالعلم والخبرة وسعة الأفق، بما ينعكس إيجابياً على صالح أبنائنا الطلاب والطالبات.

ولما كانت هذه الآراء التي ستبدونها ذات قيمة في تحقيق هذا البحث، لذا نرجو التكرم بإعطاء هذه الاستمارة إهتمامكم، والإجابة على ما تحتويه من فقرات بدقة، علماً بأن هذه البيانات سرية فغرضها علمي بحث.

ونأمل تعاونكم الصادق، مع خالص الشكر وعظيم الاحترام،،،

رئيس الفريق البحثي

أ.د. مى شهاب

الاسم:

الوظيفة الحالية:

الإدارة:

المديرية:

المحافظة:

استمارة مقابلة
لقيادات التربية والتعليم لاستطلاع آرائهم
تجاه مشكلات الرسوب والتسرب والإحجام فى مرحلة
التعليم الأساسى

إعداد
د/ عبد الخالق يوسف سعد

إشراف
أ.د/ مى محمود شهاب

٢٠٠٤/٢٠٠٣

١- ما الأسباب التي ترى أنها تؤدي إلى تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي ؟

- | | | |
|------|--------------------------|------------------------------------|
| أ - | <input type="checkbox"/> | التلميذ |
| ب - | <input type="checkbox"/> | المعلم |
| ج - | <input type="checkbox"/> | الإدارة المدرسية |
| د - | <input type="checkbox"/> | المناهج الدراسية |
| هـ - | <input type="checkbox"/> | التقويم |
| و - | <input type="checkbox"/> | الأنشطة المدرسية |
| ز - | <input type="checkbox"/> | الظروف الاقتصادية للوالدين والأسرة |
| س - | <input type="checkbox"/> | الظروف الاجتماعية للوالدين والأسرة |
| ص - | <input type="checkbox"/> | المستوى الثقافي للوالدين والأسرة |

٢- إذا كانت إجابتك بنعم على الأسباب السابقة أو بعضها - برجاء تحديد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التسرب ؟

٣- ما الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشكلة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي ؟

٤- ما الأسباب التي تؤدي إلى إجهام تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي عن الدراسة؟

٥- ما مقترحاتكم لمواجهة مشكلات الرسوب والتسرب والإجهام في مرحلة التعليم الأساسي؟

أ- بالنسبة للرسوب:-

ب- بالنسبة للتسرب:-

ج- بالنسبة لإحجام:-

رقم الإيداع ٢٠٠٤ / ٢٠٥٥٣

I. S. B. N : الترقيم الدولي

977 - 317 - 173 - 6



NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL
RESEARCH AND DEVELOPMENT

طبع بمطبعة

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

البرج الفضى ١٢ شارع واكد متفرع من شارع الجمهورية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

الرمز البريدي ١١٥١١ ص ب ٨٣٦ العتبة

تليفون ٥٨٩٠٩٨٠ - ٥٨٩٠٤٨٢ - ٥٨٩١٧٤١ فاكس ٥٩٣٨٧٨٨

- Web Site : [http:// www.ncerd.gov.eg](http://www.ncerd.gov.eg)
- E-mail : ncerd@ncerd.gov.eg